قضايا شرق أوسطية (مارس ١٩٩٩)

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعة الأولى

عمان – مارس ١٩٩٩

الحقوق كافة محفوظة لمركز دراسات الشرق الأوسط

تطلب منشوراتنا من

- **مركز دراسات الشرق الأوسط**

بريدياً: ص.ب ٢٠٥٤٣ – عمان (١١١١٨) – الأردن

هاتفياً: ٤٦١٣٤٥١ / ٤٦٥٦٩٠٧ – فاكس ٤٦١٣٤٥٢

شخصياً: عمان – العبدلي – عمارة جوهرة القدس – الدور الثالث – مكتب ٧٠٧

E-mail: mesc@mesc.com.jo
http://www.mesc.com.jo

قضايا شرق أوسطية

دراسات علمية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

- الإسلاميون والحكم في الشرق الأوسط (الجزء الأول) .
- إسرائيل دولة خارجة على القانون (الجزء الثاني) .
- الترجمات والتقارير .

مارس ١٩٩٩

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٩٩٨/١٠/١٧٨٧)

- رقم التصنيف : ٣٢٧.١٢
- المؤلف ومن هو في حكمه : مركز دراسات الشرق الأوسط
- عنوان الكتاب : التقرير : **المواجهة** بين ح**ماس والموساد**
- الموضوع الرئيسي : ١- العلوم الاجتماعية
  ٢- السياسة الدولية
- بيانات النشر : عمان / مركز دراسات الشرق الأوسط .

- تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

المحتويـــــات

٧	**الافتتاحية**	رئيس التحرير
١١	**الإسلاميون والحكم في الشرق الأوسط (الجزء الثاني)**	
١٣	**الإسلاميون والمشاركة السياسية**	
١٧	تجربة الحركة الإسلامية في السودان	الطيب زين العابدين
٣٩	تجربة الحركة الإسلامية في الجزائر	محمد سليم قلالة
٥٣	تجربة الحركة الإسلامية في المغرب	عبد الناصر فتاح الله
٨٣	**إسرائيل دولة إرهاب خارجة على القانون (الجزء الثاني)**	
٨٥	**التدخل الإسرائيلي** في شمال **العراق**	عبد السلام البغدادي
١١٤	**إسرائيل من "نظرية الوطن القومي" إلى "إرهاب الدولة"**	سمير سمعان
١٤٤	**الترجمات والتقارير**	
١٤٥	**تقرير "ندوة التوجهات الغربية نحو الإسـلام السياسـي في الشرق الأوسط"**	محمد الجيوسي
١٧٠	**كيف يمكن لأوروبا أن تضغط على إسرائيل**	أسماء بن قادة

الافتتاحية

بصدور هذا العدد من دراساتنا العلمية المحكمة في "قضايا شرق أوسطية" تكون منطقة الشرق الأوسط قد دخلت أبواب تحولات جديدة تشير إلى معطيات توازن القوى القادم في الشرق الأوسط، ولعل من أبرز ذلك التحولات على صعيد الحصار والأزمة العراقية ، والأزمة العربية ، ووضع إيران في النظام الدولي، وتغير أدوار بعض دول المنطقة بسبب تغير معادلات القوى داخلها ، كما تكون الساحة السياسة الإسرائيلية تشهد تبلوراً وتمحوراً نحو الصورة الواقعية للدولة والمجتمع الصهيوني في إسرائيل ، والذي تشير المعطيات العملية إلى تحوله نحو اليمين بدرجة حادة خلال العقدين الماضيين، ويصدر هذا العدد وعملية السلام في الشرق الأوسط لا تزال لم تكشف عن حقيقة فتواها ومآلاتها خاصة فيما يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في الشتات وفلسطين .

إن هذا العدد يعالج المحور الأساسي الذي بدأناه في العدد الماضي وهو "الإسلاميون والحكم في الشرق الأوسط " . في محاولة تلمس عملية التغير السياسي الداخلي في الحركات الإسلامية من جهة وفي العلاقة بينها وبين النظام السياسي في بلادها من جهة أخرى ، وقد ركز هذا العدد على تجربة الحركة الإسلامية في السودان ومشاركتها السياسية المختلفة ومن ثم استلامها للحكم في السودان منذ عام ١٩٨٩ ، وكذلك تجربة الجزائر بشقيها المتعلقة بجبهة الإنقاذ وحركة مجتمع السلم، كما يتناول التجربة السياسية المبتدئة للحركة الإسلامية في المغرب .

وعلى صعيد المحور الآخر وهو "إسرائيل دولة خارجة عن القانون" يعرض العدد إلى التدخل الإسرائيلي السافر في شمال العراق،ودوره في تسعير نيران الخلاف،وتشجيع التمرد على النظام العراقي المركزي الحاكم،كما يتعرض العدد للممارسات الإسرائيلية الخارقة للقانون الدولي سواء على صعيد الإرهاب ورعايته وممارسته وتعبئته عبر نظام الدولة،أو على صعيد التدخل في شئون الدول الأخرى وتسعير نيران الفتن والخلافات والتمرد فيها وبشكل مقنن ومنظم، فيتناول العدد التحول الذي جرت فيها من نظرية الوطن القومي التي أسس الصهاينة أطروحاتهم السياسية عليها في النصف الأول من القرن، إلى نظرية إرهاب الدول وممارسة الإرهاب ورعايته في بقاع العالم المختلفة وعلى الأخص ضد الشعب الفلسطيني الذي

اشترط قرار تقسيم فلسطين احترام حقوقه ووجوده.

وعلى صعيد الترجمات المهمة، فيقدم العدد ترجمة عن اللغة الفرنسية تتناول إمكانية ضغط أوروبا على إسرائيل ، وتقدم رؤية تختلف مع ما يطرحه عشرات السياسيين الأوروبيين من أن أوروبا لا يمكنها الضغط على إسرائيل لمنع ممارساتها وخروقاتها للقانون ولحقوق الإنسان ، وإجبارها على الاستجابة للمساع الدبلوماسية الدولية .

ويقدم العدد تقريراً مفصلاً عن مجريات ووقائع وأطروحات الندوة التي أقامها المركز بالتعاون مع الجامعة الأردنية في نوفمبر ١٩٩٨، بعنوان "التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط" لتلقي الضوء على إشكالية الإسلام السياسي ممثلاً بحركات أو حكومات في العلاقة مع الغرب من خلال مناقشات التوجهات الغربية ليخدم موضوع المحور الأول المتعلق بالإسلاميين والحكم في الشرق الأوسط .

وكما يلحظ القارئ الكريم وبرغم حرصنا على تقليل حجم وعدد المواضيع الواردة في هذا العدد، فقد اضطررنا إلى تقديم مادة زخمة نأمل أن تتكامل في تناولها ومعالجاتها لشئون التحول في المنطقة .

وقد تعرضت الدراسات والتقارير المنشورة في هذا العدد إلى عملية تحكيم علمي أكاديمي على أيدي مختصين ، هذا ناهيك عن أن كتابها من المختصين بمواضيعها عادة ، ونشكر باسم قرائنا الكرام السادة الباحثين الذين كتبوا لهاذ العدد ، وهم الدكتور الطيب زين العابدين أستاذ العلوم السياسية في جامعة الخرطوم ، والدكتور محمد سليم قلالة أستاذ العلوم السياسية في جامعة الجزائر ، والدكتور عبد الناصر فتاح الله أستاذ الإعلام في المعهد العالي للصحافة في الرباط، والدكتور عبد السلام بغدادي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد ، والأستاذ سمير سمعان الباحث غير المتفرغ في مركز دراسات الشرق الأوسط، والأستاذ محمد الجيوسي الصحفي في جريدة الدستور الأردنية، والأستاذة أسماء بن قادة ، الباحثة غير المتفرغة في المركز ، كما نشكر الأساتذة الذين تفضلوا بتحكيم أبحاث ودراسات العدد وهم الدكتور محمود عبد الرحمن الشيخ أستاذ التاريخ الإسلامي في جامعة آل البيت ، والأستاذ الدكتور وليد عبد الحي أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك ، ود.جمال الشلبي أستاذ العلوم السياسية ، ود. نظام بركات أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك .

وقد قررت هيئة تحرير " قضايا شرق أوسطية " فتح المجال

لاستقبال بحوث ودراسات الزملاء ومقالاتهم العلمية لأول مرة ، وذلك ما دامت في مجال اهتمام المجلة . وحدوث شروط قبول المقالات للنشر بعد تحكيمها العلمي..آملين أن يكون ذلك حافزاً لزملائنا الأفاضل من الباحثين والأكاديميين لنشر مقالاتهم من جهة والإسهام معنا في تطوير دراساتنا وأبحاثنا الأكاديمية في الوصول إلى إدراك حركة المتغيرات وتوقعات مآلاتها في شئون الشرق الأوسط .

كما نؤكد على ترحيبنا بأي ملاحظات أو تعليقات أو اقتراحات يبديها الزملاء علىهذا العدد أو غيره للاستفادة منها في التطوير ، كما نرحب بأي مردود أو انتقادات أي بحث أو تقارير أو دراسات منشورة .

وإلى اللقاء في العدد القادم...

رئيس التحرير

عمان ـ١٥ مارس ١٩٩٩

الإسلاميون والحكم في الشرق الأوسط

(الجزء الثاني)

- **الإسلاميون والمشاركة السياسية**

١- تجربة الحركة الإسلامية في **السودان**

٢- تجربة الحركة الإسلامية في **الجزائر**

٣- تجربة الحركة الإسلامية في **المغرب**

(١)
تجربة الحركة الإسلامية في السودان

الطيب زين العابدين*

نشأت الحركة الإسلامية الحديثة في السودان في منتصف الأربعينات بتأثير قوي من حركة "الإخوان المسلمون" في مصر عن طريق الطلاب السودانيين الذين درسوا في المعاهد والجامعات المصرية وعن طريق زيارات بعض قيادات الإخوان إلى السودان مثل عبدالحكيم عابدين وجمال الدين السنهوري وصلاح عبد السيد ، ثم اتصلت العلاقة الفكرية عبر رسائل وكتب ومطبوعات الإخوان في مصر ، وبدأت الحركة بتكوين بعض الأسر والشعب - على غرار تنظيم الإخوان - في عدد من المدن في أواسط السودان إلا أن المحصن الرئيسي لنشأة الحركة وتدريب قياداتها كانت هي المدارس الثانوية القليلة أنذاك (وادي سيدنا ، حنتوب ، خور طقلت) ، وكلية الخرطوم الجامعية التي سميت بعد الاستقلال في يناير ٥٦ "جامعة الخرطوم" ولم يزد عدد طلابها في مطلع الخمسينات على بضع مئات . وكانت الحركة الشيوعية التي تأثرت أيضاً بالرافد المصري قد سبقت الحركة الإسلامية بتكوين خلايا في المدارس الثانوية وكلية الخرطوم الجامعية واستطاعت أن تهيمن على الساحة الطلابية إلى نهاية عقد الخمسينات . فقامت الحركة الإسلامية في أوساط الطلاب لتواجه تأثير الحركة الشيوعية وتمددها ، وكان ميدان المعركة الرئيس بين الحركتين هو انتخابات اتحادات الطلاب ، وتمكنت الحركة الإسلامية من مغالبة الحركة الشيوعية والانتصار عليها بين الطلاب منذ بداية الستينات وإلى اليوم بعد أن بلغت المدارس الثانوية أكثر من ألف مدرسة والجامعات أكثر من عشرين جامعة حكومية ، وظلت المدارس الثانوية ومؤسسات التعليم العالي هي المعقل الرئيس للحركة الإسلامية إلى منتصف عقد الثمانينات حيث انفتحت على كسب جماهيري واسع بعد سقوط نظام

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة الخرطوم

نميري في إبريل ١٩٨٥.

واكتسبت الحركة الإسلامية من تلك النشأة التاريخية بعض الصفات التي لازمتها في مستقبل تطورها ، ومن هذه الصفات أن معظم قادة الحركة من خريجي الجامعات -وبخاصة جامعة الخرطوم- وأن دراستهم دراسة مدنية واكتسبوا العلم الشرعي من الاطلاع الخاص وحلقات الجماعة ، مما أدى إلى تباين في مستوياتهم حسب الرغبة والاجتهاد ، وأن تجربتهم في العمل الإسلامي تركزت في خوض معارك الاتحادات الطلابية ، الأمر الذي أبقى الحركة صفوية في النخبة المتعلمة إلى وقت طويل وأكسب قادتها وعياً سياسياً مبكراً ، وأن طابع العمل السياسي الذي يهدف في نهاية الأمر إلى تسلم السلطة قد غلب عليها وهي تقيس النجاح بتحقيق ذلك الهدف ، وظهرت آثار تلك الصفات في النشاط السياسي للحركة الإسلامية التي اتخذت اسم "الإخوان المسلمون" منذ أول الخمسينات إلى ثورة أكتوبر الشعبية عام ١٩٦٤ التي قضت على حكم الفريق إبراهيم عبود حين تبنت اسم "جبهة الميثاق الإسلامي" كواجهة للعمل السياسي الجماهيري ، وبعد سقوط نظام الرئيسي جعفر نميري في إبريل ١٩٨٥ اتخذت الحركة اسم "الجبهة الإسلامية القومية" الذي تعرف به إلى اليوم وهي الآن في طريقها إلى أن تذوب في "المؤتمر الوطني" وهو الحزب الحاكم في السودان ، وقد اختير الدكتور حسن الترابي أميناً عاماً للمؤتمر الوطني وهو الذي كان أميناً عاماً للحركة الإسلامية بمسمياتها المختلفة منذ منتصف الستينات ، واحتفظ فصيل صغير من الحركة الإسلامية بقيادة الأستاذ الصادق عبدالله عبدالماجد باسم "الإخوان المسلمون" حين انشق عنها في سبتمبر ١٩٨٠ وارتبط بالتنظيم العالمي للإخوان المسلمين .

ويمكننا تقسيم تجربة الحركة الإسلامية في السودان منذ نشأتها وإلى الوقت الحاضر إلى خمس فترات زمنية تعكس تغير الأوضاع السياسية في السودان وتأثير ذلك على تجربة الحركة وتطورها ونوعية القضايا السياسية التي برزت في وجه الحركة في الفترات المختلفة ، وسنفصل الحديث عن الفترة الأخيرة (١٩٨٩-١٩٩٨م) بوصفها الفترة التي تمكنت فيها الحركة من السيطرة على مقاليد السلطة في السودان والتي تعكس أداءها وتجربتها في الحكم .

الفترة الأولى (١٩٥٣-١٩٦٤م):

شهدت هذه الفترة نشأة الحركة في أوساط الطلاب وفي بعض المدن حيث انضم إليها نفر قليل من الموظفين والتجار والعمال ، وقامت الحركة عقب استقلال السودان في يناير ١٩٥٦ بعمل دعائي كبير وسط الجماهير من أجل تبني الدستور الإسلامي وكونت لذلك واجهة عرفت باسم "الجبهة الإسلامية للدستور" ، ولم تشترك الجماعة في انتخابات ١٩٥٣ و ١٩٥٨واكتفت بتأييد المرشحين الذين وعدوا بمساندة الدستور الإسلامي في البرلمان ن ولم تكن للجماعة فرصة لكسب أي دائرة انتخابية ، وجاء تأييدهم في معظمه لمصلحة الحزب الوطني الاتحادي الذي نجح في الانتخابات الأولى وكوّن أول حكومة بعد الاستقلال . وعند قيام انقلاب الفريق عبود في نهاية ١٩٥٨ عملت الحركة من خلال عضويتها في المدارس والجامعات ضد الحكم العسكري الذي كان مرفوضاً من فصائل الحركة الطلابية كافة، ودخلت في تحالف فضفاض مع كل من حزب الأمة ، والوطني الاتحادي للعمل ضد الحكم العسكري ، وقد كان للحركة دور مقدر في ثورة أكتوبر التي أطاحت بذلك الحكم ، وبرز الدكتور حسن الترابي الذي كان عميداً لكلية القانون بجامعة الخرطوم كأحد زعماء ثورة أكتوبر مما أهله لأن يحرز أعلى نسبة من الأصوات في دوائر الخريجين في انتخابات عام ١٩٦٥، واستثمرت الحركة هذا الموقف فنصبت الترابي أميناً عاماً لجبهة الميثاق الإسلامي التي كونتها بعد ثورة أكتوبر بالتحالف مع جماعة أنصار السنة وبعض الشخصيات الإسلامية المستقلة لتكون واجهة للعمل السياسي الانتخابي ، وكانت حصيلة عمل الحركة في هذه الفترة أن تكون جماعة ضغط من أجل إظهار المبادئ الإسلامية في العمل السياسي العام ، واستطاعت أن تشيع هذه المبادئ إلى حد كبير مما مهد الطريق لكسب انتخابي في الفترة اللاحقة ، كما نجحت في أن تكون عنصر معارضة فاعلاً ضد الحكم العسكري .

الفترة الثانية (١٩٦٥ – ١٩٧٧) :

صارت الحركة في هذه الفترة حزباً سياسياً يعمل باسم جبهة "الميثاق الإسلامي لها فروع في كل مديريات السودان الشمالية ولها جريدة ناطقة باسمها هي (الميثاق الإسلامي) . وخاضت الجبهة انتخابات إبريل ٦٥ فنالت خمسة مقاعد جغرافية ومقعدين في دوائر الخريجين ويعتبر هذا كسب مقدر لحزب وليد يخوض الانتخابات لأول مرة ، وبالمقارنة فقد شهدت فترة ما بعد ثورة أكتوبر نمواً كبيراً للحزب الشيوعي السوداني مما مكنه من الحصول

على أحد عشر مقعداً من مقاعد دوائر الخرجين التي بلغت خمسة عشر مقعداً ، واستشعاراً لخطر الحزب الشيوعي تعاونت جبهة الميثاق مع الحزبين الكبيرين (الأمة والاتحادي الديمقراطي) لمحاصرة مد الحزب الشيوعي ، مما أدى إلى حظر الحزب وطرد نوابه من البرلمان بعد أن ادعى أحد أعضاء الحزب في معهد المعلمين العالي أن الدعارة شيء طبيعي وقد مورست في بيت النبوة ! وتعاونت مع الحزبين في لجنة الدستور التي توصلت إلى مسودة دستور تحمل كثيراً من السمات الإسلامية قدمت إلى الجمعية التأسيسية في يناير ١٩٦٨ ، وضعف تمثيل الجبهة في انتخابات ١٩٦٨ التي ألغيت فيها دوائر الخريجين وحصلت على أربعة مقاعد جغرافية وسقط الدكتور حسن الترابي أمين عام الجبهة في الدائرة الجغرافية التي ترشح فيها . واهتمت الحركة في بداية هذه الفترة بإنشاء تنظيمات عمالية ونسائية وشبابية حتى تنافس الحزب الشيوعي الذي سبق كل الأحزاب السودانية في هذه المجالات مما جعله يسيطر على اتحاد عمال السودان والاتحاد النسائي، بالرغم من النجاح السياسي النسبي الذي أحرزته الحركة في هذه الفترة إلا أن الاشتغال بالعمل السياسي جر على الحركة تهمة تفضيل السياسة على التربية والعمل الفكري ، وقاد هذا التيار الناقد الدكتور جعفر شيخ ادريس استاذ الفلسفة بجامعة الخرطوم ووصل الأمر إلى ما يشبه المفاصلة بين التيارين في مؤتمر الحركة الذي عقد في إبريل ١٩٦٩ ، إلا أن الدكتور الترابي نال ثقة غالبية المؤتمرين ليقود تنظيم إخوان الداخلي ويقود كذلك جبهة الميثاق الإسلامي .

وقد وقع أثناء هذه الفترة انقلاب العقيد جعفر محمد نميري في ٢٥ مايو ١٩٦٩ بتأييد داخلي من الحزب الشيوعي السوداني وحركة القوميين العرب وبتأييد خارجي من الرئيس عبد الناصر وزعماء الكتلة الاشتراكية ، وقام الانقلاب بحل الأحزاب ومصادرة دورها وإيقاف الصحف الناطقة باسمها فاضطرت الحركة الإسلامية للتخلي عن واجهة جبهة الميثاق العلنية الفضفاضة وعادت إلى العمل السياسي السري من خلال تنظيم "الإخوان المسلمون" ذي العضوية الملتزمة المنضبطة ، ودخلت الحركة في مواجهة من أول يوم مع الحكم العسكري الجديد الذي سارع باعتقال قيادات الحركة ورفع راية الاشتراكية وأدخل عدداً من الشيوعيين المعروفين في أول وزارة له وساهمت الحركة مع حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي في تكوين "الجبهة الوطنية" التي تولت مهمة معارضة النظام الاشتراكي الجديد في السودان

ولقيت دعماً من أثيوبيا والسعودية وفيما بعد من ليبيا ، لكن النميري سرعان ما انقلب على الشيوعيين بعد محاولتهم الانقلابية الفاشلة في ١٩ يوليو ١٩٧١ كما تراجع عن التوجه الاشتراكي وعن التعاون مع الدول الاشتراكية ، وبالرغم من أن الإسلاميين أيدوا رجوع النميري إلى الحكم وصوّت له كثير منهم في انتخابات رئاسة الجمهورية التي عقدت في اكتوبر ١٩٧١إلا أن ذلك لم يغير علاقة الحركة بالنظام إذ بقيت عضواً في الجبهة الوطنية المعارضة له.

وحاولت الجبهة الوطنية الإطاحة بنظام النميري بانقلاب عسكري في سبتمبر ١٩٧٥ إلا أنه فشل بعد ساعات من إذاعة بيانه الأول ، كما حاولت إسقاطه عن طريق حركة مسلحة دخلت إلى الخرطوم من ليبيا في يوليو ١٩٧٦ وتتكون أساساً من عناصر حزب الأمة وعدد من أفراد الإخوان وسحقت الحركة المسلحة رغم نجاحها المبدئي بسبب سوء التخطيط ووقوف الجيش كله ضد غزو جاء من خارج الحدود ، وبدا للإخوان عقب هذه الحركة أن تجربة تحالفهم مع الأحزاب كانت فاشلة لضعف الأحزاب في تقديم مقاومة جماهيرية فاعلة ضد النظام ولأنهم لمسوا تدبيراً من بعض عناصر حزب الأمة لإضعاف مشاركتهم في السلطة إذا نجح انقلاب ١٩٧٥ أو حركة ١٩٧٦ ، وفي تلك الفترة بدأ الرئيس نميري في تبني بعض السياسات الإسلامية التي أعلنها في برنامج الولاية الثمانية عام ١٩٦٧ ، ووعد بإحياء القيم الدينية ومحاربة الرذيلة والمنكرات ، وأصدر منشور القيادة الرشيدة الذي حظر فيه شرب الخمر على المسؤولين القياديين في الدولة ، وكوّن لجنة مراجعة القوانين لتوافق الشريعة الإسلامية ، وسمح بإنشاء بنك فيصل الإسلامي ، كما أسس المركز الإسلامي الإفريقي، وتوصلت الحركة الإسلامية إلى أن الجبهة الوطنية عاجزة عن القيام بحركة ضد النظام في وقت قريب وأن سياسات النظام تطورت كثيراً في مصلحة الفكرة الإسلامية مما أقنعهم بجدوى التصالح معه ، وزادت تلك القناعة بعد أن علموا باللقاء السري الذي تم بين السيد الصادق المهدي – رئيس حزب الأمة ورئيس الجبهة الوطنية – والرئيس نميري في ميناء بور سودان في ٧ يوليو ١٩٨٨ دون أن يستشير أحداً من حلفائه في الجبهة الوطنية ، لذلك عندما أرسل النميري أحد رجال الأعمال المشهورين إلى الدكتور الترابي الذي كان معتقلاً في سجن كوبر وعرض عليه فكرة المصالحة الوطنية وجده مستعداً لها وقبلها على الفور ، ومن ثم

بدأت علاقة جديدة بين النظام والحركة الإسلامية .

الفترة الثالثة (١٧٧ – ١٩٨٥) :

هدفت الحركة الإسلامية من المصالحة الوطنية إلى التقاط أنفاسها بعد المحاصرة والتضييق وحملات الاعتقالات بعقد هدنة مع النظام ولو إلى حين ، ولكن الرئيس نميري أصر على أن المصالحة تعني مشاركة بعض رموز الحركة في السلطة ، وقبل الإخوان خوض التجربة إلى نهايتها فاشتركوا في تحمل بعض المسئوليات السياسية والتنفيذية ، ودخل كل من الدكتور حسن الترابي وأحمد عبدالرحمن وياسين عمر الإمام وعلي عثمان وآخرون في عضوية الاتحاد الاشتراكي وتسلموا بعض المسئوليات التنظيمية فيه ، وأصبح الترابي مساعد الأمين العام للشئون الخارجية بالاتحاد الاشتراكي كما التحقت أعداد كبيرة من الإخوان بالوحدات الأساسية للحزب ، وفي أول انتخابات برلمانية بعد المصالحة عام ١٩٧٨ فاز ثمانية عشر عضواً من الأخوان ودخلوا مجلس الشعب الثالث ، كما عين نميري ثلاثة من قيادات الإخوان في المجلس ، وفي المواقع التنفيذية عين حسن الترابي نائباً عاماً ثم مستشاراً لرئيس الجمهورية وعين أحمد عبدالرحمن وزيراً للشئون الداخلية وياسين عمر الإمام رئيساً لمجلس إدارة جريدة "الأيام" ، وكانت هذه أول تجربة للحركة الإسلامية السودانية في المشاركة في السلطة مع نظام لا ترضي عنه كثيراً ولا تطمئن إليه تماماً فهو في نهاية المطاف نظام عسكري يعتمد على شخصية فرد واحد هو الرئيس نميري الذي يحسب كل الأمور من وجهة بقائه في السلطة . ولقيت الحركة صعوبة كبيرة في إقناع قاعدتها – وبخاصة الطلاب وأولئك الذين اشتركوا في القتال ضد النظام بحسبانه جهاداً – بحكمة الاشتراك في السلطة وقبول عضوية الاتحاد الاشتراكي الحاكم ، ولكن جمهور الحركة قبل الوضع الجديد مع إعطاء نفسه الحق في نقد سياسات النظام دون أن يصل بذلك إلى مرحلة المواجهة أو مساعدة المعارضة لإسقاط النظام ، ولم تكن هذه المعادلة الدقيقة بلا ثمن سياسي تدفعه الحركة ولا سيم بعد أن ابتعد الصادق المهدي من المصالحة مع النظام ولم يستجب الشريف حسين الهندي – زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي – لدعوة النظام بالحضور إلى الخرطوم والدخول في المصالحة الوطنية .

وشهدت البلاد في هذه الفترة مشاكل اقتصادية حادة بسبب الجفاف الذي ضرب أجزاء من البلاد الإفريقية وأحدث مجاعة في بعض مناطق

السودان مثل كردفان ودارفور مما أدى إلى تدفق أعداد كبيرة من النازحين إلى عاصمة البلاد ، وبسبب اشتعال الحرب الأهلية من جديد في جنوب السودان في مايو ١٩٨٣ ، وتوقف المعونات الأجنبية بعد إعلان نميري لتطبيق الشريعة الإسلامية في سبتمبر ١٩٨٣ ، تدهور سعر الصرف بالنسبة للجنيه السوداني مما أدى الى ارتفاع أسعار السلع وانخفاض قيمة الأجور، وارتفع عجز الموازنة المالية حتى أن الحكومة لم تعد تستطيع دفع الرواتب في مواعيدها أو تستورد كميات الوقود الكافية لحاجة البلاد الأمر الذي أدى إلى أزمة حادة في المواصلات وخاصة في العاصمة ، ودخلت بعض القطاعات المهنية كالأطباء والمعلمين في إضرابات استمرت لأسابيع أو شهور بسبب ضعف الرواتب أو عدم دفعها في مواعيدها ، وبالطبع عانت الحركة سياسياً من آثار هذه المشكلات بحكم شراكتها مع النظام ففقدت بعض مواقعها في انتخابات اتحادات الطلاب مثل جامعة الخرطوم في ١٩٧٩ وجامعة أم درمان الإسلامية في ١٩٨٠ واهتز موقفها في أوساط الأطباء . لكن الخسارة الكبيرة كانت في انشقاق فصيل من الحركة في سبتمبر ١٩٨٠ بقيادة الأستاذ الصادق عبدالله عبدالماجد – الرجل الثاني في الحركة – لعدم اقتناعه بمسوغات المصالحة مع نظام عسكري مستبد ، ولرفض جماعة السودان إعطاء البيعة للتنظيم العالمي للإخوان المسلمين ، وقد بقي الانشقاق قائماً إلى اليوم ، ولم تكن الحركة في موقف يؤثر على سياسات النظام وقراراته حتى بعد تطبيق الشريعة الإسلامية بل إن النميري قصد إبعاد العلماء والقانونيين من رجال الحركة من الاشتراك في صياغة قوانين الشريعة حتى لا ينسب الفضل إليهم .

وبالرغم من الخسارة السياسية النسبية من المشاركة في الحكم مع نظام نميري التي امتدت من يوليو ١٩٧٧ إلى مارس ١٩٨٥ إلا أن مكتسبات الحركة في مجالات كثيرة كانت كبيرة وترجح تلك الخسارة مما وضعها في موقع متقدم حين سقط النظام في إبريل ١٩٨٥ وجاءت الديمقراطية الثالثة ، واستفادت الجماعة من المصالحة باستعادة قواعدها التنظيمية واستقرارها داخل البلاد فقد خرج عشرات الإخوان من المعتقلات وعاد كل المفصولين إلى أعمالهم ورجعت أعداد كبيرة من الذين هاجروا خارج السودان ، واستطاعت الجماعة في الفترة الأولى من المصالحة أن تعيد تنظيم نفسها وتتخذ دستوراً جديداً غير معلن في أول عام ١٩٨٢ ، وتبنى الدستور النظام

اللامركزي حتى يعمل كل إقليم بمجلس شورى منفصل بالإضافة إلى المكتب التنفيذي للإقليم حتى تضطلع الأجهزة الإقليمية بكافة شئون الدعوة والجماعة في الإقليم مما يناسب مناخ الحرية المحدود ويتفادى رصد الأجهزة الأمنية المكثفة في العاصمة ، واتسم الدستور الجديد بأنه يستشرف تمكين الجماعة من السلطة في البلاد فكانت الأهداف المرسومة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية هي أهداف الدولة التي تريد الجماعة إقامتها في السودان ، وقد جاء في مقدمة الدستور أن الجماعة حركة مترفقة تسعى لأهدافها بالإقناع بالحسنى وتؤمن بالإصلاح المطرد المتدرج ولكنها أيضاً تؤمن بالجهاد الصابر الصادق في وجه الاستبداد والبطش مما يدل على أن الجماعة لا تقيد نفسها بمنهج واحد لتحقيق التمكين .

وقررت الحركة أن تستفيد من مناخ المصالحة مع النظام لتبني نفسها وتوسع انتشارها بين فئات المجتمع الحديثة وتعمل على نشر فكرها دون أن تعول كثيراً على إصلاح النظام أو التأثير في سياساته وقراراته. وكان من أوائل الأهداف التي وضعتها الجماعة لنفسها بعد أن حددت شكل التنظيم وفقاً للدستور الجديد مضاعفة عدد عضويتها عشر مرات ولم تستطيع أن تحقق هذا الهدف كاملاً إلا أنها أحدثت قفزة كبيرة في عضوية الجماعة وبخاصة في أوساط النساء والطلاب ، وعملت الحركة على تأسيس واجهات نسائية وشبابية تعمل في المجالات الاجتماعية والثقافية والفنية تكون روافد لزيادة عضوية الجماعة ورابطة بينها وبين قطاعات المجتمع ، فأسست جمعية رائدات النهضة في عام ١٩٧٩ التي أصبح لها ٦٧ فرعاً بحلول عام ١٩٨٤ ، كما أنشأت في أول الثمانينات منظمة شباب البناء التي نمت سريعاً ليكون لها خمسمائة فرع في أنحاء البلاد المختلفة ، وقامت واجهات إسلامية اجتماعية مثل جمعية الإصلاح والمواساة التي تخصصت في إعانة الأسر الفقيرة ، وأنشئت جمعية فكرية باسم جماعة الفكر والثقافة الإسلامية التي عملت في مجال تجديد الفكر الإسلامي ليواجه قضايا المجتمع المعاصر ، وانخرط عدد من الإسلاميين في بعض الهيئات القائمة مثل هيئة إحياء النشاط الإسلامي والندوة العالمية للشباب الإسلامي ، وطرقت الجماعة المجال الاقتصادي بإدخال عدد من كوادرها المتميزة في المصارف وأنشأت شركات خاصة تعمل بتمويل من الجماعة ، وقد كان لهذا العمل الاقتصادي أثره في تمويل نشاطات الجماعة وحملاتها الانتخابية حين جاءت الفترة الديمقراطية الثالثة .

وبما أن نظام الرئيس نميري تبنى النهج الإسلامي بعد عام ١٩٨٧ وبخاصة في أول الثمانينات فقد بدأ نشاط الجماعة منسجماً تماماً مع توجه الدولة. وعندما احتفل نميري بمرور عام على تطبيق الشريعة الإسلامية سنة ١٩٨٤ استطاعت الحركة أن تخرج حوالي مليون شخص في العاصمة ابتهاجاً بتلك المناسبة وكانت أكبر مظاهرة شهدتها العاصمة في تاريخها . ولكن ضخامة المظاهرة نبهت النميري لخطورة الجماعة وكأنها تريد أن ترثه في السلطة ومن ذلك الوقت بدأ العد التنازلي في علاقة الجماعة بالنظام لكن الكسب الجديد بالنسبة للحركة تمثل في إنشاء عمل مؤسسي للدعوة الإسلامية في جنوب السودان حين أنشئت منظمة الدعوة الإسلامية عام ١٩٨٠ لتعمل بمنهج علمي حديث في نشر الدعوة عن طريق المؤسسات التعليمية والصحية والشبابية واستطاعت المنظمة أن تستقطب دعماً كبيراً من دول الخليج لهذا العمل . وقامت نظيرتها الوكالة الإسلامية للإغاثة لتعمل في مجال المساعدات الإنسانية للنازحين واللاجئين ومناطق الكوارث والحروب ، واستطاعت الحركة بذلك أن تؤسس تنظيمات لها لأول مرة في جنوب السودان وبخاصة بين الطلاب المسلمين من أبناء الجنوب الذين عملت على تأهيلهم في دراسات جامعية ومهنية . والتحق عدد من قيادات الحركة بالمركز الإسلامي الإفريقي الذي أنشأته حكومة السودان مع ست دول عربية مما ساعد في خدمة أهداف الجماعة بتعليم وتدريب كوادر إسلامية جنوبية بل وأفريقية . وعرفت الجماعة أثر الجيش في الحياة السياسية السودانية فاهتمت بتنمية علاقاتها مع المتدينين من ضباط الجيش مستفيدة من الصحوة الإسلامية التي غشيت آثارها أفراد القوات المسلحة كما غشيت بقية قطاعات المجتمع ، وساعد في ذلك أن نميري اتخذ عدة خطوات لنشر الوعي والثقافة الإسلامية في أوساط ضباط القوات المسلحة.

الفترة الرابعة (١٩٨٥-١٩٨٩) :

انقض النميري دون سابق إنذار على الحركة الإسلامية في مارس ١٩٨٥ بعد أن أعلمته الأجهزة الأمنية أن تزايد نشاط الجماعة وتمددها يشكل خطورة على النظام ، فاعتقل العديد من قيادات الحركة بمن في ذلك مستشاره الدكتور الترابي ووزير الشئون الداخلية أحمد عبدالرحمن وبعض القضاة وأعضاء في مجلس الشعب ومادري نميري أنه كشف بذلك نظامه من أخر سند له في الشارع السياسي وأسدى خدمة جليلة للحركة الإسلامية فبدلاً من أن

تجد انتفاضة إبريل الشعبية التي أطاحت بالنظام نفسها جالسة على كراسي الحكم وجدت زعماء الحركة نزلاء المعتقل ، وتفاعلت عدة عوامل للإطاحة بالرئيس نميري منها تفاقم الأزمة الاقتصادية التي طحنت الطبقات الدنيا في المجتمع وضغطت على فئة الموظفين والعمال ، ومنها تفشي المجاعة في إقليمي كردفان ودارفور ، ووقفت الحكومة عاجزة عن معالجة المشكلة بل حاولت التستر على خبرها ، وانفجار الحرب الأهلية في الجنوب وسيطرة المتمردين على أجزاء كثيرة من المناطق الريفية ، وفقدان الحكم لأي سند شعبي كما تآكل تعاطف الجيش مع النظام بسبب خسائر الحرب في الجنوب .

وبرزت الحركة الإسلامية بعد انتفاضة إبريل ١٩٨٥ تحت إسم "الجبهة الإسلامية القومية" فكانت أقوى الأحزاب تنظيماً وأكثرها كوادر متعلمة وأحسنها مقدرة مالية ، واستطاعت بعد أسابيع من الإطاحة بنظام نميري أن تقيم لها فروعاً في شتى بقاع السودان وأن تعقد مؤتمرها التأسيسي بعد شهور من الانتفاضة ، في حين أن بعض الأحزاب الكبيرة لم يتمكن من عقد مؤتمره العام حتى نهاية عهد الديمقراطية الثالثة.

واجهت الجبهة الإسلامية التي اصبح الدكتور الترابي الأمين العام لها عداءً مستحكماً من الأحزاب السياسية الأخرى وبخاصة من حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي بحجة أن قيادة الجبهة هي من "سدنة" نظام مايو العسكري وحاولت دون جدوى أن تجد مسوغاً قانونياً لمحاكمة قيادات الجبهة التي تولت مناصب وزارية في عهد النميري ولكن ذلك التعريف يشمل عدداً كبيراً من رجال الأحزاب وغيرهم . وربما كان السبب الحقيقي من وراء الهجوم على الجبهة الإسلامية هو الخوف من المظهر الكبير الذي ظهرت به مما يجعلها منافساً قوياً لهم في الانتخابات القادمة .

وتصدت الجبهة بجسارة للهجمة الموجهة عليها من الأحزاب السياسية ولم تنخرط في "التجمع الديمقراطي" ، الذي جمع كل الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات وهو التنظيم الذي قاد الانتفاضة ضد نميري وفرض كلمته لدى المجلس العسكري العالي الذي تولى زمام السلطة وأعلن الإطاحة بالرئيس نميري ، ووقفت الجبهة في وجه التجمع الوطني وجذب لها هذا الموقف الجامعات والافراد الساخطين على التجمع لموقفه المهادن من حركة التمرد التي رفضت نداءات الحكومة الانتقالية بوقف الحرب والمشاركة

في السلطة من أجل حل مشكلة الجنوب ، والمعارضين لدعوة التجمع بإلغاء القوانين الإسلامية ، كما وجدت الجبهة تأييداً من عناصر الماويين الذين تعاونوا مع نميري وأصبحوا في حاجة للحماية من هجمات التجمع .

واستمرت حكومة المشير سوار الذهب الانتقالية لعام واحد عقدت بعدها الانتخابات العامة في إبريل ١٩٨٦ وكان كسب الجبهة فيها مقدراً . فقد فازت بكل مقاعد الخريجين في شمال السودان (٢١ مقعداً) وبمقعدين في جنوب السودان من جملة ثمانية مقاعد كما فازت بثلاثين دائرة جغرافية من ٢٣٦ دائرة أجريت فيها الانتخابات، فكانت حصيلتها ٥٣ مقعداً من ٢٦٥ هي جملة نواب البرلمان الذي استمر حتى انقلاب ٣٠ يونيو ٨٩ وبالمقارنة جاء حزب الأمة في المرتبة الأولى إذ نال ١٠١ مقعد والاتحادي الديمقراطي ٦٣ مقعداً والحزب الثالث بجدارة إذ نالت ٢٠% من مقاعد البرلمان في حين أن نسبتها كانت ٢% في انتخابات ١٩٦٨ ولكن خسر زعيم الجبهة الدكتور الترابي مقعده بعد أن تكتلت ضده كل الأحزاب .

كوّن السيد الصادق المهدي في أعقاب الانتخابات حكومته الأولى بالتحالف مع الاتحادي الديمقراطي وبعض الأحزاب الجنوبية الصغيرة ، وتمتعت الحكومة بأغلبية كبيرة في البرلمان إلا أن المشاكل التي واجهتها كانت أكبر منها . فقد انتشرت الحرب الأهلية من الجنوب إلى الشمال وسقطت كل من الكرمك وقيسان من مدن الشمال في يد حركة التمرد ، وتفاقمت الأزمة الاقتصادية حتى عجزت الحكومة عن توفير كميات كافية من المواد الضرورية كالوقود والدواء والسكر والدقيق ، واستشرت الإضرابات وسط قطاعات كبيرة من النقابات والاتحادات المهنية . واضطربت الأحوال بسبب عدم مقدرة الحكومة على مواجهة المشاكل والعمل على حلها واهتز الائتلاف الحكومي بسبب اختلافات الحزبين ، واستثمرت الجبهة الإسلامية هذه الظروف وشنت حملة شعواء على الحكومة من داخل البرلمان وبوساطة صحافتها واسعة الانتشار ، انفرط عقد الأمن في إقليم دارفور بسبب النهب المسلح وبسبب الصراعات القبلية وانفرط في العاصمة من جراء السرقات وتحرش الجنوبيين – الذين ظنوا أن المتمرد قرنق سيدخل العاصمة قريباً – بالمواطنين الشماليين . وحاول السيد الصادق المهدي تجاوز الأزمات المتلاحقة بحل الحكومة وإعادة تشكيلها أكثر من مرة إما من نفس الائتلاف السابق أو بائتلاف جديد، وقد قام بحل الحكومة وإعادة تشكيلها أربع مرات في

الفترة بين إبريل ٨٦ ويونيو ٨٩ مما يدل على عمق المشاكل التي تعرض لها وعجز حكومته عن حلها . واضطر السيد الصادق لاستيعاب الجبهة الإسلامية في الحكومة في نوفمبر ١٩٨٨ حتى يُسكت معارضتها الفاعلة ويستعين بكفاءة كوادرها في الوزارة ، ولم يدم التحالف بين حزب الأمة والجبهة سوى بضع شهور إذ تدخلت قيادة الجيش فكتبت مذكرة شديدة اللهجة للحكومة في فبراير ٨٩ تنذرها من مغبة سوء الأوضاع في البلد وضعف إعداد الجيش وتلمح إلى ضرورة الاتفاق مع حركة التمرد ، وفُهم من تلك المذكرة أن قيادة الجيش تريد إبعاد الجبهة المتشددة في قضية الشريعة الإسلامية من الحكومة ، وإمضاء الاتفاق الذي عقده السيد محمد عثمان الميرغني –رئيس الحزب الاتحادي – مع جون قرنق في أديس أبيا في منتصف نوفمبر ١٩٨٨، ويقضي الاتفاق بتجميد تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية إلى حين عقد مؤتمر دستوري لكل القوى السياسية بما فيها حركة التمرد . قبل الصادق المهدي بفك تحالفه مع الجبهة وكون حكومة جديدة اشتركت فيها كل الأحزاب الممثلة في البرلمان عدا الجبهة الإسلامية وصار على وشك إمضاء اتفاق الميرغني - قرنق حين وقع انقلاب عمر البشير في ٣٠ يونيو ١٩٨٩.

الفترة الخامسة (١٩٨٩-١٩٩٨)

تمثل هذه الفترة حكم الجبهة الإسلامية في السودان لمدة تسع سنوات وهي تقارب مدة حكم الأحزاب منذ الاستقلال في يناير ١٩٥٦ إلى انقلاب البشير في يونيو ١٩٨٩ عبر ثلاث فترات ديمقراطية كانت كلها حكومات ائتلافية بين حزبية الأمة والاتحادي الديمقراطي مع فريق من زعماء جنوب السودان . وتمكنت الجبهة من الاستيلاء على السلطة لأنها وثقت علاقتها في السنوات الماضية بعدد كبير من ضباط الجيش وبخاصة القيادات الوسطى ، وانحاز عدد منهم إلى جانبها في الصراع السياسي الدائر ، كما استعانت في تنفيذ الانقلاب بعدد كبير من كوادرها التي تدربت عسكرياً في كل من أثيوبياً وليبياً إبان المعارضة لحكم الرئيس نميري .

ولم تكن الجبهة هي الوحيدة التي عملت في صفوف الجيش فقد كانت معظم الأحزاب السودانية تحاول كسب قواعد لها في صفوف القوات المسلحة ، وساعد مناخ الفوضى والاضراب السياسي في نجاح الانقلاب دون أدنى مقاومة .

وتبرر الجبهة الإسلامية استيلاءها على السلطة عن طريق انقلاب عسكري بأنها لن تتمكن من الوصول إلى الحكم عن طريق صناديق الاقتراع ، وأن هناك تآمراً دولياً يهدف لإلغاء الشريعة الإسلامية في السودان وإبعاد الجبهة من مراكز السلطة وربما حظرها من العمل السياسي ، وذلك تمهيداً لإعطاء حركة التمرد موقعاً متميزاً في الحكم هذا إن لم تنتصر الحركة على الجيش السوداني وتتسلم السلطة في كل البلاد . وتعتقد الجبهة أن هناك محاولات انقلابية معادية لها تحت الإعداد فكيف تنتظر حتى تنضج تلك المحاولات وبخاصة وأن الأوضاع السياسية المتردية تساعد في إنجاح أي محاولة انقلابية . وقد حدث أن اعتقلت حكومة الصادق المهدي بعض الضباط قبيل انقلاب البشير بتهمة تكوين تنظيم داخل القوات المسلحة يهدف للإطاحة بالحكومة الديمقراطية ، ولم يكن وقوع انقلاب عسكري أمراً مفاجئاً للمراقبين لأوضاع البلاد وإن جهلوا الجهة التي ستنجح في إحداث ذلك الانقلاب .

واجهت حكومة الإنقاذ الوطني بقيادة الفريق البشير مشاكل مستعصية هي المشاكل نفسها التي جابهت حكومة الصادق المهدي :الحرب الاستنزافية في جنوب السودان ، والأزمة الاقتصادية الخانقة ، بالإضافة إلى مشكلة تأمين النظام الجديد التي أخذت أولوية في حسابات الحكومة ، وكانت حكومة البشير بحكم شرعيتها الثورية وتقاليدها العسكرية المنضبطة أكثر حزماً في مواجهة المشكلات وأكثر استعداداً لاتخاذ قرارات سياسية صعبة ، لكنها أيضاً كانت فاقدة للشرعية الدستورية مما جعلها تسعى جاهدة بحثاً عن الاعتراف الدولي وعن التأييد الشعبي داخل البلاد ، مما اضطرها لإخفاء هويتها السياسية، كما كانت قليلة الخبرة بشئون الحكم . وعندما استبانت الوجهة الإسلامية لحكومة الإنقاذ تكشف العداء لها من بعض الدول النافذة في المحيط الإقليمي والدولي مثل مصر والولايات المتحدة وبريطانيا ، وزاد حجم العداء ليشمل السعودية ودول الخليج بعد الموقف المتسرع الذي وقفته الحكومة من غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠ الذي فُهم بأنه موقف مؤيد للعراق. وتفاقم العداء الدولي ضد السودان ليضم دول الجوار في يوغندا وأثيوبيا وارتيريا وبعض دول شمال افريقيا كما ضم معظم الدول الأوروبية الغربية وذلك بعد أن أشاعت وسائل الإعلام العالمية أن الحكومة الأصولية في السودان لديها تطلعات إقليمية ودولية لنشر فلسفتها الأصولية مما سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في دول الجوار . واتخذت محاولة اغتيال حسني مبارك في أديس

أبيا عام ١٩٩٥ من بعض عناصر الجماعة الإسلامية المصرية ذريعة لاثبات التهمة على السودان أنه يساند الإرهاب الدولي ورفعت القضية إلى مجلس الأمن الذي أنزل بعض العقوبات على السودان في مجال تخفيض البعثات الدبلوماسية وسفر المسئولين السودانيين إلى الخارج وحظر سفر الخطوط الجوية السودانية خارج السودان .

استفادت حركة التمرد من المناخ الدولي المعادي لحكومة السودان فوجدت دعماً مادياً وسياسياً من الدول والمنظمات الغربية ومن بعض دول الجوار وصل إلى حد الاشتراك مع بعض عناصر التمرد في هجوم على السودان من الجبهة الجنوبية والشرقية في يناير ١٩٩٧ ، ولقيت الحكومة معارضة قوية من الأحزاب الشمالية : حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي بالإضافة إلى عدد من قيادات الجيش السوداني التي فصلت بعد انقلاب ٢٠ يونيو ، ودخلت كلها في تحالف باسم " التجمع الوطني الديمقراطي " هدفه إسقاط حكومة الإنقاذ الوطني ، وبعدة فترة من قيام التجمع انضمت إليه حركة التمرد وهذه هي المرة الأولى في تاريخ السودان أن تحالفت قوى شمالية مع حركة تمرد جنوبية واشتركت معها في عمليات عسكرية ضد حكومة الخرطوم .

شعرت الأحزاب الشمالية بغضب شديد تجاه الجبهة الإسلامية التي نمت وترعرعت في ظل الديمقراطية الحزبية فإذا بها تنقض على الديمقراطية وتحل الأحزاب فإن كانت الأحزاب لا تقبل الانقلاب من المؤسسة العسكرية فكيف تقلبه من حزب عقائدي صغير نسبياً كان ينافسها في الساحة السياسية ؟ أدى الشعور بالغضب والغيرة لأن تكثف الأحزاب نشاطها المعارض للنظام إلى درجة حمل السلاح والتعاون مع حركة التمرد والاستعانة بدول أجنبية لها أجندتها الخاصة ضد وحدة السودان واستقراره ونهضته ، ولم تتورع أحزاب المعارضة أن تفتري على حكومة الإنقاذ تهماً كثيرة بانتهاكات حقوق الإنسان مما أساء إلى سمعة السودان والسودانيين ، ومما استفز الأحزاب ضد الحكومة حديث بعض المسؤولين في الدولة أن الأحزاب قد انتهت ولم يعد لها أثر في المجتمع ، وقول آخرين بأن الإنقاذ جاءت بالقوة ومن يريد السلطة عليه أن ينازلها وبخاصة بعد أن فصل مئات الضباط لمظنة عدم ولائهم للنظام .

المحاولات الانقلابية التي صدرت من المؤسسة العسكرية ضد النظام وعُرفت حتى الآن هي :

مجموعة مارس ١٩٩٠ بقيادة اللواء محمد على حامد ، ومجموعة إبريل (رمضان) ١٩٩٠ بقيادة الفريق خالد الزين والتي أعدم فيها ٢٨ ضابطاً ، ومجموعة "أنا السودان" في أغسطس ١٩٩١ بقيادة العميد مهندس علي التجاني ، التفجيرات الأولى في ١٩٩٢ بقيادة العقيد مصطفى التاي ، ومجموعة العقيد عوض الكريم النقر في عام ١٩٩٦ ، ومجموعة بورتسودان في ١٩٩٧ بقيادة العقيد جمال يوسف ، ومجموعة التفجيرات الثانية في ١٩٩٧ بقيادة مقدم بحري خوجلي مبارك وهي تحاكم حالياً في فبراير ١٩٩٨ .

وبالرغم من هذه المشكلات الضخمة والتحديات الكبيرة التي تعرضت لها حكومة الإنقاذ التي كانت كفيلة بالإطاحة بأقوى الحكومات في السودان إلا أن حكومة الإنقاذ استطاعت أن تصمد في وجه تلك المشاكل وأن تتجاوز الأزمات المتلاحقة لتبقى في الحكم تسع سنوات في حين أن خصومها ظنوا أنها لن تثبت أمام العواصف بضع شهور . ويعزي هذا الصمود لقوة التنظيم الإسلامي الذي قامت عليه الإنقاذ ولفدائية نسبة كبيرة من أعضائه مما جعلهم يضربون مثلاً رائعاً في التضحية والجهاد في جنوب السودان . وحرصت الإنقاذ منذ أول عهدها أن تستقل برأيها الوطني في المحافل الدولية وأمام القوى الكبرى دون أن تخشى في ذلك لومة لائم، وقد جر عليها هذا الموقف نقمة العديد من الدول الكبرى والمجاورة . وبرهنت الإنقاذ على أنها تملك الشجاعة والقدرة على اتخاذ بعض القرارات الصعبة التي يتطلبها موقف ما مثل قرار تطبيق الشريعة الإسلامية التي جُمد العمل بها منذ انتفاضة إبريل ١٩٨٥ والمضي قدماً في أسلمة بقية القوانين ، ورفع الدعم عن السلع الضرورية نظراً للحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد ، وتحرير الاقتصاد وبيع المؤسسات العامة للقطاع الخاص، وتبني النظام الفدرالي بتقسيم البلاد إلى ٢٦ ولاية ، وإعادة الطلاب السودانيين الذي يدرسون في الخارج واستيعابهم في الجامعات السودانية . ولا يعني هذا أن تلك القرارات على اتخاذ مثل هذه القرارات الصعبة خوفاً من ردود الفعل السياسية .

واهتمت حكومة الإنقاذ بقضايا البلاد الكبرى وعلى رأسها قضية جنوب السودان فحاولت وضع حل سلمي لها في إطار النظام الفدرالي واستثناء الجنوب من تطبيق الشريعة الإسلامية . ودخلت في مفاوضات عديدة مع حركة التمرد للوصول إلى حل مقبول ، وعندما فشلت تلك المفاوضات بذلت الإنقاذ جهداً كبيراً في تأهيل الجيش السوداني وفي تدريب آلاف الشباب

المتطوعين لمساندة القوات النظامية مما مكنها من احتواء العمليات العسكرية المكثفة التي قامت بها قوات التمرد والمعارضة الشمالية من حدود السودان الجنوبية والشرقية والغربية .

وقد أشاعت الدولة روح البذل والجهاد بين الشباب في الذود عن حياض الوطن، ووضعت الحكومة في بداية عهدها استراتيجية قومية شاملة لمدة عشر سنوات (١٩٩٢-٢٠٠٢) تشمل تنمية البلاد في القطاعات الآتية: الموارد البشرية والاجتماعية، الثقافة والإعلام، السياسة والنظام العدلي، العلاقات الخارجية، الأمن والدفاع، الاقتصاد، الزراعة والثروة الحيوانية، الصناعة والتعدين، النقل والمواصلات. وهذه هي المرة الأولى التي توضع فيها استراتيجية شاملة بهذا القدر في السودان ولكن تنفيذ الاستراتيجية تعطل كثيراً بسبب انشغال الحكومة بشئون الدفاع ومقابلة المشكلات الطارئة. واستطاعت الحكومة أن تنفذ خطتها في مجال التوسع التعليمي فقد أنشأت حوالي عشرين جامعة جديدة ارتفعت باستيعاب الطلاب من خمسة آلاف سنوياً إلى خمسة وثلاثين ألف طالب إلا أن مستوى الجامعات قد تدنى بسبب قلة الإمكانات المالية المتاحة وبسبب هجرة الأساتذة لضعف مرتباتهم ، واجتهدت الحكومة رغم الأحوال الاقتصادية الصعبة والحصار الاقتصادي المضروب عليها أن تعتمد على مواردها الذاتية في مقابلة الموازنة السنوية وفي استخراج البترول السوداني الذي يتوقع أن يبدأ تصديره في نهاية عام ١٩٩٩ ، كما بذلت الدولة جهداً مقدراً في تعبيد مئات الكيلومترات من الطرق وزيادة الرقعة الزراعية وتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي حتى كاد السودان أن يستكفي من المواد الغذائية الرئيسية ، وأدت سياسة التحرير الاقتصادي إلى توافر السلع والمواد الضرورية التي كان السودان يعاني من شح فيها كالوقود والدقيق والسكر والزيوت والأسبيرات ..الخ .

وصاحبت إنجازات حكومة الإنقاذ المذكورة سابقاً بعض السلبيات الخطيرة التي أثرت على صورة الحكم داخل البلاد وخارجها . فقد أدى انشغال الحكومة بتأمين نظامها إلى إهدار حقوق الإنسان بدرجة كبيرة تمثلت في فصل آلاف الموظفين والمعلمين والضباط بقرارات سياسية ،واعتقال أعداد كبيرة من كوادر الأحزاب المعارضة وربما ضرب بعضهم وتسبيب الأذى له داخل المعتقل ، وتحجيم حريات التعبير في الصحافة والمنتديات العامة، وحظر التنظيمات السياسية وفرض هيمنة على النقابات والاتحادات المهنية ،

ورصد العناصر القيادية في الأحزاب السياسية والتجسس عليهم . وغضت الحكومة الطرف عن سلوك بعض أتباعها المتهمين باستغلال النفوذ والفساد المالي مما طعن في طهارة الحكم الذي يحكم باسم الإسلام ، وكان من النتائج السلبية لسياسة التحرير الاقتصادي ازدياد حجم الفقر في البلاد بصورة لم يسبق لها مثيل وازدادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء مما نتج عنه كثرة المتسولين في الشوارع والنازحين حول المدن وبعض مظاهر الفساد الأخلاقي بين النساء، وتعرضت وحدة السودان إلى خطر كبير حين تحالفت المعارضة الشمالية مع حركة التمرد مما أتاح مظلة قومية لحركة التمرد وكان في إمكان حكومة الإنقاذ أن تصل إلى اتفاق مع المعارضة الشمالية بدلاً من تجاهلها حتى تجنب البلاد الأخطار المحدقة بها ،ولم تحسن حكومة الإنقاذ تدبير العلاقات الخارجية مع دول الجوار وعلى رأسها مصر الأمر الذي أدى إلى عزلة السودان دبلوماسياً فلا يجد من يقف بجانبه في الملمات، وقد بدأت الحكومة تعي هذا الدرس في الآونة الأخيرة .

خاتمة :

استطاعت الحركة الإسلامية في السودان عند تسلمها الحكم في السنوات التسع الماضية أن تحقق الكثير من الإنجازات وعلى رأسها الصمود أمام الهجمة الشرسة التي تستهدف وحدته واستقراره ، وتحديد هوية البلد الحضارية بتطبيق الشريعة الإسلامية في مناحي الحياة المختلفة . ولكنها في ذات الوقت ارتكبت أخطاء كبيرة في حق الوطن والمواطن، وكان السبب في معظم الأخطاء التي ارتكبتها الحركة الإسلامية هو الوسيلة التي جاءت بها إلى الحكم وهي الانقلاب العسكري، ولو تريثت الحركة الإسلامية لتعمل بالأسلوب الديمقراطي في الحصول على السلطة لما وقعت في مثل تلك الأخطاء .

(٢)

تجربة الحركة الإسلامية في الجزائر

محمد سليم فلالة *

يمكن أن نميز في تجربة مشاركة الإسلاميين الجزائريين في البرلمان بين أربع مراحل : الأولى هي التعاطي مع الظاهر في بداية التجربة الديمقراطية، ثم التفاعل مع الأحداث بعد إلغاء أول انتخابات تعددية فأول مشاركة في برلمان تعددي منتخب،وأخيراً التعاطي مع الديمقراطية من الداخل.

المرحلة الأولى : من بداية الديمقراطية إلى إلغاء أول انتخابات تعددية

ترجع خلفية مشاركة الإسلاميين الجزائريين في البرلمان إلى بداية ظهور التعددية الحزبية بعد المصادقة على دستور ٢٣ فبراير ١٩٨٩ ، وكان أول حزب سياسي يطرح فكرة التغيير عن طريق المشاركة في اللعبة الديمقراطية هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، أما الاتجاهات الإسلامية الأخرى مثل حركة النهضة الإسلامية وجمعية الإرشاد والإصلاح فإنهما في بداية التغيير الديمقراطي فضلتا التريث والاحتراز من هذا الوافد الجديد الذي يسمى الديمقراطية ، واكتفتا بالترقب ومواصلة العمل الإسلامي على نهجها السابق .

وبمجرد أن فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات البلدية "المحلية"يونيو ١٩٩٠ بالأغلبية (٨٥٣ بلدية من أصل ١٥٤١) حتى غيرت بقية الاتجاهات الإسلامية في الجزائر موقفها، وبدأت تؤمن بالتغيير عن طريق الديمقراطية وتعقد مؤتمراتها لتتحول من جمعيات ذات طابع ثقافي وخيري وتكويني إلى أحزاب تعلن اللون السياسي بطريقة قانونية هدفها الدخول في السباق نحو الحكم عن طريق الانتخابات ، وهكذا تحولت حركة النهضة من جمعية إلى حزب سياسي في مؤتمرها التأسيسي بقسنطينة في

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة الجزائر

أكتوبر ١٩٩٠ بقيادة الشيخ عبد الله جاب الله ، وفي الفترة نفسها انبثق عن تيار جمعية الإرشاد والإصلاح حزب "حماس" (حركة المجتمع الإسلامي) بقيادة الشيخ محفوظ نحناح .

وكان هذا الإعلان كافيا لفتح باب الصراع على مصراعيه بين أنصار الجبهة الإسلامية الذين اعتبروه شقاً للصف الإسلامي وإضعافاً له قبيل الانتخابات التشريعية ، وأنصار الاتجاهين الآخرين الذين اعتبروا دخولهم الساحة السياسية ضرورة شرعية وسياسية لمصلحة الإسلام والمسلمين لما رأوه من ابتعاد عن الاعتدال والوسطية التي هي جوهر الإسلام ، وبفشل محاولات توحيد الصف المتعددة التي قادها بعض العلماء والشيوخ اتسعت هوة الخلاف بين الأطراف الثلاثة، وبخاصة بعد أن أعلنت الجبهة الإسلامية الإضراب السياسي واعترضت حركة المجتمع الإسلامي على ذلك صراحة باعتباره طريقاً نحو منزلقات خطيرة ...

وكانت الانتخابات التشريعية الملغاة لسنة ١٩٩١ مجالاً واسعاً لحملات دعائية واسعة ضد حركة المجتمع الإسلامي التي وصفت بجميع الأوصاف، وكان انتقادها مادة دسمة في الحملة الانتخابية ، وفي ظل الهيجان الشعبي آنذاك وحمى الخطاب الحاد لم تحصل على أي مقعد في البرلمان في الوقت الذي حصدت الجبهة الإسلامية الأغلبية، وكان ذلك من أسباب حل البرلمان واستقالة رئيس الجمهورية ثم حل الجبهة الإسلامية وبقية المجالس المنتخبة ودخول الجزائر في المرحلة الانتقالية .

وقد أدت هذه التجربة القصيرة زمنياً في عمر الديمقراطية والمليئة بالأحداث إلى بروز عدة ملاحظات على عمل الإسلاميين في الحقل السياسي يمكن أن نسجل أهمها :

١. بين التردد في القبول بالممارسة الديمقراطية مدى تأثر الفكر الإسلامي في الجزائر بفكرة الخوف من كل وافد من خارج "دار الإسلام" خشية أن يكون عنوان مؤامرة "غربية" ضد الإسلام والمسلمين، ومناورة جديدة لـ"اليد الخفية" للإطاحة به، وهو الأمر الذي يفسر النقاشات الواسعة التي دارت في البداية حول النواحي الفقهية والشرعية للتعامل مع هذه الظاهرة التي جاءت مخالفة للشورى ومحاولة لمنع الصحوة الإسلامية من الانتشار.

٢. أبرزت هذه التجربة الدور الذي لعبته الجبهة الإسلامية بقيادة عباسي مدني في تحويل مجرى التيار نحو السياسة وشيوع فكرة ضرورة اتباع

الديمقراطية للوصول بالإسلام إلى الحكم باعتبارها وسيلة للتمكين لا غاية ينبغي أن تسود المجتمع ، وبينت الفترة كيف أن الجبهة استطاعت تعميم مقولة أن الأحزاب بما فيها الجبهة الإسلامية والديمقراطية في حد ذاتها هي أدوات في خدمة أمر أسمى هو الإسلام ، وأنه بالإمكان التخلي عنها إذا ما تم التمكين للإسلام ، وكيف جاءت مقولة الخلافة الإسلامية .

٣. أظهرت المرحلة الأولى كيف تداخل الاحتجاج الاجتماعي مع الدين ومع المعارضة السياسية للسلطة ليعطي لكتلة الإسلاميين حجماً كبيراً باعتبار أنهم رمز التغيير الحقيقي والأخلاق العالية وهم الذين بإمكانهم إحقاق الحق وإفشاء العدل في شبه صورة مثالية للإسلام تحاول الاقتراب من تلك الصور التي كان عليها المسلمون في بداية القرن الأول الهجري .

٤. كشف الإضراب السياسي والعصيان المدني الذي أعلن عنه بعض قادة الجبهة بداية الحرب المعلنة مع السلطة بالوسائل غير السلمية ، الأمر الذي اعتبره بعض المحللين أول خروج عن قواعد اللعبة الديمقراطية التي لا تؤمن إلا بالوسائل السلمية في النضال ، كما اعتبر أول انحراف في خط التجربة الديمقراطية الذي عرفته الجزائر .

٥. بين أسلوب التعامل مع انتخابات ديسمبر ١٩٩١ الطريقة الراديكالية التي لجأت إليها السلطة أيضاً لحل المشكل القائم ، إذ تبعتها مباشرة الاعتقالات الواسعة وفتح مراكز الأمن في الصحراء ومس ذلك الكثير من الفئات الشعبية التي كان من الممكن أن تبقى على الأقل محايدة في الصراع مما زاد في تعقيد الأزمة ووضعها في الطريق الذي وصلت إليه الآن .

٦. بين أسلوب التعامل مع تطور الأحداث اختلافاً في تعامل بقية الإسلاميين مع الأزمة وكشف بدوره أساليب التكيف لدى هذا التيار مع المستجدات بطرق مختلفة تختلف باختلاف القيادات والنهج السياسي الذي تعتنقه . وهي خصائص المرحلة الثانية من التجربة في الجزائر .

المرحلة الثانية : من إلغاء الانتخابات إلى أول مشاركة في رئاسيات تعددية :

في هذه المرحلة تمايز موقف حزبي النهضة وحركة المجتمع الإسلامي حيث طالبت النهضة بالدفاع عن اختيار الشعب وإعادة الاعتبار للحزب المحل في حين سايرت حركة المجتمع الإسلامي المرحلة الانتقالية وشاركت في المجلس الوطني الانتقالي الذي تأسس في ١٨ سبتمبر ١٩٩٤

رغم مقاطعته من جانب أحزاب مثل جبهة التحرير الوطني الحاكم سابقاً وجبهة القوى الاشتراكية المعارضة منذ الاستقلال ، ورغم شعور أنصار الجبهة الإسلامية بأن في هذا خذلاناً لهم ، وكان هذا الموقف لحركة المجتمع الإسلامي بمثابة التغيير الجذري في استراتجيتها في التعامل مع السلطة وفي قبول هذه الأخيرة لها بوصفها الحزب الذي يقبل بالمرحلية والمشاركة المحدودة، ويقبل بقواعد اللعبة الديمقراطية خلافاً للجبهة الإسلامية .

أما حركة النهضة فقد استمرت في الدفاع عن الجبهة الإسلامية بعد حلها وعن مناضليها، ورفضت دخول المجلس الانتقالي الذي دخلته حركة المجتمع الإسلامي بوصفه مجلساً غير منتخب ، بل إنها شاركت في لقاءات سانت إيجيديو Sant Egidio بروما الذي انسحبت منه حركة المجتمع الإسلامي (٣١أكتوبر ١٩٩٤ و٢١نوفمبر١٩٩٤) إلى جانب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الخارج وجبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية (حسين آيت أحمد) وحزب التجديد الجزائري (نور الدين بوكروح) والحركة من أجل الديمقراطية(أحمد بن بلة) وأحزاب أخرى . واعتبرت الحكومة مشاركة هذه الأحزاب في هذا اللقاء بمثابة "الخيانة" ، وكان ذلك سبباً كافياً لها لتحريك الشارع ضد لقاء روما. واستطاعت حركة المجتمع الإسلامي أن تحقق مكاسب من انسحابها المبكر من المجموعة وانحيازها إلى موقف الحكومة ، حيث كانت مشاركة محفوظ نحناح إلى جانب رئيس الدولة اليامين زروال ونور الدين بوكروح وسعيد سعدي في الانتخابات الرئاسية وفوزه بالمرتبة الثانية أول مكاسبها.

أما أنصار الجبهة الإسلامية فانقسموا إلى عدة فئات ، منهم من تخلى نهائياً عن اعتقاداته الحزبية ومنهم من تحول إلى أحزاب أخرى ومنهم من انتقل إلى العمل المسلح حيث تأسست الجماعات المتعددة وبدأت الجزائر تعيش في دوامة العنف .

وبرزت للوجود من خلال هذا عدة نتائج :

١. أن الإسلاميين ليسوا تياراً واحداً وبإمكانهم الاختلاف في المناهج والأساليب إلى حد التناقض.

٢. أن الموقف الشعبي لم يؤيد مسألة اللجوء إلى العنف ، وكان مطلبه من البداية هو العودة إلى السلم وإن كان ذلك على حساب التنازل عن بعض الحقوق، وهو الأمر الذي تجسد جلياً في الانتخابات الرئاسية التعددية.

٣. كانت مشاركة الشيخ نحناح في أول تجربة عربية وإسلامية لمشاركة زعيم إسلامي في الانتخابات الرئاسية وفوزه بالمرتبة الثانية دليلاً على تجذر الإسلام لدى القواعد الشعبية وعلى إمكانية الفوز في انتخابات حرة ونزيهة لاحقاً.

٤. أن هذا الفوز مكن التيار الإسلامي الذي أصبحت ترمز إليه حركة المجتمع الإسلامي والنهضة من اتخاذ مواقف واضحة من العنف وتسمية الإرهاب باسمه والتحلل منه كلية بعد أن كان ذلك محتشماً في البداية وهو عنوان المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة : التكيف مع قوانين الجمهورية ،إدانة الإرهاب

كانت مقدمة هذه المرحلة هي التحول الواضح في الخطاب الإسلامي مما يحدث في الجزائر من مظاهر العنف والتدمير والقتل والعشوائي للأبرياء والعزل والمجازر الجماعية التي أصبحت ترتكبها الجماعات الإرهابية باسم الإسلام والمسلمين ، وبرز إلى الوجود خطاب جديد يندد علنية وصراحة بهذه المجازر المرتكبة بحق الجزائريين وواصفاً إياها بجميع الأوصاف ، تلتها بعد ذلك مرحلة القبول بإبعاد عناصر الهوية عن التنافس الحزبي والتخلي عن التسميات التي تحمل اسم "إسلامي" في ظل أحكام دستور ١٩٩٦/١١/٢٨، حيث تخلت حركة النهضة عن عبارة "الإسلامية"، وبدلت حركة المجتمع الإسلامي تسميتها إلى "حركة مجتمع السلم" ودخلت كل منها انتخابات ٥يونيو ١٩٩٧ البرلمانية بناء على ذلك.

وكانت النتيجة أن حصلت "حركة مجتمع السلم" على٦٩ مقعداً من أصل ٣٨٠ وعلى ١٤.٨% من الأصوات أي ١.٥٣٣.٤٣٤ صوتاً ، في حين حصلت حركة النهضة التي أدرجت بعض إطارات الجبهة في قوائم مرشحيها على ٣٤ مقعداً و٩١٥.٤٤٦ صوتاً ، (كان عدد المسجلين في القوائم الانتخابية ١٦.٧٦٧.٣٠٩ وعدد الأصوات المعبر عنها ١٠.٩٩٩.٩٨٠) . وبالرغم من أن كلا التشكيلتين تتحدثان عن تزوير في الانتخابات إلا أن الأكيد هو أنهما لم تكونا لتحصلا على الأغلبية المطلقة مثلما حدث في ١٩٩١ بسبب التشتت الذي حصل في التيار الإسلامي بشكل عام من جراء المواقف المتباينة مما يحدث في الساحة وتشويه ظاهرة الإرهاب للحركات الإسلامية.

ومع ذلك فإن أحزاب التيار المعارض للإسلاميين اعتبرت هذه

النسب التي تم الحصول عليها بمثابة الخطر الداهم على الديمقراطية وبخاصة بعد مشاركة حركة مجتمع السلم ، بسبع وزراء في الحكومة الحالية واستمرارها في قبول المرحلة وفي التعامل مع القضايا المختلفة ، وما زال المتشددون من هذا التيار يعتبرون "حركة مجتمع السلم" أخطر من الجبهة الإسلامية لأنها تمثل الأصولية في ثوب جديد .

ولعل هذا هو جوهر الصراع الدائر حالياً في البرلمان بين التيار الإسلامي المتحالف مع التيار الوطني والتيار المضاد والذي لم يحسم بعد ، باعتبار أن حسمه سيحدد مستقبل التيار الإسلامي في الجزائر بل ومستقبل تجربتها الديمقراطية .

ومن الواضح الآن أن الأسلوب الذي تبناه الشيخ نحناح في التعامل مع الأزمة قد مكن من بروز عدة بدائل للإسلام السياسي في الجزائر ، وبالرغم من أن المعارضين لسياسته يعتبرون ذلك بمثابة مضيعة للوقت فإن التحليل الموضوعي للممارسة يؤكد أن طبيعة المرحلة التي تمر بها الجزائر و خاصية النظام العالمي الراهن تفرض تكييفاً لأساليب التعامل مع الظاهرة الديمقراطية في البلدان الإسلامية وتدعو إلى فتح نقاش موضوعي حول جدوى البدائل التي طرحتها التجربة السياسية الجزائرية بل تدعو إلى الاستفادة منها باعتبار الثمن الباهظ الذي دفعته وما زالت تدفعه الدولة الجزائرية والشعب الجزائري بعد سبع سنوات من مأساة وطنية ذهب ضحيتها عشرات الآلاف من المواطنين وخربت فيها ممتلكات تقدر بملايين الدولارات.

كما أنه من الواضح اليوم أن الإسلاميين في الجزائر قد تعلموا الكثير من المأساة التي عرفتها البلاد ، والشعب الجزائري برمته قد عرف المخاطر التي يمكن أن تنتج من الانزلاق في التعامل بالإسلام سياسياً ، ويمكن أن نجمل دروس هذه المرحلة في عناصر أهمها:

١. التحول من الموقف العاطفي في الرأي العام باتجاه التعالي مع الأحزاب الإسلامية إلى الموقف العقلي وبداية التمييز بين الأطروحات الإسلامية المختلفة وفهم علاقة السياسي بالديني والديني بالسياسي والفرق بينهما.

٢. التعرف على قيمة الأمن الذي افتقد لمدة طويلة وبداية التمييز بين الأمن الغذائي والأمن السياسي ، والشعور بفداحة الخسائر التي تسبب فيها الإرهاب الأمني والأثر الذي تركه على نفسية الشعب الجزائري بشكل عام

والمتضررين منه بشكل خاص.

٣. الاتفاق حول ضرورة التمييز بين أركان الدولة والسلطة السياسية ، وأنه ينبغي ألا نهز أركان الدولة ونطيح بها وبهيبتها لأننا نعارض السلطة السياسية، لأنه في سقوط الدولة خسارة للجميع.

٤. لم يعد هناك حديث عن كون الديمقراطية ينبغي أن تزول باسم الديمقراطية ولا على كونها كفراً ، ولا على كونها اليد الخفية ، بل أصبحت أمراً مقبولاً ، بالإمكان التعاطي معه والتعايش معه باعتباره ضرورة مصيرية، بل وأنها هي الأسلوب الوحيد الذي يمكّن الشعب في ظل انتخابات حرة ونزيهة من أن يختار من يقوده بنفسه.

٥. التأكيد حالياً هو على كيفية أن تكون الانتخابات نزيهة باعتبار أن الإسلاميين ما زالوا يعتبرون أنفسهم بأنهم الأقدر على الفوز في ظل هذه الانتخابات بسبب فشل الأحزاب الأخرى في تقديم حلول للمشكلات المعقدة التي يعيشها الشعب الجزائري .

٦. ظهور نوع جديد من الصراع داخل الأحزاب الإسلامية يبحث عن تقديم بدائل لخطاب سياسي جديد بإمكانه استشارة الأطروحات الجديدة في النشاط السياسي، التي تنتج من اتخاذ العصرانيين كعنوان للمرحلة القادمة.

المرحلة الرابعة : التكيف الجديد والتكيف المستقبلي

ويمكن أن نبدأ التأريخ لها ببداية النقاش – وأحياناً الصراع- الدائر اليوم بين الإسلاميين في الجزائر وبخاصة البرلمانيين منهم الذين بدأوا يعيشون تجربة الحكم من الداخل ، ونموذجه الحي الانشقاق الذي تعرفه حركة النهضة بين أنصار الشيخ عبد الله جاب الله المتمسك بالوفاء لخط الحركة وأنصار الأمين العام "آدمي" ومجموعة البرلمانيين الذين يدعونه أكثر إلى التمييز بين العمل السياسي والعمل الديني كعنوان للمرحلة الجديدة . وهو انشقاق يدل في جوهره على النظرة الجديدة التي أصبحت تميز المنظور الإسلامي ، فالإسلام الذي كان في نظر هؤلاء ، ومنهم من كان في السرية ، حلماً لا يمكن أن يتحقق ها هو اليوم يتمكن من الإدلاء برأيه والمشاركة في الحكم ، والحكم الذي كان الكثير من هؤلاء النواب يحلمون به وهم شباب يتربون في المساجد ها هم الآن يرونه في شكل وزراء وأصحاب قرار أصبح البعض منهم أصدقاءهم ومن معارفهم، إن الإسلام في نظرهم يتقدم من الداخل

وينبغي تكييف الذات الحزبية القائمة معه وكل رفض لذلك أصبح في نظر هؤلاء الشباب النواب لسنوات بين مرحلة خلت كانوا يلقون فيه خطباً في الزوايا الدينية والمساجد وأحياناً الساحات في ظروف قاسية ومرحلة جديدة أصبح بإمكانهم الحديث فيها عبر التلفزيون مباشرة في السياسة وفي الدين من غير عقدة في الشكل ولا في المضمون .

ولعل هذا هو الإشكال المطروح اليوم بحدة داخل حركة النهضة وباحتشام داخل حركة مجتمع السلم ، وهو مؤشر على التحول المستقبلي لتعاطي الإسلاميين مع البرلمان ومع السلطة بشكل عام ، وحسمه بطريقة أو بأخرى سيحدد مصير التجربة الجزائرية في تعامل الإسلاميين مع الديمقراطية في الجزائر.

ويتوقف حسم هذا الإشكال بهذا الاتجاه أو ذاك على اعتبارات عديدة أهمها :

١. قدرة إطارات الأحزاب الإسلامية على التكيف مع البرلمانيين والاستفادة من الإيجابيات التي تتوافر لديهم "معدل السن أقل بكثير من المعدل المتوسط في البرلمان حيث أن ٦٩% من مجموع النواب الإسلاميين أقل من ٤٠ سنة مقابل ٢٨% من النواب العامة في المجلس (أنظر الجدول رقم (١))، ومستوى ثقافي أعلى من متوسط المستوى في البرلمان حيث أن ٢٩.٥% من مجموع النواب الإسلاميين ماجستير ودكتوراه مقابل ٦% من النواب العامة في المجلس" (أنظر الجدول رقم(٢)) والتمكن من سد ثغرة نقص الخبرة الميدانية باعتبار أن أكثر من ٦٤% من مجموع النواب الإسلاميين هم من قطاع التعليم (أنظر الجدول رقم(٣)) أي بعيدين عن دواليب الدولة ومراكز اتخاذ القرار .

٢. موقف الطرف الثاني في المعادلة أي السلطة السياسية وما مدى نيتها الحقيقة في قبول مشاركة الإسلاميين في الحكم ومدى التكيف الذي تقبل به تجاه برامجهم .

٣. قوة ضغط الأحزاب المعارضة للتيار الإسلامي انطلاقاً من مراكز القرار التي يحتلها أنصارهم ، وقدرتهم على الضغط من أعلى ولا سيما أنهم يدركون عدم استطاعتهم تحريك القاعدة الشعبية التي ما زالت حتى الآن ناقمة على سياسة الحكومة بسبب تردي الأوضاع الاجتماعية ودفعها الثمن غالياً بعد تدهور الأوضاع الأمنية .

٤. قدرة الحكومة على تفكيك الأزمة الاجتماعية المتفاقمة بحيث أنها إذا

استطاعت الحد من تفاعلها وبخاصة في مجالي الشغل والسكن فإن الاحتجاج الاجتماعي سيخف وسيميل الرأي العام إلى القبول بأحزاب ديمقراطية وسطية ليست بالضرورة إسلامية، أما إذا زاد الاحتجاج الاجتماعي فإن الراديكالية ستطغى وستضطر الأحزاب الإسلامية إما إلى التخلي عن خطابها المهادن لصالح خطاب ما يذكر بالأيام الأولى للديمقراطية وإما إلى الزوال تدريجياً ...

٥. تأثير ميكانزمات النظام العالمي والنظام الإقليمي العربي على المشكلة الاجتماعية في الجزائر بحيث أن دور فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان صناعية أخرى فضلاً عن البلدان العربية الغنية مهد لتمكين الجزائر من تجاوز الأزمة الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم للسماح لها ببناء تجربة ديمقراطية هادئة مع الإسلاميين ، وعدم الاهتمام بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر من شأنه أن يطيل أمد الأزمة والإرهاب ، ويدفع بالخطاب الرسمي إلى راديكالية جديدة .

بمعنى آخر إن تجربة الإسلاميين في البرلمان الجزائري هي الآن أمام مفترق طرق : إما أن تتعمق أكثر باتجاه التغيير المرن أو الهادئ إذا ما واكب التحول السياسي تحسن في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وقبل النظام العلماني باتجاه التجديد المتبادل في التيار الإسلامي ، أو تتم محاولة تهميشها مرة أخرى باسم محاربة التطرف أو فصل الدين عن السياسة لتظهر في أشكال أخرى بعد حين ... ونحن نرجح البديل الأول باعتبار الفعل السياسي الإسلامي الراهن ومن خلال تجربة الجزائر ، تبين أنه ليس ظاهرة تحملها عوامل مؤقتة وإنما هو اتجاه يتطلع إلى المستقبل ويحاول التكيف باستمرار مع مستجدات الواقع المحلي والدولي ، وينبغي لهذا الواقع التكيف معه لا مواجهته.

وإذا ما حدث هذا ، أي إذا فتح المجال لتكيف متبادل لا يقوم على الإلغاء فإننا نتصور إمكانية تحقيق التجربة الجزائرية نموذجاً متوازناً للحكم بإمكانه أن يعطي للجزائر مرحلة استقرار تدوم مدة طويلة تمكنها من أن تستعيد مكانتها الإقليمية والدولية ، كما أننا يمكن أن نتصور تحولاً كبيراً في الوعي الجماهيري باتجاه فهم علاقة الإسلام بالسياسة وهو أمر حاسم في الاختيارات المستقبلية للبلاد .

الجدول رقم (١)*

النـواب الإسـلاميون فـي البرلمـان الجزائـري انتخابـات يونيـو ١٩٩٧التوزيع حسب العمر مقارنة ببقية الأعضاء .

التوزيع حسب العمر	حركة مجتمع السلم	النهضة	النسبة المتوسطة في البرلمان
أقل من ٤٠ سنة	٤٧ % ٦٨.١	٢٤ % ٧٠.٦	% ٢٨
من ٤١ إلى ٥٠	٢٠ % ٢٩	١٠ % ٢٩.٤	% ٥٠
من ٥١ إلى ٦٠	٢ % ٢.٩	٠٠ %٠٠	% ١٩
أكثر من ٦٠ سنة	٠٠ %٠٠	٠٠ %٠٠	% ٣

الجدول رقم (٢)*

النواب الإسلاميون في البرلمان الجزائري انتخابات يونيو ١٩٩٧التوزيع حسب المستوى الثقافي مقارنة ببقية الأعضاء .

التوزيع حسب المستوى الثقافي	حركة مجتمع السلم	النهضة	النسبة المتوسطة في البرلمان
ماجستير/دكتوراه	٢٧ % ٣٩.٢	٧ % ٢٠.٦	% ٦.٤
ليسانس	٣٨ % ٥٥.١	٢٥ % ٧٣.٥	% ٥٠
ثانوي	٤ % ٥.٧	٢ % ٥.٩	% ١٣.٤
ابتدائي	٠٠ %٠٠	٠٠ %٠٠	% ١

الجدول رقم (٣)*

توزيع النواب الإسلاميين في البرلمان حسب المهنة ويلاحظ النسبة الكبيرة القادمة من قطاع التعليم بمختلف أطواره

	حركة مجتمع السلم	النهضة
أساتذة	٤٨ % ٦٩.٥	٢٠ % ٥٨.٨
إدارة	٩ % ١٣.١	٨ % ٢٣.٥
مهن حرة	١٢ % ١٧.٤	٦ % ١٧.٧

*رشيد بن يوب دليل الجزائر السياسي ١٩٩٨

(٣)

تجربة الحركة الإسلامية في المغرب

عبد الناصر فتاح الله *

يعتبر يوم ١٤ نوفمبر ١٩٩٧ محطة بارزة في تاريخ الحركات الإسلامية السياسية في المغرب، إذ يؤرخ لأول دخول رسمي لحركة إسلامية مغربية إلى قبة البرلمان لممارسة المهمة التشريعية إلى جانب أحزاب أخرى من مشارب متنوعة، فقد حصل حزب الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية على تسعة مقاعد برلمانية من أصل ٣٢٥ مقعدا. أي ما نسبته ٢.٨% من مقاعد البرلمان.

ومعلوم أن مسألة المشاركة السياسية للحركات الإسلامية في إطار المؤسسات القائمة كانت على امتداد فترة طويلة من الزمن محط جدل حاد ينحو في اتجاه المقاطعة أولاً ، ثم التردد فيما بعد، سواء على مستوى التنظيمات الإسلامية نفسها أم على مستوى الحكام في الدول الإسلامية.

وقد عرف المغرب بدوره الصراع نفسه وأفضى ذلك - على مستوى التنظيمات الإسلامية - إلى نوع من الانشقاق والاختلاف ، كما أن النظام نفسه لم يجرؤ على الترخيص لحزب إسلامي بصريح العبارة لممارسة نشاطه السياسي. وجاء دخول الإسلاميين في المشاركة السياسية تحت غطاء حزب وطني قديم هو حزب الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية الذي يتزعمه الدكتور عبد الكريم الخطيب.

فكيف تعامل كل من التنظيمات الإسلامية والنظام مع مسألة المشاركة السياسية ؟

أولا : الخلفية التاريخية:

يصعب للدارس في علاقة التشريع الإسلامي بالممارسة السياسية أن يعثر على فترات مقاطعة وتنافر بين المعطيين منذ أن

* أستاذ الإعلام في المعهد العالي للصحافة في الرباط

دخل الإسلام أرض المغرب . فقد كان الاعتبار الديني دائماً هو المحرك الأساس لكل اهتمام سياسي بالشأن العام ، وقد ظهر ذلك جليا عند مختلف الأسر الحاكمة المتعاقبة على المغرب منذ الأدارسة . وأهم ما ميز زعماء الحركة الوطنية من أجل استقلال المغرب كونهم علماء دين وزعماء أحزاب سياسية في الوقت نفسه، ونقرأ لزعيم حزب الاستقلال علال الفاسي في فصل منهاج الحكم في الإسلام من كتابه مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها ما يلي:

"الأمر والتشريع في الأصل لله تعالى وهما الواردان في القرآن المبينان في السنة، وليس لحزب أو رئيس أو دائرة أو طبقة من الطبقات الحق في تغييرهما أو فرض غيرهما من الشرائع أو السلطات ، وإنما للجميع سلطة الاجتهاد في تطبيقهما، أو استخراج ما يدلان عليه من أحكام ، وكل حكومة تقوم فإنما عليها أن تسير في جوهما وتنفذ مقتضياتهما ، فإن فعلت، وجبت طاعتها من أجل ذلك، وإلا فالطاعة للأمر والتشريع الإلهيين"[1].

وقد أنشد العلامة والوطني الكبير، الشيخ محمد المختار السوسي، شعراً يصف فيه المعتقلين المغاربة في زنزانات الاستعمار يقول:

مناهم أن يرى استقلال شعبهم موحداً لا شظيات العباديد
أنى يطيب لشعب أن يعيش ولم يكن بمنتظم الأطراف منضود [2]

وتعود البوادر الأولى لنشوء الحركة الإسلامية في المغرب إلى مطلع الخمسينات من هذا القرن، حيث عرفت منطقة تارودانت مثلا تأسيس " جمعية علماء سوس " ثم تلتها بمراكش " جمعية علماء مراكش " وقد كان من أهدافهما " نشر الثقافة العربية الإسلامية وتعميق جذور الوطنية المغربية في نضالها ضد الحماية الفرنسية "[3].

وبعد الاستقلال عرفت الساحة السياسية المغربية مخاضات كبيرة أنتجت نوعا من التباعد وفصل الالتحام التام الذي كان يربط الفكر السياسي بالمنهاج الإسلامي في صراع من نوع آخر ، صراع يتوخى التمتع بمكان تحت شمس المغرب المستقل ، المغرب المسلم الذي يجب أن تتسم جميع مظاهره السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع تعاليم ديننا الحنيف، بعيدا عن كل مظاهر الانحراف

والتضليل . ولم تكن الولادة يسيرة لما تتمتع به مؤسسة الملك من مواصفات تجعل منه أميرا للمؤمنين ، ورمزا لوحدة الأمة بكل أعراقها ومتمتعا ببيعة كل المغاربة له . وقد تمثل أول عمل رسمي في هذا المجال في توحيد جمعيات علماء المغرب في إطار " رابطة علماء المغرب " سنة ١٩٥٨.

وعرف عقد الستينات نشاطا دينيا على مستوى الزوايا "الزاوية البوتشيشية" و "أهل الله" والدعاة الذين جعلوا من المساجد أماكن لتمرير رسالتهم. وبدأ عقد السبعينات بالترخيص لإنشاء جمعية الشبيبة الإسلامية سنة ١٩٧٢ وهي جمعية ثقافية -دينية ستمثل فيما بعد نقطة تأسيس حقيقية للحركة الإسلامية المغربية في علاقتها مع الممارسة السياسية.

وقد اقترن اسم الجمعية بمجموعة من أعمال العنف خلافا لما نص عليه قانونها الأساسي من اعتماد الوسائل السلمية في تحقيق أهدافها ، فقد اتهمت الجمعية باغتيال رئيس تحرير جريدة "المحرر"وعضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عمر بن جلون سنة ١٩٧٥. كما اقترن اسمها أيضا بمنظمات اعتمدت العنف في منهاجها كحركة المجاهدين بزعامة عبد العزيز العماني أحد رجال عبد الكريم مطيع رئيس جمعية الشبيبة الإسلامية ، ثم ارتبطت الجمعية بمجموعتين إسلاميتين مسلحتين هما "المجموعة ٧١ "و المجموعة ٢٦" .

وفي سنة ١٩٧٩ تأسست جمعية جديدة تحمل اسم "جمعية العدل والإحسان " بزعامة عبد السلام ياسين . وعن الشبيبة الإسلامية انشقت جماعة جديدة ضمت أغلبية أعضاء المنظمة السابقة واتخذت لتنظيمها اسم " الجماعة الإسلامية "برئاسة عبد الإله بنكيران . تقدمت هذه الجمعية بطلب الحصول على ترخيص لمزاولة نشاطها منذ ١٩٨٣ ولم تحصل عليه لحد الآن إلا أنها تمارس نشاطها بشكل علني .

ثانيا :أسس المشاركة السياسية :

نوضح منذ البداية بأن التنظيمات الإسلامية في المغرب لا تهدف كلها إلى الاهتمام بالشأن العام في دلالته السياسية ، بل هناك حركات وجمعيات اهتمامها ينحصر فقط في الوظائف الثقافية والإنسانية

والخيرية والتبليغية، وإن كانت لها مواقف ثابتة من أمور الممارسة السياسية فإنما هي من باب النصيحة فقط وتفتقر إلى تصور شامل لمشروع سياسي بديل.

وقد تنوعت وتعددت الاجتهادات الفقهية بين أوساط الحركة الإسلامية المغربية في مسألة المشاركة السياسية في إطار المؤسسات القائمة .

وفي هذا الصدد يصنف محمد ضريف بنية الإسلام السياسي المغربي إلى ثلاثة أصناف: أولاً : الإسلام السياسي الإقصائي، وتجسده حركة " الشبيبة الإسلامية "التي تجعل من مفهوم الجاهلية ، (جاهلية السلطة والمجتمع) مبررا كافيا لضرورة اعتماد أسلوب الجهاد لإزالتها ، ولذلك أسس عبد الكريم مطيع زعيم الحركة الجناح الجهادي إلى جانب الجناح المدني .ثانياً : الإسلام السياسي الاستيعابي، وتمثله جمعية "الجماعة الإسلامية "ويعتمد أسلوب التربية والدعوة بالتي هي أحسن ونبذ العنف والسرية .

ثالثاً : ثم الإسلام السياسي التركيبي وتجسده جماعة العدل والإحسان ، إذ نقرأ في بيانها الصادر في الثاني من ذي الحجة عام ١٤٠٩هـ :

"نسير بعون الله على التوفيق بين الجانبين ، التربوي الرباني، والبرنامج التربوي يوضح مبادئه الأساسية وخطوطه العريضة، والجانب الحركي الجهادي، والمنهاج النبوي على شعب الإيمان خير ممثل له ومبين .والجانبان يتداخلان ويتكاملان ليكونا خط سير جهادياً متزناً(٤).

وإذا كان الإسلام السياسي الإقصائي قد اضمحل وجوده على الساحة المغربية فإن النوعين الآخرين ما يزالان ينشطان، وسنقف عند نموذجي "جماعة العدل والإحسان "و "الجماعة الإسلامية" .

١ ٠ جماعة العدل والإحسان:

ينطلق الخطاب السياسي لدى جماعة العدل والإحسان من تشخيص دقيق لحاضر الأمة . ولعل أهم مظهر من مظاهر هذا التشخيص الذي يعتبر شرطا موضوعيا لنشأة الجماعة، هو أن الزمن الذي نحياه هو زمن فتنة ولهذه الفتنة دعائم وتجليات.

دعائم الفتنة اجتماعية وسياسية ،وتتمثل الدعامة الاجتماعية في الترف، أو" الإغراق في لذائذ الحس أو حبائل العقلانية،

والاستكبار"[٥] على حد تعبير الشيخ عبد السلام ياسين ، وللدعامة الاجتماعية مستويان:

التبذير والإيمان المطلق بالعقل " المعاشي "أي العقل الذي يتنافى تماما مع العقل " المؤمن" .

فإذا كان الترف المادي والفكري دعامة اجتماعية للفتنة فإن الحكم الجبري دعامتها السياسية ، إذ يحدد عبد السلام ياسين نوعية الحكم الحالي انطلاقا من الموعود النبوي : نبوة ، فخلافة على منهاج النبوة ، فحكم عاص ، فحكم جبري ، فعودة الخلافة على منهاج النبوة . الحكم الجبري يتمثل في الحكم " بغير ما أنزل الله ، فيظلم الظلم الأكبر وهو الاشتراك مع الله عز وجل في حاكميته ومن هذا الظلم يتفرع ظلم القضاء وفساد المحاكم وتفشي الرشوة والإدلاء بالأموال في الباطل "[٦] " (يستند الحكم الجبري على أساسين " الأساس الأول ، اعتماد القانون الوضعي والثاني الاستناد إلى الإسلام" الرسمي "وهو الإسلام الذي يعتمد فيه على من وصفهم الشيخ عبد السلام ياسين "بديدان القراء " نسبة إلى حديث نبوي شريف عن أنس بن مالك قال :قال رسول الله) ص " (يكون في آخر الزمان ديدان القراء ، فمن أدرك ذلك الزمان فليتعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وهم الانتنون ، ثم تظهر قلانس البرد ، فلا يستحي يومئذ من الزنى والمتمسك يومئذ بدينه كالقابض على جمرة ، والمتمسك يومئذ بدينه أجره كأجر خمسين "، قالوا : منا أو منهم ؟ قال " بل منكم "[٧] .

أما عن تجليات الفتنة ، فإن الجماعة تعتبر القومية العلمانية والديموقراطية من مكوناتها الأساسية.

كتب محمد ضريف في هذا الصدد يقول ": إذا كان" كتاب الإسلام والقومية العلمانية "، الصادر سنة ١٩٨٩* أتى ليبرز العلاقة التداخلية بين " القومية "و "العلمانية "فإن كتاب " حوار مع الفضلاء الديموقراطيين الصادر سنة ١٩٩٤** سعى إلى إبراز العلاقة

---

* الكتاب من تأليف الشيخ عب دالسلام ياسين .

** عبدالسلام ياسين ،حوار مع العقلاء الديمقراطيين ، مطبوعات الأفق ، البيضاء ١٩٩٤ .

التكاملية بين الديموقراطية واللائكية "[٨]. تميز الجماعة بصدد الديموقراطية بين المجتمع الغربي والمجتمع الإسلامي . فإذا كانت بلاد الغرب قد أسست قواعد تضبط الممارسة الديموقراطية بالرغم من عللها الكثيرة منذ زمن طويل يحميها من القلاقل والاضطراب ، فإن قبولها في مجتمعاتنا الإسلامية يقتضي تحديدا دقيقا للمفهوم.

نقرأ في هذا الموضوع للشيخ عبد السلام ياسين ": ليس لنا مع الديموقراطية نزاع إن عرفنا حقيقة ظواهرها وبواطنها وإن نحن شرحنا لأنفسنا ولغيرنا لوازمها ، كيف تتلاقى مع المطالب الإسلامية أو تتنافى. إذا كانت الديموقراطية تفيد الرجوع إلى الشعب والاحتكام إليه ، فهو أمر ندعو إليه ولا نرضى بغيره ، على يقين نحن من أن الشعب المسلم العميق الإسلام لن يختار الا الحكم بما أنزل الله، وهو الحكم الإسلامي، وهو برنامجنا العام وأفق مشروعنا للتغيير ، أما إذا كانت الديموقراطية تفيد التحرر من الدين والتخلص منه ، فهذا شيء مرفوض"[٩] .

وفي علاقة الجماعة مع الأطراف الأخرى المهتمة بالشأن العام فإنها تنطلق من تصور واضح المعالم إذ تميز الجماعة بين مرحلتين : "مرحلة ما قبل القومة "، أي استثبات النظام الإسلامي في الحكم "ومرحلة ما بعدها ". وعن المرحلة الأولى تقول الجماعة "نقبل التعدد الحزبي لأنه مظهر من مظاهر الديموقراطية المقبولة لدينا مؤقتاً في انتظار الحكم الإسلامي القريب بحول الله . للأحزاب الوطنية حق إبداء رأيها في حدود عدم التعرض للعقيدة الإسلامية ، وندين كل مخططاتها ومؤامراتها واحتيالها على مصالح الأمة ، ونتصدى لفضح شعاراتها الجوفاء الخداعة ، ولا نتجنى عليها فيما تتخذه من مواقف واضحة في إيقاظ شعور المواطنين وتبصيرهم بمشاكلهم الحقيقية "[١٠] .

أما مرحلة ما بعد القومة فإن الجماعة تذكر بوضوح كبير موقفها " إننا إن أوقفنا بعد القومة غيرنا من الأحزاب لا نربي بذلك الشعب ، بل نعطي للخصوم فرصة ذهبية ليمكروا في الخفاء (...) الوسيلة لإطفاء الفتيل وسحب المبادرة منهم هي أن نفسح المجال لكل مخالف، ونسمح له أن يقترح اقتراحاته حتى يفتضح (...) لن يمنع

الحكم الإسلامي الأحزاب السياسية ، بل سيتركها تموت موتتها الطبيعية"(١١) .

وللجماعة تصور شامل وأدبيات كثيرة، ولم تترك أي مجال إلا وأوضحت موقفها منه، إلا أنها ما زالت تعاني من مضايقات كثيرة على مستوى ممارسة نشاطاتها، وما زال زعيمها الشيخ عبد السلام ياسين تحت الإقامة الجبرية منذ ١٩٨٩ ، في حين تحظى" الجماعة الإسلامية" بهامش من الحرية يسمح لها بممارسة نشاطها علما بأنها لم تحصل على أي ترخيص إداري لذلك، وهي التي خاضت مؤخرا معركة الانتخابات.

ولمعرفة المبادئ العامة التي تقوم عليها هذه الحركة وأهدافها، ثم وسائل تحقيقها لابد من إطلالة تجميعية لميثاقها.

٢ ٠ الجماعة الإسلامية :

لقد التزمت " الجماعة الإسلامية "في ميثاقها بمبادئ عامة تشكل منطلقات أساسية لنشاطها . وقد ركزت هذه المبادئ على النقاط التالية:

إرضاء الله عز وجل بتحقيق العبودية له. الالتزام بالإسلام عقيدة وعبادة ومعاملات ، الدعوة إلى الإسلام على مستوى الممارسة الفردية واعتماده أيضا أساسا للتشريع والتخطيط بالنسبة لدول المسلمين وهيئاتهم، اعتماد العمل الجماعي المنظم باعتباره " فريضة شرعية، وسنة كونية، وضرورة حضارية وتاريخية"، العمل الجماعي الإسلامي يفترض ان تسود أعضاءه قيم المحبة والثقة المتبادلة العمل بأسلوب الشورى في الرأي الصائب انطلاقا من ايمان الجماعة بأن الانسان يعتبر حرا ومسؤولا في آتخاذ القرار الذي يمكن فيه الاختيار ، وجوب الانضباط والطاعة في المعروف من المسلم لأميره ، الاخذ بأسلوب التدرج المرحلي لاصلاح ما فسد في المجتمع والتدرج لا يعني التبعيض ، ذلك ان التبعيض تجزيء في التصور . اما التدرج فهو التطبيق المرحلي الذي لا يتعارض مع شمولية التصور ، اعتماد المشاركة الايجابية الفاعلة والمنضبطة بضوابط الشرع وحدوده في كل جوانب الشأن العام مصداقا لقول الرسول) ص (؛ لأن تخالط الناس وتصبر على أذاهم خير من أن لا تخالطهم ولا تصبر على أذاهم،

واعتماد مبدإ التعاون مع الغير لمصلحة المسلمين مصداقا لقول الله تعالى : "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان "(١٢).

أما أهداف الجمعية فتتلخص في سبع نقاط:

-تجديد فهم الدين وازالة كل ما علق به من انحرافات.

-اقرار الحقوق والحريات العامة بعيدا عن كل وصاية او قهر سواء كان فكريا او جسديا والسعي إلى اقرار شورى حقيقية في المجتمع.

-الدعوة إلى تحكيم الشريعة الإسلامية ، العمل على ايجاد الحلول الإسلامية البديلة للانماط التشريعية المخالفة لدين الله.

-العمل على تحسين الاوضاع المادية والمعيشية للمسلمين ، ويتمثل هذا التحسن في ارساء قواعد روح المبادرة والسعي إلى الكسب الشريف ، ورفع كل اشكال الظلم الاجتماعي فضلا عن تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلاد وتوزيع الثروات توزيعا عادلا.

-العمل الخيري التكافلي انطلاقا من منهج الإسلام الداعي إلى فعل الخير والتكافل الاجتماعي.

-السعي إلى تحقيق نهضة حضارية شاملة وذلك باستعادة الهوية الحضارية والثقافية للشعب المغربي من خلال العناية باللغة العربية والثقة في صلاحيتها لمواكبة العصر.

-العمل على وحدة المسلمين ايمانا من " الجماعة الإسلامية "بأن توحيد المسلمين واجب شرعي وضرورة واقعية تمليها خطورة التحديات التي نواجهها.

اما تحقيق هذه الاهداف فيستدعي فتح واجهات عمل في المجالات الثقافية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية والنقابية والسياسية ، ففي باب العمل السياسي والنقابي نقرأ ما يلي في ميثاق " الجماعة الإسلامية " "لم يسبق ان كان للدولة تأثير عن المواطن في تاريخ البشرية كما هو عليه اليوم ، لذلك فإن المشاركة السياسية والتوسل إلى ذلك بكافة الوسائل المشروعة يعتبر من أوكد الاولويات عندنا "(١٣).

كما ان العمل النقابي تحصل به مصلحة عظيمة ومطلوبة من خلال الدفاع عن حقوق العمال والمستخدمين وغيرهم ممن هم عادة فئات

مستغلة اسوأ استغلال ورفع الظلم عنهم واجب شرعي يدخل في صلب اهتماتنا.

وعن طبيعة ومرامي المشاركة السياسية يقول السيد عبد الاله بنكيران قائد الجماعة الإسلامية : إن المشاركة التي ندعو إليها يجب ان تنصب اساسا على زرع الامل لدى جمهور الناس بإمكانية القيام بالاصلاح والتغيير المنشودين نحو الإسلام ، وفي إطار الإسلام ، بأسلوب سلمي يعتمد الحوار . قال تعالي ": آدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن " وعلى الإسلاميين عامة ان يعلموا أنه ليس من المصلحة في شيء زرع اليأس والتشاوم لدى جماهير الشعب بدعوى ان التجربة السياسية والديموقراطية التي يمر منها بلدنا لا يرجى منها خير بسبب محدوديتها وما يقع فيها من ثغرات ومخالفات . ورغم ذلك فالموقف السليم والايجابي هو المساهمة الفعالة في ترشيدها بتثبيت الايجابيات وتنميتها وتقليص والسلبيات وازالتها (. . .) وعليه فإننا ندعو جميع الإسلاميين ان يشاركوا بكثافة في نشاطات الانتخابات القادمة وذلك بـ:

-مساندة بالتسجيل في اللوائح الانتخابية.

-مساندة الشخصيات الإسلامية الملتزمة.

-مساندة الشخصيات المتدينة ايا كان انتماؤها الحزبي(١٤) .

دفع الاقتناع بفكرة المشاركة السياسية الجماعة الإسلامية إلى السعي إلى تأسيس حزب لها يحمل اسم "حزب التجديد الوطني" في مايو سنة ١٩٩٢ لكن لم ترخص له سلطات الرباط . وتم الانضمام بعد ذلك إلى حزب الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية لتتأكد نوايا الحركة في اقتحام مجال المشاركة السياسية ضمن المؤسسات القائمة.

وقد جاء مبدأ المشاركة مبنيا على رصيد آجتهادي تنظيري صدر عن جماعة من قياديي هذه الحركة الإسلامية ، فنقرأ على سبيل المثال للدكتور محمد يتيم احد قياديي " الجماعة الإسلامية "كما كانت تسمى آنذاك:

تبدو حاجة الحركة الإسلامية اليوم أكيدة إلى ترجيح خيار المشاركة على خيار العزلة والرفض خاصة في مجتمعات يتصاعد فيها تيار العلمنة ويعتبر فيها الجنوح إلى المقاطعة اخلاء للساحة مما يفسح

المجال لقوى التغريب أن تستفرد بمصير آمتنا) ." الراية ١٩٩٣/١١/٣٠ .

قصة "حركة التوحيد والاصلاح "او "حركة الاصلاح والتجديد "سابقا او" الجماعة الإسلامية" كما كانت تسمى في بداية تأسيسها مع المشاركة السياسية الفعلية ارتبطت عضويا بمسار حزب الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية منذ بداية التسعينات . فقد التقت رغبة الحركة في المشاركة السياسية برغبة الحزب في احياء نشاطه بعد تعليق دام اكثر من ثلاثة عقود . كتب عبد العزيز رباح في هذا الصدد يقول : لقد ظهر معطى جديد عرف زعيم الحزب الدكتور عبد الكريم الخطيب كيف يوظفه احسن توظيف ويتمثل هذا المعطى في اقبال الحركة الإسلامية على العمل السياسي بعد ادبار ورفض دام اكثر من عقدين ، وبدت" حركة الاصلاح والتجديد" اكثر الأطراف الإسلامية آستعدادا للانخراط في المعركة السياسية والمساهمة فيها آنطلاقا من رؤيتها الإسلامية . فكانت الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية الحزب الوحيد الذي رحب بالتعاون مع حركة الاصلاح والتجديد في المجال السياسي واعطى الضوء الاخضر لانخراط كثير من فعاليات هذه الحركة في صفوفه(١٥)

٣ . الحركة الإسلامية (المعركة الأولى):

سنة ١٩٩٦ جسدت الحركة مبدئي توحيد التنظيم الإسلامي وتفعيل المشاركة السياسية على أرض الواقع . مسألة التوحيد جاءت بعد آندماج" حركة التجديد والإصلاح "مع" رابطة المستقبل الإسلامي "في إطار تنظيمي واحد يحمل اسم" حركة التوحيد والاصلاح "في أغسطس ١٩٩٦ وقد جاء الجمع العام الذي عقدته الحركة بين ٦-٨ نوفمبر ٩٨ لينهي مرحلة العمل الانتقالي ويعلن بداية مرحلة العمل المشترك التوحيدي بشكل عادي.

ومما جاء في الكلمة الافتتاحية لرئيس الحركة الدكتور احمد الريسوني في الجمع العام الوطني الاول : نحمد الله على نعمة الوحدة، ونحمده كذلك على ما كشفته لنا من أحوالنا وعلى ما أتاحته لنا من تمحيص واختبار لاخلاقنا وشعاراتنا وأفكارنا ، ومدى مصداقية مبادئنا وأقوالنا. "وقد كان الجمع العام أيضا مناسبة لتجديد الدعوة إلى ارساء

مجموعة من الثوابت الدينية للحركة مثل التذكير بمنهج عمل الحركة الذي يقوم على الدعوة بالموعظة الحسنة والجدال بالتي هي احسن ورفض العنف والاقصاء في جميع صورهما . وآلتزام الحركة بالعمل في إطار المشروعية الدستورية والقانونية ببلادنا وآعتبار الانفصال مسلكا يتعارض مع مبدأ الوحدة الإسلامية ويصب في مخططات أعداء الامة الهادفة إلى تفتيتها ، كما دعا الجمع العام أيضا في بيانه الختامي إلى التنصيص على اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الأعلى لكل التشريعات مع إزالة كافة مظاهر التعارض بين الشريعة الإسلامية وبين قوانين المغرب.

وبذلك يكون الدرس التوحيدي بين التنظيمين قد اكتملت فصوله بتحقيق الشرطين الاساسيين الذين اثارهما ماهر أبو إشراق في احدى مقالاته وهما : قدرة الحركة على دعم المؤسسات الشورية حتى تقوم بوظيفة تسويغ الخلاف وصناعة القرارات الراشدة والوقوف بكل صرامة وشدة في وجه كل من يخرق ذلك من جهة وقدرة الحركة على تأسيس خطاب واضح متميز قادر على اخراج الحركة الإسلامية بالمغرب من دائرتها المفرغة لتفتح لها المجال واسعا للفعل والتأثير الايجابي في هذا الواقع [١٦] من جهة أخرى.

أما على مستوى تفعيل النشاط السياسي لحركة التوحيد والاصلاح في إطار حزب الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية فيمكن التأريخ لبداية التحالف انطلاقا من يوم ٢يونيو ١٩٩٨ تاريخ آنعقاد المؤتمر الاستثنائي لحزب الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية . وقد كان المؤتمر خطوة لإعادة بناء الحزب ووضع الأسس السليمة والصحيحة لانطلاقة جديدة . أكد البيان الختامي للمؤتمر على كون الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية حزب سياسي مرجعه الإسلام لتحديد منطلقاته ورسم اهدافه ووضع مخططاته وبرامجه ، واشار البيان ايضا إلى عزم الحركة على المشاركة في الاستحقاقات) الانتخابية (المقبلة و "تعلن أن النزاهة في الانتخابات ليست مطلبا سياسيا وشعبيا فقط، بل هي دين يعبد الله به، لأن التزوير مخالفة واضحة لأحكام الشريعة التي تأمر بالامانة وتنهي عن شهادة الزور. "

التوجه الإسلامي الصريح لحزب الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية .لم يكن وليد التحالف مع حركة التوحيد والاصلاح وإنما يشكل مرجعا ثابتا في التصورات المنهجية للحزب منذ نشأته سنة ١٩٦٧ .وقد أكدت هذا المنحى الرسالة الجوابية التي بعثها الامين العام للحزب السيد عبد الكريم الخطيب إلى ملك البلاد في ١٦ أكتوبر ١٩٧٢ عقب الاحداث الانقلابية التي عرفها المغرب في بداية السبعينات .ومما جاء في الرسالة:

"الاصلاح لا يمكن أن يتحقق إلا إذا آستنبطنا سبله وطرقه من البعث الإسلامي الذي نترقبه ونتعطش إليه وننتظره بفارغ الصبر ، فالإسلام في حقيقته الثابتة ، نظام حياة كاملة ، ولا غرو في مقام العمل البناء الصادق أن نستمد مبادئ إصلاحنا وهداية نهضتنا من مبادئه وعقائديته . " الارضية النظرية والمذهبية لدى التنظيمين كانت إذن ممهدة لبلورة الرؤية التحالفية وتثبيت عزم المشاركة السياسية وشكلت مناسبة تخليد الذكرى الثلاثين لتأسيس حزب الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية .يوم ١٣ ابريل ٩٧ مناسبة للافصاح عن آنبعاث الحزب من جديد وقد دعا يومئذ الدكتور عبد الكريم الخطيب الأمين العام للحزب الشعب المغربي إلى دعم كل مبادرة للإصلاح والوقوف ضد جميع اشكال الانحراف والتزوير والتمييع . وان يتحمل كل مغربي مسؤوليته في اصلاح نفسه ومحيطه.

ويأتي بيان صادر عن الامانة العامة لحزب الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية يوم ٢١ مايو ١٩٩٧ ليزرع نوعا من الاحباط لدى المتحمسين للمشاركة ذلك ان الحزب ارتأى عدم المشاركة في الانتخابات الجماعية المقررة في ١٣ يونيو ١٩٩٧ كرد فعل مباشر عن إقصاء الحزب من اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات واللجن التابعة لها . وعلى الرغم من هذا الموقف الرسمي للحزب فقد تقدم بعض المرشحين التابعين لحركة التوحيد والاصلاح بصفة" لا منتمين "للانتخابات الجماعية) المجالس المحلية (بشكل انفرادي وآستمرت صحافة حركة التوحيد والاصلاح في ابراز مواصفات الخطاب الانتخابي النزيه والذي توجزه افتتاحية جريدة الراية(١٧) .

١. ان يكون الخطاب ذا مرجعية إسلامية دون ان يصبح ذا طابع وعضي مباشر
٢. ان يكون واقعيا وصادقا بعيدا عن الديماغوجية والدعوة بعيدة التحقيق
٣. ان يكون ايجابيا وبناء ومركزا على المستقبل.
٤. ان يكون مطمئنا غير مستفز ، يعرض المبادئ والبرامج وينتقد الاراء المخالفة برفق ويسر.
٥. ان يكون صريحا في مواجهة السلوكات والممارسات المنحرفة
٦. ان يكون واضحا وبسيطا تحقيقا للتواصل الفاعل مع الناس
٧. ان يكون محفزا للمواطنين ، حاثا لهم للاسهام في الاصلاح بفعالية . وقد تقدم من اعضاء الحركة والمتعاطفين معها نحو ١٠٠ مرشح، وبلغت نسبة النجاح منهم حوالي ١٢ % [١٨].

وشكل قرار الامين العام لحزب الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية بعدم المشاركة في الانتخابات المحلية اول آمتحان حقيقي لاختبار مدى متانة الاندماج وارتباط الحركة الإسلامية بالحزب ، وعلى الرغم من وقع المفاجأة على اعضاء الحركة المتأهبين للمشاركة فقد تم اجتياز هذا الحادث بحكمة وتبصر.

وقد شكل اجتماع اللجنة المركزية للحزب يومي ٦ و٧ سبتمبر ٩٧ مناسبة لاستخلاص العبر من تفاعلات قرار مقاطعة الانتخابات الجماعية والتأكيد على الالتزام بالمشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة. فجاء البرنامج الانتخابي للحركة منسجما مع المرجعية الإسلامية ومترجما أمينا لشعارها في الحملة الانتخابية " من اجل نهضة شاملة :أصالة ، عدالة ، تنمية :

تفسيرا لبرنامجها الانتخابي وضعت الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية منطلقات واولويات اساسية جاءت في احدى عشرة نقطة :

٨. ان أي اصلاح سياسي لابد أن ينطلق من اصالتنا الدينية والتاريخية وخصوصياتنا الثقافية ذلك أن العمل السياسي في بلادنا وفي كثير من البلدان العربية والإسلامية بقي غريبا في قيمه واهدافه (. . .) بالرغم من ان إسلامية الدولة التي يؤكد عليها

الدستور تستوجب انطلاق جميع برامجنا وسياساتنا من المرجعية الإسلامية دون احتكارها من أي طرف سياسي.

٩. العمل على تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في المحافظة على الانسان ودينيه وعقله وعرضه وكرامته وماله ، مما يستلزم من الدولة توفير سائر الحقوق للمواطنين وصونها من كل اعتداء بغية تحقيق مجتمع تتوفر فيه اعلى صور العدالة وأرقى صور العيش الكريم.

١٠. تدعيم الحرية بآعتبارها مبدأ إسلاميا ومطلبا انسانيا وضرورة حياتية فطر الله الناس عليها ولا تجوز مصادرتها أو الاعتداء على حق المواطنين فيها ، فإعطاء الحريات العامة لكل مواطن كحقه في التعبير عن أفكاره وآرائه وحقه في العمل والكسب والتنقل من اهم الضمانات لكي نحفظ للشعب كرامته ويمنع عنه الاستبداد والتسلط.

١١. اعتبار تداول السلطة سلميا وعبر صناديق الاقتراع هو السبيل السليم والامثل لحل اشكالية السلطة والوصول إليها وضمان استقرار الوطن وآمنه والحفاظ على استقلاله وحماية وحدته ، ذلك ان حق الامة في آختيار حكامها من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها شرعية الحكم في النظام الإسلامي وقاعدة تداول السلطة ترجمة لهذا المبدأ الإسلامي.

١٢. الاهتمام ببناء الانسان واصلاحه وآعتباره مفتاح التغيير الأساسي، ذلك أن البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية مهما كانت دقيقة ومفصلة لا تغني شيئا مادام الانسان الصالح الذي يمكنه ان يقوم بتطبيقها لم يتم اعداده.

١٣. تحسين المستوى المعيشي لأفراد الشعب وآنتهاج سياسة اقتصادية رشيدة وواقعية تضمن ازدهار البلاد (...)والعمل على توفير فرص متساوية للعمل الشريف لجميع ابناء الشعب بدون محسوبية أو زبونية ومحاربة البطالة.(...)

١٤. عدالة توزيع الخدمات الاجتماعية على جميع الجهات بما يؤدي إلى تعميمها على المناطق البعيدة والمحرومة.

١٥. اصلاح الإدارة وايقاف العبث المالي والتسيب الاداري.

١٦. تأكيد الانتماء للأمة الإسلامية كأساس لهوية المغرب الحضارية مما يفرض عليه القيام بواجباته حتى تستعيد الأمة حقوقها وتزول الحدود بينها وتتحقق وحدتها وتصبح خير أمة أخرجت للناس.

١٧. إعادة الاعتبار لدور المغرب على المستوى الدولي بما يتناسب مع ما كان يضطلع به تاريخيا من دور ريادي واشعاع حضاري ، ومع ما يفرضه موقعه الاستراتيجي كنقطة آلتقاء بين العالم العربي وأروبا ، والتأكيد على آمتلاك القوة بكل عناصرها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية من أجل تبويء المغرب المكانة اللائقة به في المجموعة الدولية وتحقيق آستقلالية قراره الوطني.

أما البرنامج الانتخابي للحركة فقد جاء شاملا لكل المجالات ، و معتمدا على ثنائية التشخيص وطرح البديل بالنسبة لكل المجالات ، المجال الدستوري والسياسي ، مجال العدل والقضاء ، المجال الاقتصادي) وقد قسم هذا الاخير إلى قطاعات المالية العامة ، النظام الجبائي ، التجهيز ، الفلاحة ، الصيد البحري ، الصناعة ، التجارة الخارجية ، إعداد التراب الوطني ، الاصلاح الاداري ، التشغيل ، السكن ، السياحة (المجال الثقافي والاعلامي ، مجال المساجد والاوقاف ، المجال التعليمي)هوية التعليم المنشود ، عدالة التعليم ، البحث العلمي(وأخيرا مجال السياسة الخارجية بروافدها العربية الإسلامية والافريقية والدولية.

وعلى مستوى العناية الواجبة بالانسان من اجل اقامة عدالة اجتماعية حقيقية فإن الحركة تقترح جملة من التصورات الاجرائية في مجال الاخلاق ، والاسرة ، والمرأة ، والطفولة والشباب والمعاقين والشيوخ وفي مجال التكافل الاجتماعي والشغل والصحة.

وفي أجواء الحملة الانتخابية نقرأ بعض عناوين المقالات الواردة في صحيفة الراية(١٩) .

١. الامانة العامة لحزب الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية تصدر بيانا للرأي العام حول التضييق الذي يتعرض له مرشحو الحزب والخروقات السافرة لبعض المنافسين.

٢. مرشحو الفساد الذين تعودوا على شراء كل شيء بالمال دخلوا المعركة بالملايين الكثيرة يوزعونها بسخاء عجيب.

٣. نحن أكبر طرف سياسي مقصى ومحاصر ومحروم من حقوقه.
٤. حجب البطائق الانخابية أسلوب جديد في التضييق على مرشحي الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية.

وعلى الرغم مما واجهته الحملة الانتخابية من عقبات فقد جاءت نتائج الانتخابات التشريعية لـ ١٤ نوفمبر ٩٧ لتعلن عن دخول الحركة الإسلامية لأول مرة في تاريخ المغرب إلى قبة البرلمان وممارسة مهمة التشريع . أفرزت النتائج عن فوز سبعة أعضاء من الحزب رغم الخروقات والمضايقات ، ولعل أهم ما ميز هذا الاستحقاق وهو أمر لا نكاد نعثر له عن مثيل في تاريخ الاستحقاقات الانتخابية في العالم كون مرشحين تابعين لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية محمد حفيظ ومحمد أديب قد تنازلا عن مقعديهما البرلماني " الممنوح " لهما بفعل التزوير على حساب مرشحين ينتميات إلى حزب الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية . وقد كتب السيد محمد حفيظ رسالة إلى الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي يقول فيها:"أرفض أن أكون برلمانيا مزوراً". وقد أظهرت النتائج العامة للانتخابات عن تموقع محترم للحزب رغم حداثة تجربته الانتخابية ، إذ حصل على تسعة مقاعد نيابية رغم العدد المحدود للمرشحين الذي تقدم بهم الحزب) ١٤٠ مرشح (من أصل ٣٢٥ مقعدا)، في حين أن الأحزاب الأخرى التي حصلت على نفس عدد المقاعد (٩) فإنها تقدمت بأعداد كثيرة من المرشحين (٢٨٩ مرشح لحزب التقدم والاشتراكية و٢١٧ مرشح لجبهة القوى الديموقراطية) . لم يحصل الحزب الاشتراكي الديموقراطي سوى على خمسة مقاعد على الرغم من أنه قدم ٢٣١ مرشح و لم يفز من منظمة العمل الديموقراطي الشعبي سوى ٤ نواب من أصل ٢٦١ مرشحا.

كما أن حزب الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية مقارنة مع الأحزاب الأخرى التي حصلت على نفس عدد المقاعد النيابية (٩ (قد حصل على نسبة أصوات عالية ٧٠٢٩٢ صوت مقابل ٦٥٥٩٣ لحزب التقدم والاشتراكية و٩٥٣.٥٥ صوت فقط لجبهة القوى الديموقراطية.

وبفعل هذه النتائج العامة والتقاء البرنامج الاتحادي للحركة مع توجهات الحكومة الجديدة ، فإن السيد عبد الرحمن اليوسفي الوزير الاول الجديد قد بادر إلى اقتراح مشاركة الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية في الحكومة . إلا أن الحركة آعتذرت عن ذلك وتبنت منهاج المساندة النقدية.

وتفسيرا لهذا الإصطلاح الجديد الذي أدخلته الحركة في قاموس الممارسة النيابية في المغرب، جاء في آفتتاحية الجريدة الناطقة بآسم الحركة " العصر "ما يلي:

"إن المساندة النقدية تعني بآختصار سلوكا حضاريا أصيلا ، يتمثل في تمكين الحكومة من أجواء مناسبة للعمل والانجاز حتى لو لم نشارك فيها بطريقة عضوية ، وهذا عنصر أساسي ، مع الاحتفاظ بحق المراقبة والمحاسبة عند الضرورة ، توخيا للترشيد والتسديد ، وهذا عنصر أساسي كذلك(٢٠) .

وقد تجسد هذا الموقف للحزب إبان الفترة النيابية الأولى ، وذلك من خلال أهم حدثين عرفتهما الدورة الربيعية الأولى لمجلس النواب وهما مناقشة التصريح الحكومي ومناقشة مشروع القانون المالي ، كما ان الاسئلة الشفوية والكتابية التي توجه بها نواب الحركة لأعضاء الحكومة الحالية هي أيضا مستوحاة من مبدأ المساندة النقدية.

تجربة الحركة الإسلامية المغربية في المجال السياسي تجربة حديثة العهد، إلا أنها مؤهلة لأن تترك بصمات واضحة في مجالات عدة ، ولعل أول مجال تقترحه الحركة وتتبناه الحكومة الحالية هو مجال تخليق الحياة السياسية.

من الصعب جدا الجزم بمدى تأثير هذا التيار على المسار السياسي المغربي العام إلا أنه استطاع ان يفرض نفسه بفعل الترحيب الشعبي التلقائي له كطرف أساسي في المشهد السياسي المغربي الحالي.

الهـــوامش

١. علال الفاسي ، مقاصد الشريعة الإسلامية ، مطبعة الرسالة ، الرباط ١٩٧٩ الطبعة الثانية . ص٢٠٨ .
٢. محمد علي بلفاطمي السلمي ، علماء المغرب المعاصرين . مطبعة النجاح الجديدة . البيضاء ١٩٩٢ ص٢٩٣ .
٣. فايز مارة ، الحركة الإسلامية في المغرب العربي . مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق . بيروت ١٩٩٥ .
٤. انظر كتاب محمد ضريف ، الإسلام السياسي في الغرب ، مطبعة المعارف الجديدة . الرباط ١٩٩٢ .
٥. عبد السلام ياسين ، الإسلام غداً – العمل الإسلامي وحركية المنهاج النبوي في زمن الفتنة ، مطبعة النجاح ، الدار البيضاء . ص٣١ .
٦. عبد السلام ياسين ، المنهاج النبوي تربية وتنظيماً وزحفاً ، مطبعة النجاح ، الدار البيضاء ، ص٣١ .
٧. عبد السلام ياسين ، الإسلام بين الدعوة والدولة ، المنهاج النبوي تغيير الإنسان ، مطبعة النجاح ، الدار البيضاء ١٩٧٢ . ص٥١ .
٨. محمد ضريف ، جماعة العدل والإحسان ، قراءة في المسارات ، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي ، مطبعة النجاح ، البيضاء ١٩٩٥ ص٨١ .
٩. نفس المرجع السابق ، ص٨٣ .
١٠. جماعة العد والإحسان ، توضيحات ، كراس داخلي ورد ذكره في " جماعة العدل والإحسان ، قراءة في جسارات " .
١١. نفس المرجع السابق .
١٢. سورة المائدة آية ٣ .
١٣. ميثاق جمعية الجماعة الإسلامية ، نشر في جريدة الرابة عد ٢، ١٩٩٠/٨/١٨.
١٤. جريدة الراية ١٩٩٢/١/٢٤ .
١٥. عبد العزيز رباح حركة التبدد الرقم الجديد ، الراية ١٩٩٤/٢/٨ .
١٦. ماهر أبو إشراق ، ثورية الوحدة وشرعية الخلاف ، الراية عدد ٢٤٥ ، ١٩٩٧/٤/٢٤ .
١٧. جريدة الراية ، عدد ٢٥ ، ١٩٩٧/٥/٢٩ .

١٨. حوار مع الدكتور أحمد الريسوني رئيس حركة التوحيد والإصلاح ، مجلة العالم ، ١٩٩٧/٩/٦ .
١٩. جريدة الراية ، عدد ٢٧٤ ، ١٩٩٧/١١/١٣ .
٢٠. جريدة العصر ، ١٩٩٨/٣/٢ .

إسرائيل دولة إرهاب خارجة عن القانون
(الجزء الثاني)

١- التدخل الإسرائيلي في شمال العراق

٢- إسرائيل من نظرية "الوطن القومي" إلى "إرهاب الدولة"

(١)

التدخل الإسرائيلي في شمال العراق

عبد السلام البغدادي*

مقدمة

إن هذا البحث يقوم على فرضية أساسية وهي أن إسرائيل لا تسعى إلى التدخل في شمال العراق ، حباً منها في الأكراد أو في زعماء التمرد أبداً ، وإنما تسعى لتحقيق هدف مركزي ، يتمثل بإضعاف العراق وتدمير بنيانه الداخلي وتفتيت وحدته الوطنية وتبديد قوته وقدراته في صراعات داخلية ، كيما ينشغل بأوضاعه الداخلية وينصرف تماماً عن قضايا أمته العربية ، ولا سيما القضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني .

وعليه فإن هدف البحث هو معالجة موضوع التدخل الإسرائيلي في شمال العراق عبر مبحثين:

أولهما : أهم المنطلقات والرؤى التي تتحكم بالسلوك الإسرائيلي تجاه وضع الأقليات والجماعات الإثنية في الوطن العربي بشكل عام ، والأكراد منهم في العراق بشكل خاص .

وثانيهما : بعض وقائع التدخل الإسرائيلي في شمال العراق ، عبر عقود من الزمن ، تبدأ مع بواكير العهد الجمهوري بل وحتى ما قبل هذا العهد ، وتنتهي مع التطورات السياسية التي رافقت وتلت العدوان الثلاثيني على العراق عام ١٩٩١ .

والبحث بعد ذلك ، لا يدّعي الإحاطة الكاملة بالموضوع لأسباب شتى ، منها قلة المصادر ، وصعوبة الحصول على الوثائق المعنية بالموضوع ، فضلاً عن حساسية الموضوع ودقته ، وما يحيط به من ملابسات وتعقيدات ، إضافة إلى ضيق الحيز المخصص للبحث ضمن إطار البحوث الأخرى .

---

* أستاذالعلوم السياسية في جامعة بغداد

وأخيراً ، وليس آخراً ، فإن البحث يركز على المنطلقات الصهيونية ووقائع التدخل الإسرائيلي ، متجنباً ذكر كثير من المسميات تفادياً لأي إشكال أو التباس ، أو لعدم توافر المصادر الكافية ؛ وتبقى غاية البحث تتمثل بكشف الطبيعة التفتيتية والتخريبية للسياسة الإسرائيلية تجاه الوطن العربي بشكل عام، والعراق منه بشكل خاص ؛ فإسرائيل لا تفضل أقلية على أغلبية ، أو جماعة قومية أو عرقية على أخرى ضمن إطار الوطن العربي ، فالجميع هم – في نظرها غوييم (غرباء) – وبالتالي فهي ضد جميع هؤلاء القوييم ، وإذا انحازت، فلن تنحاز إلا لمصالحها غير المشروعة ، وهي مصالح تقوم على التوسع والاغتصاب والعدوان .

المبحث الأول :

المنطلقات والرؤى الإسرائيلية تجاه الأقليات في الوطن العربي ، مع التركيز على العراق :

يشتمل الوطن العربي - رغم غالبيته العربية – الإسلامية – على عدد من الأقليات القومية والعرقية والدينية ، تعيش في داخله ، وتشترك مع الأغلبية العربية المسلمة من سكانه بروابط حضارية وتاريخية ومصيرية مشتركة ، بيد أن السياسات الغربية والصهيونية العالمية وإسرائيل يحاولون دائماً استغلال هذا الوضع لعرقلة المسار العربي نحو الوحدة والتقدم والرفاهية ، ومن هذه الأقليات الأصيلة التي ترتبط بقيم روحية ونضالية مع العرب ، الأكراد في العراق ، والبربر في المغرب العربي ، والزنوج في موريتانيا والسودان ، فضلاً عن بعض الأقليات الدينية[1] .

وعلى المستوى الإقليمي ، تهدف إسرائيل منذ قيامها وحتى الآن إلى إضعاف الأمة العربية وتمزيق أوصال الوطن العربي، ليس من خلال تعميق أو تكريس واقع التجزئة العربية الموروثة عن اتفاقات "سايكس – بيكو" فحسب ، وإنما من خلال تفتيت الأقطار العربية القائمة وتشظيتها وتقويضها من الداخل ، وإقامة دويلات جديدة هزيلة متناحرة على أسس عرقية أو دينية أو طائفية أو غير ذلك[2] .

وقد أخذ هذا الهدف مساراً متقدماً في الحقبة الأخيرة في ظل البيئة الدولية المتغيرة ، ولا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي والعدوان الثلاثيني على العراق ، واشتداد حدّة الخلافات العربية ، وتطور

مسيرة التسوية - برغم تعثراتها - بين إسرائيل والأطراف العربية المعنية تحت الرعاية الأمريكية . وتسعى إسرائيل لتحقيق هدفها التجزيئي - التفتيتي إزاء الوطن العربي ، من خلال الاعتماد على جملة من الوسائل والأساليب منها :

أ. الاتصال المباشر ببعض زعماء الأقليات وتحريضهم على التمرد أو افتعال الأزمات أو المطالبة بالانفصال لإقامة الكيانات المستقلة .

ب. تقديم الدعم المادي والمعنوي لأي تحرك انفصالي أو أي تحرك ، يُعرض البلد العربي المعني لعدم الاستقرار والفوضى .

جـ. التنسيق مع دول الجوار العربي مثل تركيا ، إيران ، وأثيوبيا ، وغيرها[٣].

ولو أخذنا المشكلة الكردية في العراق أنموذجاً ، باعتبارها – موضوع بحثنا هذا – لتبين لنا أن غاية إسرائيل الأساسية من تقديم الدعم المادي والمعنوي للمتمردين كانت ، ولم تزل ، تتمثل في:

١. إضعاف العراق وإيجاد حالة من عدم الاستقرار
٢. تعريض أمنه الخارجي للخطر إزاء دول الجوار الأسيوي المتمثلة في كل من تركيا وإيران[٤] .
٣. تعطيل جزء من القدرات العراقية وإبعاد العراق عن المشاركة في الحروب العربية ضد الكيان الصهيوني[٥] . فإسرائيل تريد إبقاء العراق منشغلاً في مشكلات داخلية بهدف عزله وإبعاده عن أي عمل عربي مشترك ، باتجاه تحرير الأراضي العربية المحتلة أو مواجهة المخططات الصهيونية .
٤. تسهيل دخول عناصر المخابرات الصهيونية إلى شمال العراق لممارسة عمليات التجسس والتخريب داخل العراق .
٥. استنزاف قدرات الجيش العراقي وإشغاله في حرب داخلية أهلية ، بدلاً من تفرغه للدفاع عن قضايا الأمة العربية وتحرير الأراضي العربية المغتصبة .
٦. تقويض الاقتصاد العراقي واستنزاف الموارد المادية للقطر ، ومن ثم تعطيل قدراته وبرامجه التنموية .
٧. إرباك دول المنطقة وإشغالها بنزاعات إقليمية بسبب حساسية الوضع الأمني في المنطقة.

٨. إشاعة حالة من عدم الاستقرار السياسي وتقويض مقومات الوحدة الوطنية وتعطيل فرص العراق في التقدم والازدهار[٦] .

ومن جانب آخر ، فإن إسرائيل - ككيان استيطاني أقيم على أسس طائفية مختلفة ، مما جعلها دولة تمثل إقلية غريبة وسط محيط عربي إسلامي - انبرت دون تكليف من أي طرف محلي أو اقليمي لتظهر نفسها وكأنها المدافع أو المحامي ، عن حقوق الأقليات غير العربية أو غير المسلمة في المنطقة ، بوصفها - أي - إسرائيل ، دولة الأقلية اليهودية وسط الأغلبية العربية - الإسلامية (وفق مزاعمها) وهو منطق ليس ببعيد عن المنطق الصهيوني إزاء هذه المسألة ، بل يكاد يكون هو نفسه ، ففي مقالة نشرت في إحدى الصحف العبرية[٧] ، زعم كاتبها أن لإسرائيل الحق المشروع (كدولة أقلية يهودية في الشرق الأوسط ، العمل للدفاع عن أية أقلية قومية أو إثنية أو دينية في المنطقة ، لكونها (أي إسرائيل) جزءاً لا يتجزأ منها . ومن مصلحة إسرائيل المشروعة أن تشارك في الحفاظ على النسيج التعددي للشرق الأوسط لكونه أساس وجودها وأمنها ، ومن حق إسرائيل منع السيطرة العربية والإسلامية على مختلف الأقليات التي تعيش في هذه المنطقة) [٨] .

فإسرائيل وفقاً لذلك تزعم أن التصادم الفعلي في المنطقة العربية ، (أو منطقة الشرق الأوسط - كما يحلو لها أن تسميها - ، لتنزع عنها الصفة العربية) ، هو تصادم بين الوحدة والتعدد ، فالمشروع الوحدوي العربي ، في رأيها (يورث العداوات والتناقضات ، بل والحروب في المنطقة ، في حين أن التعدد ، أي وجود شعيبات وطوائف متعددة مستقلة في كيانات ودويلات ، الذي يفترض أن يغلب نهائياً في المستقبل ، يأتي بالاستقرار والازدهار والسلام في منطقة الشرق الأوسط) [٩] .

هذه إذن هي حقيقة (المشروع الصهيوني المعد للمنطقة و الآخذ طريقه إلى التنفيذ في غير موقع منها ، هذا المشروع في حال تنفيذه ، بصورة تامة أو جزئية في مواقع أساسية من الوطن العربي، يُسقط فكرة الوحدة العربية ، ويجهض مشروعها ويكرس التجزئة ويساعد على تكرار قيام كيانات سياسية أخرى لأقليات أخرى)[١٠] . ذلك (أن تفتيت المنطقة إلى كيانات سياسية منفصلة بالإشارة إلى البنى العشائرية والطوائفية والدينية السائدة بداخلها ... يؤمن الشرط الضروري – تاريخياً- لاستطاعة الحركة الصهيونية –لاحقاً- من اجتزاء قسم من جسد الأمة المفتت وتحويله قاعدة انطلاق للذراع السياسية

العسكرية في إسرائيل الهادفة لإخضاع المنطقة ومنع إمكانية توحدها اللاحق)[١١] .

وقد انكشفت استراتيجية التفتيت والهيمنة بخطوطها الواضحة العامة والتفصيلية في دراسة بعنوان: "استراتيجية إسرائيل في الثمانينات" كتبها ونشرها الباحث الإسرائيلي"أوديد ينون" باللغة الإنجليزية ، في مجلة اتجاهات التي تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية في مدينة القدس العربية ، في عددها رقم ١٤ شباط ١٩٨٢ ، التي علّق عليها - بعد أن ترجمها إلى العبرية - الباحث الإسرائيلي "إسرائيل شاحاك" الذي يتظاهر بنزعته غير الصهيونية ووصفها بأنها "تظهر بوضوح وبشكل تفصيلي مشروع النظام الصهيوني المتعلق بالشرق الأوسط القاضي بتقسيم المنطقة إلى دويلات صغيرة، وذلك بعد تفكيك كل الدول العربية بصيغتها الحالية" ويتابع "شاحاك" فيقول: "هذه النظرية تحكم الاستراتيجية الصهيونية بشكل دائم" . وتقضي هذه الاستراتيجية باعتبار إسرائيل قاعدة للأقليات ، ولتحرير - كما تزعم إسرائيل - الأعراق القديمة في المنطقة منذ استعمار العروبة والإسلام[١٢] ! .

وعلى أثر هذه الخطة وغيرها توالت المخططات والدراسات الإسرائيلية التي تستهدف تفتيت الأمة العربية ، ومنها الدراسة التي أعدّتها هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي وصدرت على شكل كتاب تحت عنوان "الأقليات والشرق الأوسط عام ١٩٨٥" الذي تضمن تفاصيل المخطط الصهيوني لتفتيت الوطن العربي وتشظيته من الداخل وإشاعة الفرقة والانقسامات داخل المجتمع العربي من المحيط إلى الخليج[١٣] .

وعقب العدوان الثلاثيني على العراق ، كثرت الدراسات التي تستهدف تفتيت الأمة العربية، وتحويلها إلى عالم مهشم لا تقوم له قائمة ، مقابل تحويل إسرائيل إلى قوة إقليمية عظمى في المنطقة[١٤].

إن خطة تقسيم المنطقة العربية بأكملها إلى دويلات صغيرة تقوم على أنقاض الأقطار العربية بحدودها الراهنة ليست جديدة أو طارئة على التفكير الإستراتيجي الصهيوني ، فهي تبرز بقوة في ظروف مؤاتية وتبدو فيها قابلة للتحقيق وما تلبث أن تتراجع في ظروف مختلفة عن سابقاتها فيبدو تحقيقها مؤجلاً أو مستحيلاً[١٥] . فمثلاً رأى ثنائي النظام الصهيوني في الثمانينات ، الجنرالان آريل شارون ، و رافائيل إيتان ، أن الظروف آنذاك مواتية لتحقيق مشروع التفتيت وبسط هيمنة إسرائيل على المنطقة العربية . وبدأ "شارون"

حينها يتحدث علانية عن إمكانية الصراع - وفق ما يزعم ويدعي - "بين الشيعة والسنة والأكراد داخل العراق ، وبين السنة والعلويين في سوريا ، وبين الطوائف في لبنان ، وبين الفلسطينيين والبدو في الأردن ، وبين السنة والشيعة في المنطقة الشرقية للعربية السعودية ، وبين المسلمين والأقباط في مصر ، وبين الشمال المسلم والجنوب المسيحي الوثني في السودان ، وبين العرب والبربر في المغرب"[١٦] .

وهذا يعني في المنظور الصهيوني ، أن تحالف الصهيونية مع قيادات بعض الأقليات "لا يتم بلوغه ما لم تثر النزاعات بينها وبين الأكثرية من جهة ، أو بين أقلية وأقلية من جهة ثانية . فإثارة النزاعات إذاً هي الأساس في محاولات عقد التحالف بين الصهاينة (وبعض قيادات) الأقليات ، وهي الخطوة الأولى في استراتيجيات تهديم الكيانات العربية"[١٧] وفيما يخص العراق تحديداً، فإن الصهاينة يرون أن وجود الثروة النفطية ، مع استمرار حركة التمرد في الشمال ، تجعله في صميم دائرة الاستهداف الصهيوني ، وهو في مشروع التفتيت والتجزئة ، كما يزعم "أوديدينون" في دراسته التي تمت الإشارة إليها[١٨] ، يتقدم على سوريا ، ويكتسب فيه أهمية أوفر من أهميتها . فالعراق بحسب "أوديد ينون" أقوى من سوريا ، وهو يختزن القوة الفعلية التي تشكل مصدر التهديد الفعلي للدولة العبرية ، فالقضاء عليها يستدعي نشوب حرب عراقية – إيرانية تمزق العراق وتؤدي إلى سقوطه ... ويزعم "ينون"، (أن حرباً عراقية-إيرانية سوف تمزق العراق إلى أجزاء وتؤدي إلى سقوطه داخليا ... وكل نوع من أنواع المجابهة العربية الداخلية بينهما سوف تساعدنا على المدى القريب، وسوف تختصر الطريق إلى الهدف العام المتمثل في تقسيم العراق إلى طوائف) ويضيف زاعماً (أما تقسيم العراق إلى مقاطعات وفق تقسيمات عرقية – دينية ، كما حدث في سوريا أثناء العهد العثماني فأمر ممكن . وهكذا فإن ثلاث (أو أكثر) من الدول يمكن أن توجد حول المدن الرئيسة الثلاث : البصرة وبغداد والموصل)[١٩] .

وهذا يعني أن الكيان الصهيوني ، عبر تدخله في الشمال العراقي إنما يسعى إلى تحقيق جملة أهداف غير شرعية - وهي كما يزعم – "زئيف شيف" المعلق السياسي المعروف لجريدة هآرتس ، إنما تتلخص في تجزئة العراق إلى دولة شيعية وأخرى سنية وكذلك فصل المنطقة الكردية[٢٠] . ويبدو التلاقي واضحاً بين هذا الهدف الصهيوني وما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية

عبر سياستها التفتيتية المعروفة تجاه العراق ، عبر اصطناع سياسة خطوط العرض وفرض مناطق الحظر الجوي وغير ذلك[٢١] .

وأخيراً يمكن القول بهذا الصدد ، أن إسرائيل ، وكما جاء في مقدمة البحث ، إنما تسعى عبر تدخلها في أحداث الشمال العراقي إلى تفكيك عرى الوحدة الوطنية العراقية وإضعاف العراق عبر سلخ المنطقة الشمالة عنه ، ليس حباً بأقلية معينة ، أو دعماً لحركة تمرد معينة ، وإنما لتحقيق هدف مركزي يتمثل بإضعاف العراق وتمزيق أوصاله وعرقلة نهضته وتطوره الحضاري ، كي ينشغل عن إسرائيل ويبتعد عن أداء دوره الفاعل في الصراع العربي الإسرائيلي ، مما يمهد الطريق لإسرائيل كيما تواصل سياستها التوسعية والاستيطانية على حساب الأراضي والحقوق العربية ، وقد عملت إسرائيل الشيء الكثير من أجل تحقيق هدفها الخبيث والشرير هذا ، وذلك ما سوف يتضح من خلال عرض وقائع التدخل الإسرائيلي في أحداث الشمال العراقي وتحليلها .

المبحث الثاني :

إطلالة على بعض وقائع التدخل الإسرائيلي في شمال العراق :

طبقاً لما كشفت عنه المصادر الإسرائيلية فإن أول تحرك صهيوني في شمال العراق ، إنما يعود إلى مرحلة سبقت قيام الدولة الصهيونية على أرض فلسطين ! ذلك أن الحركة الصهيونية كانت تدرك - قبل إنشاء الكيان الصهيوني بسنين - أهمية الموقع الجيوستراتيجي للعراق ودوره القادم في الصراع العربي - الصهيوني ، ومن هنا فإنها سعت إلى إيجاد موطئ قدم لها عبر استغلال أو إثارة حركة التمرد في الشمال . ووفقاً لما ذكره الباحث "الإسرائيلي" د. يعقوب شمشوني ، فإنه جرت في أواخر الثلاثينات أول الاتصالات مع رموز التمرد الكردي في الشمال ، بعد إسناد مهمة إجرائها إلى "رؤبين شيلواح" الذي كان يعمل في العراق - آنذاك - من خلال إيفاده للتدريس في المدرسة اليهودية في بغداد من جانب أجهزة الاستيطان ، وللقيام بمهام أخرى . وقد قام "شيلواح" بالتجوال في شمال العراق ، والتقى ببعض رموز التمرد ، وشارك في الاجتماعات كل من "يونا كوهين" و "تسيون كوهين" و "مردخاي بيبي" ؛ وتزامنت أول علاقة مع نشوء بدايات التمرد عام ١٩٤٣ الذي استمر حتى عام ١٩٤٥[٢٢] .

وهذا يعني أن محاولات القيادات الصهيونية للاتصال برموز التمرد

في شمال العراق قد بدأت منذ منتصف الأربعينات ، فرؤبين شيلواح - الذي مر ذكره - ومهمة الاتصال برموز التمرد ، ونقلوا تصور "بن غوريون" أول رئيس للوزراء في الكيان الصهيوني ، للوسائل التي يمكن لتل أبيب من خلالها دعمهم للحصول على الحكم الذاتي أو الاستقلال التام[٢٣] .

وتطورت العلاقة في أواخر الأربعينات عندما قام بعض المتمردين بمساعدة اليهود العراقيين على الخروج عبر الطريق المؤدية إلى تركيا قاصدين "إسرائيل" . كما أن هذه الفترة شهدت إجراء اتصالات أخرى قام بها أعضاء التنظيم السري اليهودي في العراق - آنذاك - مثل "شوشانا أربيلي" و "الموزويلينو" و "رافائيل صوراني" الذين كلفوا من زعامة الاستيطان الصهيوني في فلسطين بإجراء اتصالات مع المتمردين وتوثيق العلاقات معهم[٢٤] .

وازداد اندفاع إسرائيل في مساعدة المتمردين ودعمهم بعد أن أظهر العراق ومنذ عام ١٩٤٨ رفضه لهذا الكيان ، وكان الدولة العربية الوحيدة التي امتنعت عن توقيع اتفاقية الهدنة من بين جميع الدول العربية المجاورة التي حاربت هذا الكيان في الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى . وكان الدعم الصهيوني للمتمردين في شمال العراق متعدد الغايات والأهداف ، ومن الواضح أن تلك هي الخلفية الموضوعية للاهتمام المبكر الذي أبداه الكيان الصهيوني بالمتمردين ، والأرضية التاريخية التي دفعته إلى دعمهم منذ أن بدأت حركة المتمردين في شمال العراق تتجاوب مع هذا الدعم[٢٥] .

وفي بداية الستينات وعندما انطلقت شرارة التمرد في شمال العراق عام ١٩٦١ قدمت إسرائيل كل أشكال الدعم المادي والمعنوي للمتمردين عبر الأراضي التركية والإيرانية ، وتولى هذه المهمات ضباط ومسؤولون صهاينة عديدون منهم "نمرود" و "أريه إيليان" و "مردخاي بن فورات" وغيرهم[٢٦] .

وشهد عام ١٩٦٣ أول اتصال مباشر بين "إسرائيل والمتمردين وتم هذا اللقاء - وغيره فيما بعد - تحت واجهات وصفات مختلفة ، كأن يتظاهر الوافدون الدخول والخروج بصفة أطباء أو صحفيين أو غير ذلك[٢٧] . أو أن يتم اللقاء تحت واجهة مؤتمرات دولية تعقد خارج العراق ، كاللقاء الذي تم بين "شيمون بيريز" وبعض رموز التمرد المقيمين في أوروبا في إطار مؤتمر اشتراك عقد في سويسرا عام ١٩٦٤[٢٨] . أما العلاقة الجدية بين إسرائيل

وبعض المتمردين ، فقد آخذت بعدها العملي والعسكري على مستوى المساعدة اللوجستية في أواسط الستينات ، بعدما أرسلت إسرائيل عام ١٩٦٥ ضباط مخابرات وخبراء عسكريين إلى المنطقة الشمالة من العراق تحت أغطية مختلفة[٢٩] . وهكذا يمكن القول أن عام ١٩٦٥ شهد قيام إسرائيل بتقديم مختلف أنواع المساعدات ، التي اتخذت أبعاداً عسكرية واستراتيجية أخذت تتسع باضطراد ، وقد عُهد بمهمة تولي هذه المسألة إلى جهات أمنية مناسبة استطاعت بعد ذلك أن تقيم شبكة وطيدة من العلاقات مع بعض رموز التمرد[٣٠] .

وقد استمرت المساعدات المكثفة التي قدمتها إسرائيل إلى المتمردين عشرة أعوام ، ابتداءً من عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٧٥ (عام انهيار التمرد) . وكما قال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "مناحيم بيغن" ، فلقد اشتملت هذه المساعدات على الأموال والسلاح والمدربين ، كما تضمنت المساعدات الإسرائيلية إقامة مستشفيات ميدانية، وغرف للعمليات الجراحية وجميع المعدات المطلوبة، التي تم تشغيلها بوساطة مجموعة من الأطباء الإسرائيليين ، وحسب رأي كثير من الخبراء ، فإن المساعدات الإسرائيلية ، أنقذت المتمردين ثلاث مرات من الانهيار التام أمام الجيش العراقي[٣١] .

وقد كشف "شيمون بيريز" - أثناء جلسة للكنيست - عن مدى الدعم الإسرائيلي للمتمردين ، قائلاً في حرب التمرد التي شهدها الشمال العراقي ، قدمنا لقيادتهم كل عون ممكن ، من الخبراء إلى المال إلى السلاح[٣٢] . كما كشف الباحثان الإيرانيان "شوران سوبين" و "سفار زوبية" في كتابهما "العلاقات الخارجية الإيرانية" عن أن إسرائيل زودت المتمردين بالسلاح عن طريق إيران "الشاه"[٣٣] . ويتحدث "لويا أليلف" - عضو كنيست سابق ، عن دوره ، عندما كان نائب وزير في حكومة "ليفي أشكول" في تقديم العون للمتمردين ، عندما أرسله "أشكول" على رأس وفد إلى شمال العراق للتنسيق بهذا الصدد عام ١٩٦٦[٣٤] . وقام "الياف" بتقديم مستشفى ميدان متطور هدية من إسرائيل إلى المتمردين[٣٥] .

ويذكر "صموئيل سيفين" الخبير في العلاقات العربية الإسرائيلية ، أن ضباطاً إسرائيليين أقاموا في المنطقة الشمالة من العراق من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٥ ونظموا هناك دورات تدريبية للمتمردين[٣٦] . كما قامت إسرائيل بتدريب بعض المتمردين في المعسكرات الصهيونية في دورة خاصة في آب

من عام ١٩٦٥ ، وعرفت تلك الدورة التي استغرقت حوالي ثلاثة أشهر بالاسم الرمزي "البساط"[٣٧] ، ويؤكد الإسرائيليون أنه خلال حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧ ، لم يخيب المتمردون الأمل الذي علقته "إسرائيل" عليهم . فقد نجحوا بوساطة هجوم شنوه ضد الجيش العراقي في إشغال قوات عسكرية كان من شأنها أن تتحرك عن طريق الأردن للانضمام إلى الحرب ضد إسرائيل[٣٨] . وعلى أثر النكسة التي حلت بالأمة العربية بسبب الحرب المذكورة ، فإن بعض قيادات المتمردين في شمال العراق ، تشجعت على تمتين علاقاتها المباشرة بالكيان الصهيوني ، طلباً لمساعدات عسكرية لاستخدامها في حركة التمرد في شمال العراق[٣٩] . كما أن رهطاً من رموز التمرد قاموا بزيارات إلى إسرائيل للغرض نفسه بعد حرب عام ١٩٦٧[٤٠] .

وعلى أثر ذلك تكثف الدعم الإسرائيلي بمختلف مستوياته ، ولا سيما العسكري منه إلى حركة المتمردين . ويعترف "مناحيم بيغن" ، في لقاء عقده مع هيئة التدريس في مدرسة الجنود في مستعمرة "جفعات أولغا" بتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٩ ، إن كيانه قدم للمتمردين طوال عشر سنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥ المعونة التي اشتملت على الأموال والأسلحة والتدريبات وتبادل المعلومات[٤١] .

فضلاً عن تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين لدى الطرفين ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، زيارة الجنرال "رافائيل إيتان" رئيس أركان الجيش الأسبق ، في مطلع السبعينات إلى المنطقة الشمالة ـ سراً ـ بفرض دراسة زيادة الدعم الصهيوني للمتمردين[٤٢] .

وعن حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ ، تقول المصادر الإسرائيلية ، نقلاً عن شهادة لوزير الخارجية الأمريكية ـ آنذاك ـ "هنري كيسنجر" ، لقد قمنا بتجميد فرقتين عراقيتين ، في الحرب ضد المتمردين في شمال العراق بدلاً من أن تتوجه إلى الجولان أثناء حرب "يوم الغفران"[٤٣] .

ويكشف "دافيد كمحي" وكيل وزارة الخارجية خلال سنة ١٩٩١ في كتاب له بعنوان "الخيار الأخير" ، أنه كان هو بنفسه مندوب الموساد "المخابرات الإسرائيلية" لدى زعماء التمرد ، وأن "إسرائيل" أقامت جسر اتصال مع بعض قيادات التمرد في شمال العراق منذ سنة ١٩٦٥ ، وأنها ظلت تتعاون مع شاه إيران لدعم المتمردين في الشمال ، وفي جنوب العراق مع بعض التنظيمات حتى سنة ١٩٧٩[٤٤] .

وقد روى "كيمحي" في مذكراته : لقد قررنا أن نعطي المتمردين (كل

المساعدات التي يحتاجونها ، وكنا ننسق في ذلك مع شاه إيران الذي تعاونا معه أيضاً في الجنوب لأنه كان يخاف على مقاطعة خوزستان (عربستان) في جنوب إيران من الدعوة العراقية إلى عروبتها . فقد كانت سياستنا هي التعاون مع القوميات غير العربية في الشرق الأوسط ، وبالتحديد مع تركيا ، وإيران ، وإثيوبيا . كما كانت سياستنا أن نتعاون مع السنة من غير العرب ، ومع الأقليات الشيعية) ، ويضيف "كيمحي" قائلاً: وقدمنا إلى المتمردين في شمال العراق (أسلحة وذخائر ، ومدربين ووسائل اتصالات ومعدات طبية) [٤٥] .

ويعلق أحد الباحثين العرب على أسباب الدعم الإسرائيلي لحركة التمرد في شمال العراق ، ولاسيما خلال أحداث الفترة ٦٧ - ١٩٧٥ بالقول ، إن موقف إسرائيل إنما نبع (من مشاركة العراق في حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، وأضعافاً لقدرته على المشاركة في أي مواجهة عربية إسرائيلية تالية) [٤٦] . وهذا ما اعترف به "آريل شارون" الذي تولى عدة مناصب وزارية في إسرائيل آخرها منصب وزير البنى التحتية في حكومة نتنياهو الحالية ، في ندوة عقدت في مركز الدراسات الاستراتيجيةفي جامعة تل أبيب خلال شهر كانون الأول ١٩٨١ بقوله إن استراتيجيتنا تكمن في (المحافظة على الوضع الراهن في المنطقة ، بصيغته العربية الممزقة) [٤٧] .

ويمكن القول أن الحقبة ما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٢ قد شهدت هدوءاً تاماً في المنطقة الشمالة العراقية - على أثر انهيار التمرد عام ١٩٧٥ - على أثر توقيع العراق وإيران اتفاقية الجزائر في العام المذكور ، التي تم بموجبها إيقاف الدعم الإيراني للمتمردين في شمال العراق ، فكشف المتمردون عن عجز واضح في الصمود أمام الجيش العراقي . لذلك هرب الآلاف منهم إلى إيران والدول الأخرى ، وسلم آلاف آخرون أنفسهم للسلطة المركزية وتم الاستيلاء على آلاف الأطنان من الأسلحة والعتاد[٤٨] .

وشهدت هذه المرحلة قيام مؤسسات الحكم الذاتي ، وطورت المنطقة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً بسرعة ، وأقيمت مؤسسات كردية في مجالات التعليم والثقافة والإعلام ، وهكذا تصور العديدون أن المشكلة الكردية في العراق تم حلها جذرياً . إلا أن النظام الإيراني الجديد عاد إلى التعاون مع عناصر التمرد فاستدعى قياداتهم من الولايات المتحدة الأمريكية ، وأخذ يحرّضهم على إشعال التمرد مجدداً ، فدخل المتمردون ضمن قواعد الحرب بين العراق وإيران . وأصبحت إيران الداعم الرئيس للتمرد في شمال العراق ، إلى

أن هزمت إيران في الحرب ، صيف عام ١٩٨٨ ، فتكررت عملية الهروب الجماعي للمتمردين من شمال العراق إلى إيران وتركيا خلال ساعات ، واستتب السلام مجدداً حتى نشوب الأزمة بين العراق والكويت في صيف عام ١٩٩٠[٤٩] .

وخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٩٠ ، حصل تحرك مكثف وسريع وكبير قامت به قوات التحالف الأمريكي - الأطلسي ضد العراق . وبما أن إسرائيل هي جزء من هذا التحالف ، فإنها عملت مع أطراف التحالف ، على تقديم دعم واسع النطاق لعناصر التمرد في شمال العراق ، وعلى النحو التالي :

١. على مستوى الدعم المعنوي بدأت الاتصالات بالمتمردين خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٠ من جانب أمريكا وبريطانيا وفرنسا وتركيا وإسرائيل ، وكانت هذه المرحلة ، هي مرحلة إعداد المتمردين للقيام بعمل عسكري واسع النطاق في المنطقة الشمالة .
٢. وعلى مستوى الدعم الفعلي وحينما كانت المعارك تدور في الخليج العربي وفي سماء العراق بدأت الأسلحة تتدفق على المتمردين عبر الأراضي التركية ، ومن بينها كل أنواع المدفعية ، وصواريخ "ستينجر" ، وكان نصيب إسرائيل في ذلك الدعم كبيراً جداً . وقد مكّن هذا الدعم قوات التمرد من الاستيلاء على المنطقة الشمالة في شهر أذار من عام ١٩٩١ ، لأن القوات العراقية كانت منشغلة بإعادة تنظيم صفوفها ومواجهة صفحة الغدر والخيانة التي أشعلتها إيران في بعض مناطق العراق ابتداءً من يوم ١٩٩١/٣/٤ . وما أن تحركت القوات العراقية نحو الشمال حتى هربت قوات التمرد دون مقاومة تذكر ، وانهارت سيطرتها على منطقة الحكم الذاتي خلال ساعات . واستقرت فلولها في تركيا وإيران ، لكن الولايات المتحدة وحلفاءها تدخلوا مباشرة لإعادة زعامات التمرد إلى المنطقة و تسليمها لهم والإعلان عن حمايتهم ! فأصبح الوضع في المنطقة الشمالة تحت سيطرة المتمردين الذين تدعمهم الولايات المتحدة وبريطانيا[٥٠] .

ويعترف الباحث الإسرائيلي "جوربائيل" بأن الدعم الإسرائيلي للمتمردين في شمال العراق بلغ أقصى حدوده في هذه الفترة ، ولا سيما في مجال التدريب والإعداد . بمعنى أن الدعم الإسرائيلي في المجال العسكري لم يقل عن مستوى الدعم الذي قدمته الدول المشاركة في توفير ما يسمى تلفيقاً بـ"منطقة آمنة" للأكراد ، لقد تطور الدعم الإسرائيلي وبخاصة مع بداية عام

١٩٩٢ حيث شكل المتمردون "جيشاً" قوياً مجهزاً بأحدث الأسلحة ومدرباً من قبل كوادر إسرائيلية ، ثم تشعب الدعم الإسرائيلي ليشمل مجالات مدنية كالزراعة والمياه الجوفية والتعدين(٥١) .

ولا ريب أن مثل هذا الدعم مهيأ لمزيد من التدخل الإسرائيلي ، ولاسيما أن المنطقة الشمالية أصبحت تسمى بتوفير الراحة الأمريكية PROVIDE COMFORT . وهنا يذكر "عبدالله أوجلان" رئيس حزب العمال الكردي - التركي ، معززاً هذا الأمر بقوله : إن هناك ضباطاً إسرائيليين يعملون مع المتمردين في شمال العراق ، وأضاف : إن إسرائيل أقامت علاقة اتصال مع بعض زعماء التمرد(٥٢) .

وهكذا بدأنا نشهد تطور أهداف التحرك الإسرائيلي إزاء المتمردين ، ليس بهدف تعطيل القدرات العراقية فحسب ، وإنما لدعم توجهاتهم الانفصالية عن الوطن الأم . وهو ما تكشفت معالمه بشكل واضح مع تطور الأحداث في الشمال العراقي عقب العدوان الثلاثيني ، حيث شكلت هذه الحرب فرصة مؤاتية لإسرائيل لتشجيع التمرد في الشمال العراقي ، فقد نسقت مع تركيا لدعم هذا التمرد الذي بدأ - كما قلنا - في شهر أذار (مارس) من عام ١٩٩١عن طريق إمداد المتمردين الأكراد بالأسلحة والعتاد وبالمستشارين العسكريين والخبراء ، وبتشجيع وتنسيق وتمويل من الولايات المتحدة التي لم تبخل في تقديم أي دعم يقوض دعائم الوحدة الوطنية العراقية ، حيث قدمت الأموال والدعم السياسي لزعماء التمرد من أجل تحقيق أهدافهم السياسية في اقتطاع جزء من الأراضي العراقية وإقامة كيان انفصالي في الشمال(٥٣) * .

وبرغم التكتم الرسمي الإسرائيلي على علاقة تل أبيب مع المتمردين في الشمال العراقي ، إلا أن مصادر عدة أشارت إلى وجود مثل هذه العلاقة ، ولا سيما بين الموساد وبعض المتمردين ، برغم ما يشوب هذه العلاقة من غموض ومداخلات(٥٤) .

وعندما طرحت تركيا مشروع الفيدرالية في عهد الرئيس التركي السابق "توركوت أوزال" كواحدة من الحلول للمشكلة الكردية في شمال العراق ، فإن مؤشرات عديدة دلت على وجود أصابع إسرائيلية وأمريكية وراء هذا المشروع المشبوه، مما جعل الإسلاميين الأتراك يصفونه بأنه خطة أمريكية - إسرائيلية ، لا تتفق مع مصالح تركيا ؛ ووصف اليسار التركي ، الفيدرالية المزعومة ، بالمؤامرة الأمريكية(٥٥) .

وعلى الجانب الآخر من تطور المشكلة في عقد التسعينات ، فإن إسرائيل كان لها دور واضح في توجيه العمليات العسكرية التركية في شمال العراق(*) . وهي العمليات التي كانت تتم تحت ذريعة مهاجمة مقرات حزب العمال الكردي - التركي .P.K.K الذي تصفه تركيا بالحزب الانفصالي - الإرهابي ! حيث اتسم الدور الإسرائيلي بالتنسيق والمشاركة والتعاون . وقد عُدَّ هذ التعاون أول تطبيق فعلي للاتفاق التركي - الإسرائيلي لمكافحة ما يسمى بالإرهاب الذي وقع في إسرائيل في تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٩٤ ، حينما زارت "تانسوا تشيلر" إسرائيل . وقد كشفت مصادر غربية عن وجود دور إسرائيلي في العمليات العسكرية التركية ، إذ زار أنقرة خلال شهر أذار - مارس ١٩٩٥ وفد عسكري إسرائيلي ، ضم خمسين مسؤولاً أمنياً وضعوا خبرتهم في عملية احتلال الجنوب اللبناني وإقامة ما يسمى بالمنطقة الآمنة في جنوبي لبنان ، تحت تصرف تركيا لتستفيد منها في إقامة منطقة مماثلة في الشمال العراقي. وان هذا الوفد قدم إلى الأتراك معلومات مهمة ، جمعها الموساد عبر عملائه في شمال العراق ، وبعض المهاجرين اليهود ، الذين ساهمت الاستخبارات التركية في نقلهم لإسرائيل خلال شهر شباط - فبراير ١٩٩٥ ، ومن المعروف أن مجلس الأمن القومي التركي قد تبنى عام ١٩٩٢ توصية باستخدام الأسلوب الذي اتبعته إسرائيل ضد حزب الله اللبناني ، وحركة المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان في العمليات التي تنفذها أنقرة ضد حزب العمال الكردي - التركي .P.K.K [٥٦] .

ومن الجدير بالذكر أن تركيا استغلت العدوان الأمريكي على العراق في بداية شهر أيلول من عام ١٩٩٦ ، على أثر قيام الجيش العراقي بتحرير مدينة أربيل من بعض المتمردين المتعاونين مع إيران. وأعلنت عن خطتها لإنشاء ما يسمى بالمنطقة الآمنة داخل الأراضي العراقية ، وهي عبارة عن حزام أمني على طول حدودها مع العراق ، وبعمق يتراوح من ٥ إلى ٢٠ أو إلى ٥٠ كم داخل الأراضي العراقية . وهذه الخطة لاقت في حينها ترحيباً أمريكيا وبريطانياً ، وفي الوقت نفسه ، جوبهت بمعارضة كافة الأقطار العربية، وبعض القوى الدولية مثل روسيا والصين وفرنسا[٥٧] .

وتبدو البصمات الإسرائيلية واضحة على هذه الخطة التركية غير المشروعة ، لأنها جاءت على غرار المنطقة الآمنة التي أقامتها إسرائيل داخل الجنوب اللبناني ، ولكن الحجة هنا مختلفة ، حيث تذرعت تركيا بمنع تسلل

مقاتلي حزب العمال الكردي - التركي .P.K.K إلى تركيا عبر الحدود التركية العراقية(٥٨) .

ويتأكد لنا الدور الإسرائيلي إذا ما علمنا أن إسرائيل وقعت مع تركيا ، فضلاً عن اتفاقها السابق في تشرين الثاني عام ١٩٩٤ في مجال مكافحة الإرهاب ، اتفاقاً أخر أهم منه بكثير ، هو اتفاق التعاون العسكري في شباط - فبراير ١٩٩٦(٥٩) .

وأخيراً يمكن القول ، أن ما ورد في هذا المبحث هو جزء من وقائع التدخل الإسرائيلي في شمال العراق ، والبحث بهذا لا يدعي الإحاطة الشاملة بكل التفاصيل والمصادر ، وعليه فان ما ورد يمثل عينة صغيرة من وقائع هذا التدخل الخطير ، الذي يمس الأمن القومي في الصميم ، لما له من تداعيات خطيرة على الأوضاع المحلية والإقليمية ، فضلاً عن انعكاساته الدولية .

المحصلة :

نخلص مما تقدم ، إلى أن إسرائيل مارست ، وسوف تمارس ، سياسة تفتيتية تجاه العراق أو غيره من الأقطار العربية ، مُستغلة في ذلك وجود بعض الأقليات القومية أو العرقية أو الدينية بين ظهراني الأمة العربية . وبرغم أن هذه الأقليات كانت وستبقى جزءاً أصيلاً وفاعلاً ضمن التكوين التاريخي للأمة العربية ، فضلاً عن تداخلها وتناغمها مع النسيج الاجتماعي العربي - الإسلامي ، عبر آلاف السنين . إلا أن إسرائيل راهنت ولم تزل - وبالتنسيق والتشاور مع القوى الدولية والأقليمية - على تحرك بعض الشخوص والرموز المحلية التي تدّعي تمثيلها لهذه الأقليات ، ومحاولة استغلالها ودعمها بما يثير التصادم أو الاقتتال بين أبناء هذه الأقليات والمجموع العربي ، ليس حباً بهذه الأقليات أو دعماً لمصالحها ، وإنما لتحقيق هدف مركزي ، يتمثل بتفتيت أوصال الأمة العربية وتمزيقها ، وتعويق مسارها نحو الوحدة والتقدم ، وإبقائها في حالة من التخلف والاقتتال والتبعية كيما تتوافر الفرصة التاريخية لتعطيل دورها التاريخي ومنع تحقيق رسالتها بين الأمم .

الهوامش والمصادر

(١) عبد السلام إبراهيم بغدادي، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي، (دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٥) ص٣٠٣ .

(٢) حسام محمد، "الوطن العربي من التجزئة إلى التفتيت في المخطط الصهيوني"، م.الباحث العربي، لندن، العدد الثالث عشر ١٩٨٧ ص٢٦، وقارن مع دهام محمد العزاوي، الأقليات الإثنية في العالم الثالث والتدخل الدولي، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٥ ص٥٤ .

(٣) عبدالرحمن رشدي، "المخطط الإسرائيلي لتفتيت الوحدة الديمغرافية والجغرافية للوطن العربي"، نشرة دراسات العدد ٦٨، القاهرة، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ١٩٩٣ ص٤٧ وما بعدها، وقارن مع: حلمي الزعبي، أبعاد الدعم الإسرائيلي لحركة التمرد في جنوب السودان" نشرة دراسات، العدد ٦٨، القاهرة، السنة ١٩٩٣ ص٦٤ – ٨١ .

(٤) طلعت مسلم حرب، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٤) ص٢٣٠ .

(٥) د.عبدالسلام بغدادي، (الأمن القومي العربي في مستهل القرن الحادي والعشرين، الأبعاد والتحديات) نشرة دراسات/ القاهرة ، العدد ٩٤- أيلول، الدار العربية للدراسات ١٩٩٥، ص٢٣ .

(٦) أنظر في ذلك: ثامر كامل محمد، دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجيةتحقيقه، (دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٥) ص١٦١،١٥٩، ١٦٢ - قارن مع: عبدالسلام ابراهيم بغدادي، (موقف الكيان الصهيوني من الحرب العراقية الإيرانية) في مجموعة باحثين، أسيا وإفريقيا والحرب العراقية الإيرانية (معهد الدراسات الآسيوية والافريقية/ الجامعة المستنصرية/ بغداد ١٩٨٦) ص٣٢٦ - ٣٣٥ .

(٧) دافار ١٩٨١/٤/١٤ نقلاً عن: شارل مالك، "ظاهرة الأقليات في الشرق"، الفصول اللبنانية، العدد (١) شتاء ١٩٨٠، ص١٤ .

(٨) المصدر نفسه ص١٤ .

(٩) ساسين عساف، (الصهيونية والنزاعات الأهلية)، في: مجموعة باحثين،

النزاعات الأهلية العربية، العوامل الداخلية والخارجية (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧) ص١٥٠

(١٠) بكر مصباح، (حركة الوحدة العربية في مواجهة الاستراتيجيات الدولية المعاصرة)، شؤون عربية، العدد (٢) نيسان ١٩٨١ ص١٢١ .

(١١) محمد حسين دكروب (لبنان والصراع الحضاري بين العرب وإسرائيل: مقاربة عامة أولية) الحوار، العدد ١٣ - خريف ١٩٨٦، ص٧٤ . وقارن مع: ساسين عساف، مصدر سابق ص١٥٠ - ١٥١ .

(١٢) نقلاً عن: ساسين عساف، مصدر سابق، ص١٥١ - ١٥٢ وقارن مع: مجلة الثقافة العالمية/ السنة الثانية/ العدد (٧) السنة ١٩٨٢ ص٧ ، ٨ .

(١٣) د.عبدالسلام ابراهيم بغدادي، (الأمن القومي العربي ...) مصدر سابق، ص٢٣ .

(١٤) د. عبدالرحمن رشدي، مصدر سابق، ص٤٥ - ٤٧ وقارن مع: صلاح المختار، "علاقات الكيان الصهيوني بالأقليات في الوطن العربي). شؤون سياسية، بغداد، مركز الجمهورية للدراسات الدولية العدد (٦-٧) السنة الثانية ١٩٩٦، ص٩ -٣٦ ؛ جاسم يونس محمد الحريري، مخططات التفتيت الإسرائيلية للوطن العربي، أطروحة ماجستير/ كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد ١٩٩٦؛ د.علاء نورس، سامي مهدي، مؤامرة تقسيم العراق، مشروع استعماري جديد قديم، الندوة الفكرية للقيادة القومية/ بغداد ٥-٧ كانون الأول ١٩٩٢ ، بحث مطبوع على الرونيو ص٥ وما بعدها .

(١٥) ساسين عساف، مصدر سابق، ١٥٤ - وللمزيد من التفاصيل حول مشاريع التفتيت الصهيوني الإمبريالي تجاه المنطقة العربية، أنظر: عوني فرسخ، مخطط التفتيت: التحدي الإمبريالي - الصهيوني المعاصر (دار المستقبل العربي القاهرة ١٩٨٥) .

(١٦) معاريف ١٩٨١/١٢/١٨، عن عساف، المصدر نفسه، ص١٥٤ .

(١٧) عساف ، المصدر نفسه ، ص١٦٤ .

(١٨) أوديد ينون، "خطة إسرائيل في الثمانينات" الثقافة العالمية/ السنة ٢/ العدد ١٩٨٢/٧، ص١٧ .

(١٩) المصدر نفسه .
(٢٠) هآرتس ١٩٨٦/٦/٢ ، عن عساف ص١٧٢ .
(٢١) أنظر على سبيل المثال: د. وصال نجيب العزاوي، "الأقليات في ظل البيئة الدولية الجديدة" م.شؤون سياسية/ بغداد العدد (٦-٧) السنة الثانية ١٩٩٦، ص٣٧ - ٤٧ .
(٢٢) صلاح المختار، مصدر سابق ص١٤، نقلاً عن: د. يعقوب شمشوني "تأييد إسرائيل للنزاعات الانفصالية للجماعات العرقية والإثنية والاعتبارات الكامنة وراءه" من بحوث ندوة مركز بار إيلان ١٩٩٢ .
(٢٣) ساسين عساف، مصدر سابق، ص١٧١ ، نقلاً عن: مؤتمر حقوق الأقليات والدور الإسرائيلي، محاولات صهيونية للاتصال بالأقليات منذ الثلاثينات - رسالة القاهرة .
(٢٤) صلاح المختار، مصدر سابق، ص١٤ - وقارن مع: مقدمة محاور ندوة (الموقف الإسرائيلي من الجماعات الإثنية والطائفية في العالم العربي) التي عقدها مركز بار إيلان ١٩٩٢ .
(٢٥) د. فاضل البراك، مصطفى البارزاني، الأسطورة والحقيقة (دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد ١٩٨٩) ص٢٠٥ .
(٢٦) صلاح المختار، مصدر سابق ص١٤، ١٥ ومجلة هعولام هازيه ١٩٧٨/١١/١٢ ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية/ جامعة بغداد .
(٢٧) Saad N. Jawad Iraq and The Kurdish question, (Ithaca Press, London , 1981 , P. 317
(٢٨) معاريف ١٩٨٠/٩/٣٠ ترجمة مركز البحوث والمعلومات/ بغداد .
(٢٩) ساسين عساف، ص١٧١ عن: يديعوت أحرونوت ١٩٧٨/٥/١٠ .
(٣٠) يديعوت أحرونوت ١٩٨٠/١١/٣٠ - ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية - بغداد .
(٣١) المصدر نفسه، وقارن مع: يديعوت أحرونوت ١٩٨٠/٩/٣٠ ترجمة مركز البحوث والمعلومات/ بغداد ؛ معاريف ١٩٨٠/١٠/١ ترجمة المركز نفسه، د. فاضل البراك، ص٢١٨، ٢١٩ .
(٣٢) مجلة الوطن العربي - باريس / العدد ٢٢٧ ، حزيران ١٩٨١ ص٢٢ .
(٣٣) مجلة شؤون فلسطينية / العدد ٦٢، السنة ١٩٧٨ ، ص٧٠ ، وقارن مع صلاح المختار، مصدر سابق ، ص١٤ - نقلاً عن: د. أوري

جوربائيل، "دعم إسرائيل للحركة الكردية قبل وبعد حرب الخليج" بحث قدم في ندوة مركز بار إيلان ١٩٩٢ .

(٣٤) أنظر في ذلك: ثامر كامل، مصدر سابق، ص١٥٩ وقارن مع صلاح المختار، ص٥ وجريدة العراق ١٩٧٨/٦/١٨ و د. أوري جبرائيل، مصدر سابق .

(٣٥) شموئيل سيحف، المثلث الإيراني: العلاقات السرية الإسرائيلية - الإيرانية - الأمريكية ، ترجمة غازي السعدي (دار الجليل للنشر، عمان ١٩٨٣) ص١٩٥ وقارن مع د. فاضل البراك ، ص٢٠٩-٢١٠ .

(٣٦) ثامر كامل ، مصدر سابق ، ص١٥٩ .

(٣٧) د. فاضل البراك، ص٢٠٨ - ٢٠٩ نقلاً عن: أ.و.ك دراسة/ تشرين الأول ١٩٨١، ص٣٤-٣٥ .

(٣٨) يديعوت أحرونوت ١٩٨٠/٩/٣٠ ترجمة مركز البحوث والمعلومات/ بغداد، وقارن مع معاريف ١٩٨٠/١١/٣٠، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية/ بغداد. وقارن مع: عبدالسلام ابراهيم بغدادي، مفهوم الكيان الصهيوني، مصدر سابق ص٣٠٤-٣٠٥ .

(٣٩) ساسين عساف، مصدر سابق، ص١٧١-١٧٢ .

(٤٠) د. فاضل البراك، مصدر سابق، ص٢١٠ والصفحات التالية، وقارن مع: اسحق بن حورين، زيارة سرية، ملحق جريدة معاريف، ١٩٨٧/٩/١١ ترجمة مركز البحوث والمعلومات .

(٤١) معاريف ١٩٨٠/٩/٣٠ ترجمة مركز البحوث والمعلومات .

(٤٢) د. فاضل البراك، ص٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢ - نقلاً عن: رافئيل إيتان، قصة جندي، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ص١٢٧-١٢٨، ١٣٣، وللمزيد من المعلومات عن الاتصالات بين إسرائيل والمتمردين، أنظر: جان لارنكي ، أسوار إسرائيل ١٩٦٨، ترجمة شعبة الترجمة بمديرية التدريب العسكري في وزارة الدفاع، بغداد ١٩٦٩.

(٤٣) معاريف ١٩٨٠/١٢/١، ترجمة مركز البحوث والمعلومات/ بغداد وقارن مع صلاح المختار ص١٤ .

(٤٤) دافيد كمحي، الخيار الأخير، (دار وايد نفيلد ونيكلسون لندن ١٩٩١)

ص١٨٩-٢٠٠ نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر (مؤسسة الأهرام مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢، ص٥٧٢ .

(٤٥) المصدر نفسه ، ص٥٧٢ وقارن مع صلاح المختار ص١٥ .

(٤٦) د. وليد عبدالناصر، "أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية" السياسة الدولية، العدد ٢٧ يناير ١٩٩٧ ص٤٩ . وقارن مع: خيري عزة (عرض)، "كتاب جديد يكشف عن حلف الأقليات ٢٢ م.الدستور/ لندن ١٩٩٠/٢/٢٦ ، ص٢٤-٢٥ .

(٤٧) نقلاً عن ساسين عساف، مصدر سابق ، ص١٥٤ .

(٤٨) صلاح المختار ، مصدر سابق، ١٦ .

(٤٩) المصدر نفسه ، ص١٦ .

(٥٠) المصدر نفسه ص١٦-١٧ .

(٥١) د. أوري جوربائيل، نقلاً عن المصدر السابق ص١٧، وقارن مع: رعد هاشم الشاطئ، "ما قصة الحضور الإسرائيلي في الشمال العراقي" الثورة - بغداد، ١٩٩٤/٦/١٧ .

(٥٢) إذاعة لندن بالعربية ١٩٩٥/١١/٢٠ ، الساعة ٨ صباحاً بتوقيت بغداد .

(٥٣) أنظر في ذلك: د. عبدالرحمن رشدي، ص٥٤ وقارن مع : د. عبدالسلام بغدادي، الأمن القومي العربي، مصدر سابق ، ص٢٣ .

* لمزيد من التفاصيل عن الدور الأمريكي في أحداث الشمال العراقي، سواء أقبل العدوان الثلاثيني أم بعده ، أنظر: د.وليد عبدالناصر مصدر سابق، ص٥٩-٦١، د. عبدالسلام بغدادي، (الأمن القومي العربي والتحديات الدولية المعاصرة) شؤون سياسية العدد ٦-٧ السنة ١٩٩٦ ص٤٨-٥٣؛ د.عبدالسلام بغدادي، "ماذا تبغي الولايات المتحدة من تدخلها الجديد في شمال العراق" الجمهورية ١٩٩٦/١٠/٢٦ ص٦ ؛ ثامر كامل محمد ، مصدر سابق، ص١٥٧-١٥٨؛ هوميع ١٩٩٠/٩/٢ ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية / بغداد؛ عبير بسيوني رضوان، "التدخل الخارجي في الصراعات الداخلية - حالة التدخل في العراق" رسالة ماجستير/ جامعة القاهرة ١٩٩٦؛ ابراهيم الداقوقي، "القوات الغربية في شمال العراق من المطرقة إلى الاستطلاع" قضايا

دولية / الباكستان العدد ٣٦٧ السنة الثامنة ١٩٩٧/١/١٣ ص١٢-١٣؛ د. ماجد عبدالرضا "الولايات المتحدة والقضية الكردية" - الجمهورية ١٩٩٦/١١/١٨ ص٦ .

(٥٤) وليد عبدالناصر، مصدر سابق، ص٥٩ ، وقارن مع: Michael Ganter, "Foreign Influences on the Kurdish Insurgency in Iraq" Orient , March 1993, Vol. 34 , No. 1 , PP. 109 - 110 .

وكذلك : د. فوزي الهنداوي، "حقائق مثيرة عن الدور الصهيوني في شمال العراق" الجمهورية ١٩٩٧/٩/٢٠؛ رسمية منور هاشم (ترجمة) كيف يهتم الموساد في احتواء لقمة الصياد، الجمهورية ١٩٩٧/٩/٢٠ .

(٥٥) وليد عبدالناصر ، المصدر نفسه ص٥٣ .

(*) عن الدور التركي في أحداث الشمال العراقي بعد العدوان الثلاثيني على العراق عام١٩٩١، أنظر: عدنان السيد حسين، "البيئة الأقليمية والدولية الضاغطة" في: مجموعة باحثين، النزاعات الأقليمية والدولية الضاغطة" في: محموعة باحثين، النزاعات الأهلية العربية مصدر سابق، ص١١٩-١٢١؛ د. ابراهيم الداقوقي، "الحلف العسكري بين تركيا وإسرائيل" قضايا دولية، العدد ٣٢٩ السنة السابعة ١٩٨٦/٤/٢٢ ص٤-٥ ؛ د. ابراهيم الداقوقي، "العلاقات الإسرائيلية التركية في الذروة" ، قضايا دولية ، العدد ٣٢٥- ١٩٩٦/٣/٢٥، ص٢٠-٢١ ؛ عبدالله صالح "الاتفاق التركي الإسرائيلي وعملية السلام" ، السياسة الدولية، العدد ١٢٥ تموز ١٩٩٦، ص٧٨-٨٢؛ د.عبدالسلام ابراهيم بغدادي، "السياسة الخارجية التركية والأمن القومي العربي" الجمهورية / بغداد ١٩٩٨/١/١٢ ص٦ ؛ هموديع ١٩٩٠/٩/٢ مصدر سابق ؛ كاظم هاشم نعمة، (التعاون التركي - الإسرائيلي قراءة في الدوافع الخارجية) المستقبل العربي، العدد ٢٢٠ - حزيران ١٩٩٧ ص٦ - ١٧؛ د. وليد عبدالناصر، مصدر سابق ، ص٥١-٥٥ .

(٥٦) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، عملية الفولاذ والمسألة الكردية في السياسة التركية . نشرة تقديرات استراتيجية. القاهرة / الدار/ العدد (١) نيسان ١٩٩٥ ص٣٢ .

(٥٧) أحم ناجي قمجه ، "أكراد العراق: الواقع والمستقبل" السياسة الدولية،

العدد ١٢٦ ، تشرين أول - أكتوبر ١٩٩٦ ص١٣٣ ، وقارن مع: وليد عبدالناصر، مصدر سابق ، ص٥٢ ، جريدة الجمهورية ١٩٩٧/١٠/٢٦ ؛ حال الأمة العربية - تقرير - الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية خلال العام ١٩٩٦، م. المستقبل العربي ، العدد ٢١٩ ، مايس ١٩٩٧ ص٦٦.

(٥٨) الدار العربية ، عملية : الفولاذ ، مصدر سابق ص٣١ .

(٥٩) جلال عبدالله معوض، "العرب ودول الجوار المشرقي" بحث مقدم إلى: المؤتمر القومي العربي السابع - مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٧ ، ص١٧٨ .

(٢)

إسرائيل من نظرية "الوطن القومي" إلى "إرهاب الدولة"

إعداد: سمير سمعان*

القوانين والأنظمة في خدمة إرهاب الدولة في فلسطين منذ عام ١٩٢٨م:

بعد البحث المستفيض والتحقق من أشكال الإرهاب ضد الآخر وممارساته لم أجد أكثر من أسلوب " الترانسفير " إرهاباً ، ذلك أن اجتثاث شعب بأكمله من وطنه وأرضه رمز انتمائه ووجوده القومي والعقائدي يمثل قمة جرائم الإرهاب ضد الإنسان ، وهذا يتمثل في آن واحد باحتلال وطن لشعب عريق متجذر، وإحلال جماعات متناقضة في ثقافاتها لا يربطها سوى اغتصاب وطن ، وتدمير حضارة منحدرة من أعظم الحضارات المدينية ، وتصفية ثقافات ذات أصول وقيم ترتكز حقيقة على الإيمان بالله وكتبه السماوية ورسله ، أساسها المحبة والتسامح ، لا استلاب حقوق الآخر المادية والمعنوية والتنكر له بدافع العنصرية البغيضة والفوقية المستكرهة التي تشكل الأساس لمنطلقات الحركة الصهيونية اليهودية العالمية في التعامل مع كل شعوب الأرض بلا منازع . ومهما اتصفت الممارسات العنصرية بالعنف والظلم إلا أنها لا تعادل في ظلمها وفتكها ممارسة الاجتثاث الوطني والقومي التي تحرم الإنسان من أرضه ومقومات وجوده . وليس أدل على ذلك من مشاريع " الترانسفير" الترحيل القسري الذي نادت به الصهيونية محولة المفاهيم والتعاليم الإسلامية التي جاء بها أنبياء الله إلى أخرى مادية تسخّر لأهداف صهيونية استعمارية، وهي أكثر ما تكون بعداً عن القيم السماوية والإنسانية المثلى ، ذلك أن نسبة المتدينين في الكيان الإسرائيليمنذ ولادة هذا الكيان المصطنع وحتى هذه اللحظة لم يتجاوز ال٤٠% من مجموع المستوطنين والقاطنين اليهود في فلسطين المحتلة .

---

* باحث غير متفرغ في مركز دراسات الشرق الأوسط،ومختص بالشؤون الإسرائيلية

وهكذا ، وبرغم حداثة ترويج مصطلح "إرهاب الدولة" وتعميمه أسلوباً يمارس ضد حرية الإنسان أفراداً وجماعات ، والتنكر لحق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار نظام الحكم الذي تريد في أوطانها ، إلا أن إسرائيل المؤسسة العسكرية والكيان الاحتلالي الاستيطاني ، مارست هذا النمط من التعامل مع الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى في أراضيها المحتلة بأبشع صورة ، وبلا حرج، تطبيقاً وعملاً ، منذ الوهلة الأولى للإعلان عن قيامها إن لم تكن قد مارسته فعلاً على طريق تأسيس هذا الكيان منذ صدور وعد بلفور عام ١٩١٧م لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وسريان مفعول الانتداب الاستعماري البريطاني على فلسطين في ١١ أيلول ١٩٢٢ وما نجم عن ذلك من إقامة للمؤسسات الصهيونية متعددة الأغراض والمرامي جنباً إلى جنب مع التنظيمات العسكرية الإرهابية اليهودية بعد فرض قوات الاحتلال البريطاني الانتدابية الأحكام العرفية في الأول من تموز عام ١٩٢٠ في أعقاب تسلم هربرت صمويل الصهيوني البريطاني مهامه أول مندوب سام على فلسطين ، وقائداً أعلى للقوات البريطانية ، يملك صلاحيات المصادرة والاستيلاء على الأراضي والممتلكات ، وإصدار أوامر الاعتقال التعسفي ، وسن تشريعات الطرد وسائر أشكال الإرهاب الأخرى .

وقد وضعت القيادة الصهيونية قبل قيام الكيان الإسرائيليوبعده في مقدمة أولوياتها تفريغ فلسطين من أهلها ، وليس غريباً أن تتحد جهود التنظيمات اليهودية – الصهيونية لتحقيق هذا الهدف بكل السبل والوسائل المباشرة وغير المباشرة ، بالترهيب أو بالترغيب مجندة لذلك كل القوى الصهيونية في داخل فلسطين وخارجها ، وقد بدأت عمليتا الاستيطان والهجرة اليهودية تباعاً بشكل ملحوظ وواسع في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (أقيمت أول مستوطنة يهودية في فلسطين عام ١٨٧٨) باسم بيتح تكفا (نافذة الأمل) بحيث واكبتها الهجرة اليهودية الأولى عام ١٨٨١م) ، فجاء انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧ تحت شعار " دولة اليهود " الذي أطلقه ثيودور هرتسل ، وتأسيس المنظمة الصهيونية العالمية ، والهستدروت الصهيونية ، وهما أهم مؤسستين انبثقتا عن هذا التجمع الصهيوني ، ومن ثم وعد بلفور عام ١٩١٧ بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين برعاية بريطانيا ، مؤشراً واضحاً للبدء في تنفيذ المشروع الصهيوني لتهويد فلسطين بعد إنجاز ثلاث مهمات أساسية :

أ . احتلال العمل العرفي واستبداله بالعمل العبري تطبيقاً لوصية دافيد آهرون عوردون ، أحد أبرز رواد الهجرة اليهودية الثانية (١٩٠٣ – ١٩١٤) التي تنادي بتصفية مقومات العمل العربي وإحلال العمل العبري محله في كل أرجاء فلسطين ضمن إطار أسماه (دين العلم العبري) .

ب . الانتقال من احتلال العمل إلى احتلال الأرض تنفيذاً للشعار الذي تردده الصهيونية دائماً : " شعب بلا أرض لأرض بلا شعب " .

ج . بعد أن تتحقق هاتان المهمتان يشرع في تحقيق المهمة الثالثة ، وهي المحصلة الفعلية للمهمتين السابقتين ، ألا وهي تفريغ الأرض كلياً من أصحابها وأهلها ممن ورثوها عبر آلاف السنين ، وإحلال من تم جلبهم من المهاجرين من اليهود ومن غير اليهود ممن لم تعرف جنسياتهم ويشك بأصولهم وثقافاتهم وانتماءاتهم العرفية والعقائدية والفكرية ، في إطار مشروع استعماري احتلالي أساسه الاستيطان واضعاً في مقدمة أولوياته تصفية الوجود العربي – الإسلامي وتهويد كل المعالم والمظاهر المادية والقيمية فوق هذه الأرض دون تردد ، متجاهلاً التاريخ الحضاري المتواصل لهذه الأمة منذ ما يزيد على خمسة آلاف عام . هذه المهمة التي أصبحت تعرف بالترانسفير (الترحيل) وهي المهمة التي رسم خطوطها الأولى من يطلق عليهم - بحسب المصطلح الصهيوني - الأباء الأوائل للصهيونية ، وهم الذين أخذوا على عاتقهم تنفيذ مخططات الترانسفير بدءاً من أواخر القرن التاسع عشر وحتى بعد أحد عشر عاماً من إنشاء الكيان الإسرائيلي(عام ١٩٥٩).

لقد اقترنت عمليات الترانسفير " الترحيل القسري " والطرد الجماعي والانتقائي بعمليات التصفية الجماعية ، وبهدم القرى وملاحقة سكانها حتى عبر الحدود الفلسطينية – العربية (الأردنية – اللبنانية – السورية والمصرية) إلى حد قيام وحدات الجيش الإسرائيليبقتل من تلحق بهم عند الحدود ، وهكذا أضحى هذا النموذج من إرهاب الدولة العبرية في مقدمة النماذج وأشدها خطورة وأكثرها قمعاً وتصفية للوجود العربي في فلسطين ، ومن الأمثلة الصارخة على هذا النموذج الإرهابي الذي مارسته الصهيونية بأشكال عدة ومتنوعة :

١ ٠ إخلاء وهدم قرية أقرت في الجليل الغربي في ١٩٤٨/١١/٥ .

٢ ٠ إخلاء وهدم قرية كفر برعم ١٩٤٨/١١/١٥ للمرة الأولى لتتكرر عملية هدمها في ١٩٥١/١/٢٥ .

٣ ٠ إخلاء وطرد سكان قرية كفر عنان من منازلهم وذلك في ٤ شباط عام ١٩٤٩ وهدمها كلياً في عام ١٩٥٢ .

٤ ٠ طرد (٧٠٠) لاجئ من قرية كفر ياسين يوم ١٩٤٩/٢/٢٨ إلى الحدود الأردنية .

٥ ٠ في ٢٥ آذار و ٥ حزيران عام ١٩٤٩ اعتقلت قوات الجيش الإسرائيلي(٢٨) عربياً من قرية الرامة وألقت بهم إلى الحدود الأردنية ثم طوق الجنود الإسرائيليون ومعهم قوات من الشرطة ثلاث قرى عربية في الجليل (خصاص، وقيطية ، والجاعونة) وطردوا سكانها إلى منطقة صفد.

٦ ٠ في عام ١٩٥٠ في أشهر كانون الثاني وآذار وتموز وآب قامت قوات الجيش الإسرائيليبهدم قرى الغابشية والبطاط والمجدل جنوب فلسطين وطرد سكانها ونقلهم إلى خطوط الهدنة باتجاه قطاع غزة ، كما قامت بنقل مائة نسمة من سكان قرية أبو غوش قضاء القدس إلى جهة مجهولة .

٧ ٠ وفي أوائل شباط عام ١٩٥١ طرد سكان (١٣) قرية عربية صغيرة في وادي عارة في المثلث إلى خارج حدود إسرائيل .

٨ ٠ وفي (١٧) تشرين الثاني عام ١٩٥١ قامت وحدة من الجيش الإسرائيليبطرد سكان قرية البويشات قرب أم الفحم في المثلث ، بعد كشف بيوتها .

٩ ٠ وفي الفترة ما بين ١٩٤٨ – ١٩٥١ تابعت سلطات الجيش الإسرائيليقيامها بعمليات طرد انتقائية لشبان وأرباب عائلات وشخصيات من قرى الجليل .

١٠ ٠ في عام ١٩٥٣ استمرت عمليات طرد السكان العرب ، ففي شهر أيلول من هذا العام تم طرد سكان قرية أم الفرج قرب نهر يا بعد

نسف منازل سكانها . وفي تشرين الأول من عام ١٩٥٣ تم طرد سبع عائلات فلسطينية جركسية من قرية الترلحاتية في الجليل .

١١٠وفي ٣٠ تشرين الأول من عام ١٩٥٦ أجبرت قبيلة البقارة التي كانت تسكن في شمال فلسطين قرب الحدود السورية على الهروب إلى سوريا بعد مطاردة أفرادها ومحاولة قتل العديد منهم .

١٢. وحتى في عام ١٩٥٩ (أي بعد ١١ عاماً على قيام الكيان الإسرائيلي) طردت قبائل بدوية فلسطينية إلى الأردن ومصر (أنظر هآرتس ١٩٥٩/١١/٣١ و ١٩٥٩/١١/١٩) ، وكانت سلطات الاحتلال الإسرائيليممثلة بعناصر الفرقة (١٠١) في الجيش الإسرائيليبقيادة إرئيل شارون . قد قامت على مدى عامين ١٩٥٣ و١٩٥٤ بطرد مجموعات من قبيلة العزازمة إلى سيناء . وتقديراً لهذا الإنجاز الصهيوني على طريق تفريغ فلسطين من أصحابها وصل موشيه ديان (قائد المنطقة الجنوبية آنذاك) من تل أبيب للتهنئة بالنصر كتاب المظلين تل أبيب – ليفين اتستاين عام ١٩٦٩ .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا عن مخطط الترانسفير لترحيل الفلسطينيين . هل وضع هذا المخطط فقط عند احتلال فلسطين وقيام دولة الكيان الإسرائيليفي الرابع عشر من أيار ١٩٤٨ أم أن هذا المشروع مخزن في العقل الصهيوني منذ أمد بعيد ، لأن من يعيش ويشهد ممارسات أصحابه والقائمين على تنفيذ مراحله من حين إلى آخر مع الأهداف والمرامي الموسومة والمقرر إنجازها من خلاله ، يؤكد صحة هذه الحقيقة ، ذلك أن ما ينجز على أرض الواقع بات يتجاوز مظاهر الاستيطان والاستيلاء على الأرض ، فهو مشروع متكامل في كل مراحله ، أساسه تدمير مقومات حضارة راسخة الجذور والمعالم ، وزرع جماعات غير متجانسة في أعراقها وثقافاتها لا تجمعها حضارة موحدة في هويتها . وذلك عبر عملية تهجير قسري شاملة واجتثاث جماعي لأصحاب الأرض وأهل الوطن في إطار ما اصطلحت عليه القيادات الصهيونية المتعاقبة " الترانسفير" – الترحيل – والترانسفير هو الآلية الصهيونية الأولى التي انتهجتها هذه المنظومة الاستعمارية منذ الوهلة الأولى التي أخذت تفكر فيها بتحويل بعض مئات من

اليهود الفلسطينيين ممن يقيمون في بعض مدن فلسطين (طبريا – القدس – الخليل – صفد) إلى ذريعة ومبرر يوظف لأجله هؤلاء ركيزة للعمل الصهيوني المحاط بعقائديات وتعاليم وطروحات وشعارات دينية سخرت كلها لخدمة هذا المخطط الاستعماري بكل السبل والوسائل المتاحة .

وإذا كان مشروع " الترانسفير" ترحيل العرب الفلسطينيين قد بدأ بفكرة تبلورت واضحة جلية لأبناء الحركة الصهيونية الأوائل من أمثال دافيد بن غوريون وبرل كستلسون وحاييم وايزمن وتسحان بنتسقي لإقامة (دولة اليهود) التي نادى هرتسل بتأسيسها عام ١٨٨٦ . فإنه سرعان ما تحول إلى تطبيق عملي تولى تنفيذه شخصيات ومؤسسات عرفت بصهيونيتها المغرقة بالعنصرية ، وبنزوعها الشديد نحو الاستيطان الاحتلالي القسري علىحساب المالك الشرعي الأصيل لهذه الأرض . فهذه الرموز جنباً إلى جنب مع المؤسسات الداعمة والممولة لأنشطة العمل الاستيطاني في ظل الحماية الموجهة من الدول الاستعمارية التي تلازمت حملاتها العسكرية المسعورة مع بداية العمل الصهيوني ، هذه الجهات ربطت أنشطتها بالمنظمات الإرهابية العسكرية وبالمؤسسات المتعددة الأغراض والأهداف التي أخذت تشجع وتغدق الأموال ساعية إلى تنويع في تنفيذ أشكال الترانسفير لكي يناسب طبيعة الظروف والمرحلة والمنطقة " الساحة التي تنفذ على أرضها خطوات هذا المشروع " .

فالمتتبع الفاحص لخطوات تنفيذ هذا المشروع الاستعماري يدرك كيف تتوالى مراحل تنفيذه بدءاً بدعوات بن غوريون إلى ترحيل الفلسطينيين إلى شرق الأردن والعراق في نهاية التاسع عشر وتحويل هذه الدعوات إلى حقائق ملموسة عبر أوامره وتوجيهاته إلى قادة الهاغانا لتنفيذ مخطط "TRANSFER" " الترحيل " بأعنف السبل العسكرية وأكثرها قسوة ، ودونما شفقة أو تردد يتقدمهم اللفتنانت كولونيل اسحق رابين[١] قائد عملية "داني" لاحتلال مدينتي اللد والرملة بعد المجزرة التي ارتكبتها الهاغانا في جامع[٢] دهمش في اللد تمهيداً لاختراق المدينتين وطرد سكانها العرب فقام لواء يفتاح وكرياتي في (١٢) و (١٣) تمور باحتلال هاتين المدينتين مع خروج قوات البوليس البريطاني واحتلال مركز ، في حين قامت عصابات الهاغانا المسلحة بطرد ما يزيد على (٦٠) ألف مواطن فلسطيني باتجاه مدينة رام الله ومعسكرات الجيش العربي .

يقول بيني موريس في كتابه " من ١٩٤٨ وما بعد " إسرائيل والفلسطينيون ، ص٢-٣-٥ أنه في ظهر يوم ١٣ تموز أبلغت قيادة عملية "داني" الجيش الإسرائيليبعد احتلال " عمارة البوليس" في اللد ، أن الكتائب اليهودية المسلحة منشغلة الآن بطرد السكان ، وأنه لم يبق من سكان هاتين المدينتين سوى ٣٠ ألفاً أغلقوا منازلهم واختبأوا بها وأن القوات الإسرائيلية سجلت في هذه المذبحة (مذبحة جامع دهمش) أكثر من مئتي قتيل فلسطيني تم قتلهم بعد ظهر يوم ١٩٤٨/٧/١٣ . أما سبب التخطيط لهذه المجزرة في اللد والرملة فيعود إلى الخطة التي وضعتها قيادة الهاغانا والجيش الإسرائيليلاحتلال مدينتي يافا والقدس تماماً كما فعلت عصابات " اتسل " المنظمة العسكرية القومية " لدى ارتكابها مذبحة دير ياسين في ضواحي القدس يوم ١٩٤٨/٤/٩ بهدف ترحيل سكان القرى العربية في ضواحي القدس وإجبار المواطنين العرب على الرحيل من الشطر الغربي للقدس لتصبح لقمة سائغة في يد العصابات اليهودية كي يسهل تهويدها .

لقد كانت عملية " داني " العسكرية التي نفذتها قوات الإرهاب الصهيوني في هذه البقعة من أرض فلسطين (الرملة واللد) علامة بارزة على طريق تنفيذ مشروع " الترانسفير " بكل أبعاده اللاإنسانية في كل أرجاء فلسطين ، بل كانت مقدمة لنماذج أخرى من " الترانسفير " أكثر عنصرية وأشد فتكاً نفذتها مجموعة من رواد هذه الحركة ومن غلاة الصهيونية أبرزهم يوسف فايتس مسؤول الاستيطان في حزب " مباني " ووزير الخارجية موشية شرنوك المشهور بتشاريت ، ووزير المالية اليعازر كابلات ، وعزرا دانين ، والياهو ساسون ، وهؤلاء جميعاً رموز للاستيطان والترحيل أفرزهم دافيد بن غوريون لإنجاز هذه المهمة بكل أشكال العنف والضراوة واضعاً تحت تصرفهم الأموال اللازمة ومزوداً إياهم بالأوامر والصلاحيات العسكرية لتنفيذ عمليات الترحيل ، وقد شكل لجاناً خاصة برئاسة يوسف فايتس باسم " لجان الترانسفير " . مطلقاً على هذا النوع من الترانسفير " الترحيل " الترحيل ذو الأثر الرجعي " Retroactive Transfer" ، وفي شهر آذار من عام ١٩٤٨م بحث يوسف فايتس مع قائد الهاغانا العسكرية بيرائيل غاليلي مشكلة المستوطنات الجديدة ومصير القرى العربية ومستقبلها في ضوء إقامة هذه المستوطنات وبناء على قرار التقسيم الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٤٧ وبعد ذلك انتقل يوسف فاتيس إلى حيفا يوم ١٤/نيسان ١٩٤٨ لبحث

خطة " الترانسفير " لترحيل القرى والعشائر البدوية العربية في هذه المنطقة ، فاجتمع بقادة الهاغانا وقادة الكيبوتسات من أبرزهم اسحق غفيرتس في كيبوتس شيفاييم لترتيب أمر الترحيل .

وانتقل فايتس بعد ذلك لوضع بن غوريون في صورة الوضع فاجتمع به طالباً إليه الشروع في تطبيق مشروع " الترانسفير " لاستبدال العرب الفلسطينيين باليهود العرب المقيمين في أقطار الوطن العربي (أي بترحيل العرب الفلسطينيين إلى دول عربية يقيم فيها اليهود ونقل أعداد من اليهود إلى الكيان الإسرائيليالجديد) وبهذا تكون قد حلت مشكلة طرد السكان الفلسطينيين وتفريغ الأرض منهم بعد مصادرتها ووضع اليد عليها ، وذلك طبقاً لمخطط "الترانسفير " ذي الأثر الرجعي " Retroactive Transfer" الذي وضعه آباء الصهيونية الأوائل ، وفي مقدمتهم دايفيد بن غوريون قبل قيام " إسرائيل " في أواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعد انعقاد مؤتمر بال في سويسرا .

ويقول عزرا دانين أحد أقطاب مشروع "الترانسفير " لقد أضاف يوسف فايتس أحد أقطاب مشروع " الترانسفير " زخماً جديداً لتأييد مشروعه لدى إقناعه قيادة "البشوف" الاستيطاني اليهودي لاقتفاء أثر سياسة "الترحيل" Transfer Policy" حيال الفلسطينيين العرب إلى نهايتها .

لقد اتفق يوسف فايتس مسؤول ملف " الترانسفير " مع وزير الخارجية الإسرائيليآنذاك موشيه شاريت (شرنوك) على تسريع زخم " الترحيل " Transfer - هروب العرب - وتحويل هذا الأمر إلى إنجاز عملي وأمر واقع ، وكا لا بد من إطلاع بن غوريون على تفاصيل الخطة والحصول على الدعم المالي لتمويل هذا المشروع. وقد نص اتفاق فايتس شاريت على أنه بعد إنجاز عمليتي التفريغ والطرد Evacuation and Eviction [٣] تأتي عملية تبديل سكاني [نقل وجلب يهود من أقطار عربية يقيمون فيها مقابل طرد الفلسطينيين إلى هذه الأقطار].

أما أبرز الاقتراحات التي وضعتها لجان الترانسفير "Transfer committees" تحقيقاً لأقصى غاياتها في إنجاز عملية الترحيل وإعطائها الزخم الكبير وإشباعها بعد طرد أكبر عدد ممكن فهي :

(١) منع العرب من العودة إلى أماكنهم بعد طردهم.
(٢) مد ودعم استيعاب الفلسطينيين في الأماكن التي يطردون إليها في العالم العربي أو أي مكان آخر.

ولتحقيق هاتين الغايتين الهامتين جداً لا بد من انتهاج مجموعة من الأعمال والممارسات اللازمة لذلك :

(١) تدمير أكبر عدد من القرى العربية خلال العمليات العسكرية.
(٢) منع المواطنين العرب وبخاصة الفلاحين منهم من فلاحة أراضيهم وزراعتها ولا حتى جمع محاصيلها وقطف زيتونها واستخراج الزيوت منها حتى أثناء وقف إطلاق النار.
(٣) لا يعني إسكان المستوطنين اليهود في القرى والمدن العربية بعد طرد سكانها والاستيلاء عليها خلق حالة من التفريغ السكاني بل هو إسكان لها وتوطين فيها.
(٤) العمل على سن تشريعات وقوانين تحول دون عودة المطرودين الفلسطينيين بأي شكل من الأشكال.
(٥) تنظيم حملات دعائية تهدف إلى منع العودة لهؤلاء المهجرين.

والسؤال هنا ماذا كان رد دافيد بن غوريون كأبرز قائد يهودي في هذه المرحلة على اقتراحات لجان الترانسفير برئاسة يوسف فايتس. لقد كان رد دافيد بن غوريون أحد أصحاب مشاريع "الترانسفير" سريعاً حسبما جاء في أقوال فايتس :[٥] فقد وافق دافيد بن غوريون على كل ما جاء في الخطة T [hat is, Apolicy] من منطلق أنها سياسة لا يجوز التراجع عنها ولكن بن غوريون اعتبر أن هناك أولويات هامة لا بد من تنفيذها بأسرع[٦] ما يمكن وهي :

(١) تنفيذ المهام الموكلة إلى لجان "الترانسفير" وفي مقدمتها تدمير القرى وإسكان اليهود في المناطق التي يتم تفريغها في القرى والمدن العربية مباشرة وبلا تأخير. واعتبار ذلك جزءاً من الاستيطان اليهودي.
(٢) منع العرب من أي شكل من أشكال الفلاحة والزراعة.
(٣) تأجيل حل يوسف فايتس أنه الثاني من حزيران عام ١٩٤٨ وفق تقديرات لجان الترانسفير (لجان الترحيل) بلغ عدد القرى التي تم تفريغها من سكانها العرب في هذه المنطقة (١٩٠) تضم حوالي ٣٣٥ر٠٠٠ نسمة بينما يقدر عدد من طرد من الفلسطينيين في كل

المناطق ب (١ر١) مليون فلسطيني.

لقد حدد فايتس، دانن وساسون سياسة[٧] " الترانسفير" صراحة بالعبارات التالية تحديداً : إسرائيل يجب أن تسكن في غالبيتها باليهود قد يسمح بعدد قليل جداً من غير اليهود أن يبقوا فيها. وأن عملية اجتثاث العرب يجب أن تبقى الحل لقضية العرب في دولة إسرائيل ، وأنه من الآن فصاعداً يجب تحقيق هذا الهدف وفقاً لخطة الترحيل الرجعي "retro active Transfer" أي تطبيق هذه النظرية التي وضعها الآباء الأوائل والتي ما زال يمثلها دافيد بن غوريون خير تمثيل مترجماً إياه إلى حقيقة واقعة .

ويعترف فايتس صراحة أن بن غوريون ، برغم أنه لا يرغب أن يظهر أنه هو واضع خطط "الترانسفير"[٨] إلا أنه كان يوافق على كل إجراءات وممارسات " الترانسفير" وأنه (بن غوريون) فضل أن تتألف لجان "الترانسفير" من ثلاث مؤسسات هامة جداً تعتبر فاعلة في هذه العملية بحيث تضم ممثلين عن الصندوق القومي اليهودي ودائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية ووزارة الدفاع والدائرة المالية في الوكالة اليهودية لتمويل هذه العمليات. وإن العمل الأساسي لممثلي هذه اللجان : هو مراقبة تنفيذ تنظيف الأرض من السكان العرب الفلسطينيين حتى يصار إلى فلاحة حقولهم وزراعتها مباشرة بعد إخراجهم كي يتم إحلال المستوطنين اليهود محلهم كسكان لهذه القرى ، وبالتالي إنشاء حركة عمالية يهودية منظمة في كل منطقة يتم فها تفريغ الأرض من العرب. لقد فضل بن غوريون تدمير القرى على أي شئ آخر كي يتم منع العرب من عودتهم إلى قراهم ، وهذا من شأنه رفع صوت الدعوى (دعوى العرب إلى الهجرة والشتات) وتمهيداً لإرغام العرب على بيع أراضيهم في أي مباحثات قادمة.

لقد أراد يوسف فايتس من خلال توليه مسؤولية تنفيذ مشروع الترانسفير أن يغطي وجه بن غوريون القبيح بصفته صاحب السلطة المتنفذ في هذا المشروع الاستعماري الاستيطاني. لقد كان بن غوريون حريصاً جداً أمام اليهود كمستوطنين في داخل فلسطين وكجماعات تقيم في الكثير من أقطار العالم على الظهور بأنه هو مقيم الدولة العبرية وبانيها ، وأنه أمين على تحقيق أهدافها. لقد قال أحد قادة الجيش الإسرائيليوقائد لواء جولاني في الثالث

عشر من حزيران عام ١٩٤٨ أبراهام يوفي : "لقد كان واضحاً منذ البداية أن هناك اتفاقاً بيننا جميعاً حول مسألة تفريغ القرى وطرد أهلها منها وتدميرها ثم إعادة بنائها على شكل مستوطنات وكيبوتسات وإحلال اليهود فيها وأن ما جرى في منطقة مرج بن عامر لهو دليل قاطع على ذلك ، فقد دمرت قرى المرج العربية وأقيمت مكانها مستوطنات مثل "ميبوتس زرعين والكيبوتسات الأخرى في أراضي صندلة مقطوعة. ولعل المداولات والجدل الحاد العنيف بين دافيد بن غوريون ووزير الزراعة في حكومته " آهرون زيسلنغ " التي دارت حول التدخل المباشر والتورط لرئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون آنذاك في إعطاء أوامر الترانسفير وتنفيذ خطته بكل السبل دليل آخر على تنفيذ هذا المشروع الصهيوني على أرض دونما ثروة، وكذلك الحال بالنسبة لوزير الزراعة في حكومة بن غوريون الأولى مردخاي بن طوف الذي انتقد هو الآخر رئيس وزرائه على تشكيل مثل هذه اللجان التي تدعو صراحة إلى طرد الفلسطينيين وتدمير قراهم وإفراغها وإسكان مستوطنين يهود محلهم. وأنه حين حاول بن غوريون[٩] إنكار ذلك أمام وزرائه أجابه زيسلنغ قائلاً : ألم تقم عناصر الهاغانا بهدم القرية العربية (خربة الشركس) في منطقة الخضيرة بعد طرد أهلها منها يوم ١٥/نيسان/١٩٤٨ ، ولم يعترف أحد المسؤولين وهو موشيه غولدنبرغ بأن يوسف فايتس إنما ينفذ عمليات هدم القرى بأوامر مباشرة من (بن غوريون) وفقاً لمشروع الترانسفير في التقرير[١٠] الذي رفع إلى دافيد بن غوريون في ٢٦/ تشرين الأول/ ١٩٤٨م حول إنجازات عمل لجان " الترانسفير " بإشراف يوسف فايتس والذي ورد فيه أن عدد القرى التي تم ترحيل أهلها منها حتى هذا التاريخ بلغ (٣٠٠) قرية تم إسكان (٢٣٥) قرية منها بالمستوطنين اليهود. وأن بن غوريون كان يفضل أن يتم إسكان اللاجئين الفلسطينيين بعد طردهم في بلد عربي واحد لا في البلدان المحاذية لإسرائيل ، وأنه كان يفضل العراق ، وأنه كان يعارض إسكان اللاجئين الفلسطينين وإقامتهم في شرق الأردن بسبب قربها من فلسطين.

وأخيراً لا بد من التنبيه لحقيقة مهمةمشروع " الترانسفير" الذي يمثل بالنسبة للصهيونية وإسرائيل ذروة[١١] إرهاب الدولة بدءاً من نهاية ١٩٤٧ - ١٩٢٩م فقد أورد " بيني موريس" مؤلف كتاب "عام ١٩٤٨ وما بعد" جدولاً استقاه من معلومات حصل عليها من هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٨م أكد فيها

حتمية تنفي هذا المشروع دونما تردد وبكل أساليب الإرهاب والعنف القهري العنصري ضد العرب الفلسطينيين ، بحيث لم يبق -على سبيل المثال- من القرى العربية القائمة التي خضعت للاحتلال الإسرائيلي في منطقتي القدس وحيفا سوى أربع قرى هي : أبو غوش وبيت نوبا من منطقة القدس ، وفريني الفريديس وجزر الزرقاء البدويتاعي جنوب مدينة حيفا، دون أن ننسى التدمير الكامل لقرى صفد وبيسان وطبريا التي تقع عند مجرى نهر الأردن.

جدول (١)

عدد اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث الدولية حتى عام ١٩٥٨

القطر	في المخيمات	غير المقيمين في المخيمات	المجموع
قطاع غزة	١٣٤ر١٤٥	١٠٣ر٨٢٣	٢٣٧ر٩٦٨
الأردن	١٨١ر٢٦٠	٣٨٦ر١٠٩	٥٦٧ر٣٦٩
لبنان	٥١ر٢٨٦	٧٥ر١٩٩	١٢٨ر٤٨٥
سوريا	٢٠ر٩٧٣	٨٥ر٠٢٦	١٠٥ر٩٩٩
المجموع			١ر٠٣٧ر٨٢١

إن المتتبع للأحداث الدامية والعدوان المتكرر على الشعوب العربية بعامة والشعب الفلسطيني بخاصة في مدنه وقراه ومضاربه ومزارعه ومؤسساته ومرافقه ، وما أبداه الفلسطينيون من مقاومة شرسة للمشاريع الاستعمارية والمخططات الصهيونية المشتركة منذ مطلع العشرينات دفاعاً عن هويته العربية ومعتقداته ومقدساته الإسلامية والمسيحية ، لا بد له أن يتيقن من حقيقة ممارسة المنظمات الإرهابية اليهودية (الهاغانا ، لحي ، واتسل) لمختلف أشكال الإرهاب وصنوفه ، أولاً بالتنسيق مع سلطات الانتداب البريطاني حتى الرابع عشر من أيار عام ١٩٤٨ مع خروج القوات البريطانية من فلسطين وتسليمها لقمة سائغة للقيادة الصهيونية اليهودية في فلسطين - مجلس الدولة المؤقت - بعد استكمال نسيج المؤامرة الكبرى بغية مواصلة النهج الإرهابي بصورة ووتيرة أشد عنفاً بعد قيام إسرائيل مباشرة ليشمل أقطاراً عربية أخرى . وللتدليل على هذه الثوابت وتحديد الوقائع والحقائق على الأرض تاريخاً ومكاناً ونمطاً لا بد من العودة إلى الوراء إلى الأنظمة

والقوانين التي شنتها سلطات الانتداب البريطاني ، والتي وظفت بمجملها لقمع المقاومة العربية الفلسطينية وإجهاض نضالات الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٩٣ - ١٩٣٩) وبخاصة ما يعرف بإضراب الـ (٣٦) – (١٩٣٦) الذي كرس جله للتصدي للمشاريع الصهيونية في الهجرة والاستيطان والاستيلاء على الأراضي والممتلكات العربية بأساليب وطرق تآمرية ملتوية ، ففي عام ١٩٣٦ ، أصدر المندوب السامي البريطاني قانوناً خاصاً – نظام الطوارئ – لسنة ١٩٣٦[١٢] بمنح سلطات الانتداب البريطاني صلاحية اتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة الثورة ، وفي عام ١٩٣٧ عندما بدت الثورة قادرة على الصمود والاستمرار ، اتضح لهذه السلطات المختلفة أن الصلاحيات التي ينص عليها نظام الطوارئ لسنة ١٩٣٦ لم تكن كافية للتصدي لها ، ومتحت الحكومة البريطانية سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين صلاحيات استثنائية واسعة لسحقها . وحملت تلك الصلاحيات عنوان مرسوم الدفاع عن فلسطين[١٣] لعام ١٩٣٧ الذي خول المندوب السامي البريطاني في فلسطين بموجبه ، "وبمحض إرادته المطلقة أن يصدر من الأنظمة ما يراه ضرورياً أو قياسياً لتأمين السلامة العامة والدفاع عن سلطة الانتداب في فلسطين والمحافظة على النظام العام وقمع العصيان والتمرد والثورة والفتنة على حد تعبيرها وصيانة المؤن والخدمات الضرورية لمعيشة الأهلين" ، كذلك نصت المادة نفسها على أن للمندوب السامي الحق في أن يصدر بموجب ذلك المرسوم ، أنظمة تنص على صلاحية محاكمة الأشخاص الذين يخالفونها أمام المحاكم العسكرية "التي قد تشكل بموجب أنظمة الدفاع سواء أوقعت تلك الجرائم قبل تشكيل تلك المحاكم أم بعده" ، إلى جانب منع تقديم استئناف على قرارات تلك المحاكم ، لأنه لا يجوز "تحدي تلك الأحكام والقرارات والإجراءات أمام أية محكمة (أخرى) من المحاكم أو من قبلها على أي وجه من الوجوه" . كما نص المرسوم أيضاً على أن للمندوب السامي بموجب الأنظمة التي يصدرها ، الحق في الإعلان عن تعليمات تتضمن أحكاماً بشأن اعتقال الأشخاص وإبعادهم من فلسطين أو منعهم من الرجوع إليها ، وكذلك وضع اليد على الأموال والعقارات أو الإشراف عليها ، بما في ذلك "استملاك أي مال ...والقيام بأية أشغال على أية أرض من الأراضي (بما في ذلك هدم الأموال إتلافها وإزالتها)" ، أو فرض الغرامات ، ومصادرة الأملاك وإتلافها كإجراءات تأديبية . ونصت المادة (٦) ، من المرسوم أيضاً ، على أنه يجوز

للأنظمة التي يسنها المندوب السامي أن "تعدل أي تشريع أو توقف العمل بأي تشريع وأن تقر سريان أي تشريع مع إجراء تعديل فيه أو بدون ذلك" ، وأن "كل حكم من أحكام أي تشريع قد يتنافى وأحكام أي نظام من أنظمة الدفاع أو أي إقرار مرسوم أو نظام صادر بمقتضاه يبطل مفعوله بمقدار ما فيه من ذلك التناقض" . كما سمح للمندوب السامي أيضاً بموجب المادتين ٧ و ١٢ من المرسوم ، تحويل صلاحياته أو جزء منها إلى قائد الجيش العام (جيش الانتداب البريطاني في فلسطين) ، بالإضافة إلى أنه "لا يجوز البحث في صحة الأحكام الواردة في أي مستند يستدل منه أنه ... وضع بموجب مرسوم الدفاع ، أمام أية محكمة وعلى أي وجه من الوجوه" .

وباختصار ، منح ذلك المرسوم سلطات الانتداب البريطاني صلاحية القيام بأي عمل في فلسطين ، تشريعياً كان أم تنفيذياً ، مهما بلغت شدته وغرابته ، بينما لا يجد السكان أي طريقة أمامهم للاعتراض على اتخاذ تلك الإجراءات ، أو الطعن بها ، أو التخفيف من وقعها ، واستناداً إلى تلك الصلاحيات التي منحها له مرسوم الدفاع المذكور ، نشر المندوب السامي البريطاني في فلسطين نظام الدفاع (المحاكم العسكرية) لسنة ١٩٣٧[١٤] الذي كان يعدل من وقت إلى آخر بإضافة مواد جديدة عليه ، حتى استبدل بنظام الدفاع لعام ١٩٣٩[١٥] الذي تعرض هو الآخر لتعديلات وإضافات بحسب ضرورات تصفية الثورة الفلسطينية . وبموجب هذه الأنظمة ، نفذت سلطات الانتداب البريطاني أحكام الإعدام بالكثير من الثوار العرب إلى جانب أولئك الذين قتلوا أثناء الثورة في صدامات مع الجيش البريطاني ، بالإضافة إلى اعتقال الآلاف من السكان العرب في فلسطين ، ونفي الكثير منهم ، ومصادرة أملاكهم ، ونسف بيوتهم . وبرغم توقف سلطات الانتداب البريطاني مؤقتاً عن استخدام تلك الأنظمة بعد أن ساد الهدوء فلسطين فقد عادت إلى استعمالها مرة أخرى بعد فترة قصيرة من نشوب الحرب العالمية الثانية من ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ . وفي هذه الأثناء ، استمر تطوير أنظمة الطوارئ وتعديلها حتى نشرت مجدداً في عام ١٩٤٥ بالصورة التي لا تزال قائمة عليها حتى اليوم في الكيان الإسرائيلي، إلا أن السلطات البريطانية كالعادة استمرت في إدخال التعديلات عليها حتى عام ١٩٤٧ . وإذا كان مؤتمر نقابة المحامين اليهود في فلسطين الذي عقد في تل أبيب في ٧ شباط (فبراير) عام ١٩٤٦ باشتراك (٤٠٠) محامٍ قد شجب بنود أنظمة الطوارئ لعام ١٩٤٥م قبل قيام الكيان الإسرائيليلتمرير

العمليات الإرهابية الصهيونية وتنظيم عمل المؤسسات اليهودية (لليشوق) لحركة الاستيطان فوق الأرض الفلسطينية وتنفيذ مخططاتها في بناء البنية التحتية للمشروع الصهيوني ، إلا أنه بمجرد الإعلان عن قيام إسرائيل لم تقف تلك القوانين عند الحد الذي وصلت إليه في عهد الانتداب البريطاني البغيض بل استخدمها النظام الجديد (الكيان الإسرائيلي) بصورة أشد بشاعة مما كان عليه الحال في السابق ، فبين ليلة وضحاها غير قادة هذا النسيج الاحتلالي الاستعماري جلودهم وتنكروا لكل ادعاءاتهم الرخيصة والزيف المقنع السابق الذي استخدموه وسيلة في هذه النظم التي تسلب المواطن حقوقه الإنسانية الأساسية ، بل على العكس من ذلك طور المحامون العبريون أنظمة الطوارئ لتصبح أشد قسوة وأكثر فتكاً بالمواطنين العرب الفلسطينيين ممن تبقوا على أرضهم بعد طرد الغالبية العظمى من شعبهم ، فقام هؤلاء المحامون والمستشارون بتشعيب تفسير هذه القوانين والأنظمة لتصبح أكثر ملاءمة لأحكام الدولة العبرية وتشريعاتها فاتسعت صلاحيات السلطات الإسرائيلية ضد المواطنين العرب فقط ، وازداد قادة الكيان الإسرائيلي تمسكاً بالجوانب التي تخدم مصلحة الإرهاب الصهيوني الواردة في هذه الأنظمة كالطرد والترحيل ومصادرة الأراضي والممتلكات ، بينما من جوانب أخرى ألغيت التشريعات الخاصة بمنع الهجرة اليهودية غير الشرعية إلى فلسطين والتشريعات الخاصة بتسجيل الأراضي ، وقد ورد ذلك في المواد (١٣ - ١٥) من قانون الهجرة لعام ١٩٤١م وفي المواد ١٠٢ - ١٠٧ من أنظمة الطوارئ (الدفاع) لعام ١٩٤٥م ، فقد وقف دافيد بن غوريون[١٦] أمام مجلس الدولة المؤقت يبلغه إلغاء القوانين والأنظمة التي تمس صميم الكيان الصهيوني في فلسطين الذي يقوم أصلاً على الهجرة ومصادرة الأراضي لصالح التوسع في العمل الاستيطاني اليهودي .

ولعل أبرز المواد التي تمسكت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ الوهلة الأولى التي بسطت فيها نفوذها على تلك التي تخولها فرض حصار شديد على المواطن الفلسطيني والحد من تحركه خشية مقاومته للاحتلال الجديد مع التركيز على مصادرة الأراضي بإخضاع مساحات كبيرة من الأرض العربية لسيطرة الجيش الإسرائيلي واعتبارها أراضي مغلقة تمهيداً للاستيلاء عليها بحجة الأمن . ولتحقيق هذا الهدف الصهيوني الاستراتيجي كان لا بد من تفعيل واستخدام النظام التقليدي في السيطرة الكاملة على الشعب

الفلسطيني (١٥٠.٠٠٠ فلسطيني) على مساحة تتراوح حوالي (٢١) ألف كم٢ ، أي اتباع نفس أسلوب سلطة الانتداب البريطاني في قهر الشعب الفلسطيني على مدى ثلاثين عاماً ١٩١٨ - ١٩٤٨م ، فكان هذا النظام هو الحكم العسكري الذي مَثَّلَ وشكل عبر ممارساته الغارقة في العنصرية والشوفينية واللاإنسانية دولة في داخل دولة . وذلك بحكم صلاحياته في التشريع والقضاء والتنفيذ . وهكذا فإن أي إجراء أو عمل ينفذه الحكم العسكري تعزوه هذه السلطة لأسباب أمنية ولاعتبارات سلامة الدولة ، حيث أن مسؤولية المحافظة على مصالح الدولة العليا باتت ملقاة على عاتق الحاكم العسكري في حدود منطقته .

أما أبرز مجالات تطبيق الحكم العسكري صلاحياته دونما تردد أو حرج فهي على وجه التحديد تلك المنصوص عليها في النصوص الواردة في أنظمة الدفاع (الطوارئ) لعام ١٩٤٥م ، المواد :

(١٠٩) تقييد تنقل الأفراد، و (١١٠) الرقابة البوليسية، (١١١) الاعتقال الإداري ، و (١٢٤) منع التجول، و (١٢٥) الخاصة بالمناطق المغلقة من قبل الجيش وتصاريخ التنقل ، وأما أخطر القواعد القانونية التي ارتكز عليها الحكم العسكري في بداية تكوين جهازه التعسفي فهي أنظمة الطواري (مناطق الأمن) رقم ٥٧٠٩ لعام ١٩٤٩[١٧] التي شنها وزير الدفاع الإسرائيليوأخذ الكنيست بعد ذلك يمدد مفعولها من حين لأخر بقوانين خاصة بذلك ، وتمنح هذه الأنظمة وزير الدفاع صلاحية على درجة كبيرة من الخطورة والإرهاب على مستوى الدولة تلك هي طرد السكان (العرب) الذين يسكنون في مناطق الأمن هذه بصورة دائمة إلى خارج مناطق سكناهم ، وهذه الأنظمة تفرض على مناطق الأمن القيود نفسها التي تفرضها أنظمة الدفاع (الطوارئ) لعام ١٩٤٥م على المناطق المغلقة ، أي أنها تمنع الدخول إلى هذه المناطق أيضاً دون تصريح خطي من السلطة العسكرية .

وإذا كانت الصهيونية قد وضعت نصب عينيها احتلال[١٨] الأرض تحت ذريعة إنفاذ الأرض (غيئولات هكركاع) جنباً إلى جنب مع الدعوة إلى احتلال العمل أي حصر استغلالها والعمل فيها بأيدي اليهود فقط كركنين أساسيين من أركان سياسة الاستيطان الصهيوني بفلسطين ، وقد جاء الاقتراح الذي قدم إلى المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧ بشأن إقامة شركة

لاستملاك الأراضي في فلسطين باسم هكيرن هكيمث ليسرائيل (الصندوق القومي اليهودي Jewish National Fund) تتويجاً لأفكار وطروحات الاستعماريين اليهود من يطلق عليهم آباء الصهيونية الأوائل أمثال موسى مونتيفيوري وموسينه هس وكارل نينز وتيودور هرتس وماكس نرداو واحاد هعام ودافيد اهرون تموردون ودافيدين نموريون واسحق بن تسفي الذين لخص آراءهم يوسف فايتس[١٩] أحد أبرز قادة الاستيطان الصهيوني بفلسطين بقوله : ''ينبغي أن يكون واضحاً أن لا مكان لشعبين معاً في هذا البلد ... فإن تركه العرب أصبح واسعاً فسيحاً ، وإن بقوا أضحى فقيراً ضيقاً ... وإذا كانت عملية استملاك بعض المساحات من الأرض لا تقيم دولة ، فلا بد أن تقوم هذه الدولة دفعة واحدة ... ولا طريق أخرى (لذلك) سوى نقل السكان العرب (ترحيلهم) إلى الدول المجاورة - ونقلهم جميعاً ، فيجب ألا تبقىحتى قرية واحدة أو قبيلة واحدة ، بحيث يتم نقلهم إلى العراق وسوريا وحتى إلى شرق الأردن'' لقد اعتبر المواطنون العرب الفلسطينيون وبخاصة الفلاحون منهم في نظر قادة الاستيطان الصهيوني مجرد "نواطير" نطروا - حرسوا - الأرض طيلة ألفي عام[٢٠] وحان الوقت الآن لتسليم الأرض إلىأصحابها بعد أن قبض الفلاحون أجرهم مقابل ذلك .... ''وعندما رد أحد الفلاحين (العرب)[٢١] على أقوال مدير في مديرية عقارات إسرائيل بقوله : كيف تنكرون ملكيتي: هذه الأرض هي ملكي ، ورثتها عن أبائي وأجدادي ولدي كوشان طابو (سند ملكية رسمي) ، أجابه المدير: نحن لديناكوشان طابو أهم ، لدينا كوشان من دان (في شمال إسرائيل) إلى ايلات (في الجنوب)'' . ''وعندما رد فلاح عربي آخر على مدير آخر : ماذا تعرضون علي ؟ هل ثمن أرضي (٢٠٠) ليرة فقط للدونم ؟ أجابه ذاك المدير : هذه ليست أرضك ، هذه أرضنا ، ونحن ندفع لكم أجرة "نِطارة"! أنتم لستم سوى "نواطير" نطرتم أرضنا ألفي سنة ونحن ندفع لكم أجركم ! وأما الأرض فهي أرضنا'' .

انطلاقاً من هذا التوجه نحو الاحتلال والسيطرة على مقومات وجود الشعب الفلسطيني فوق أرض وطنه عملت قيادات الاستيطان الصهيوني جاهدة إلى تنفيذ مشروعاتها لتهويد فلسطين أرضاً ووطناً وحضارة بكل السبل اللاشرعية مخالفة بذلك سائر القوانين والمواثيق والأعراف الدولية التي لا تجيز احتلال أراضي الغير[٢٢] بالقوة كما لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً (بند (٢) من المادة السابعة عشرة)[٢٣] الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان لعام

١٩٤٨م : فضلاً عن مخالفة الكيان الإسرائيلي للمادة (١) من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية لهذا الإعلان - الوثيقة التي تنص على أن : لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير ولها -استناداً لهذا الحق- أن تقرر بحرية كيانها السياسي ، وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وينص بند (٢) ولجميع الشعوب تحقيقاً لغاياتها الخاصة ، أن تتصرف بحرية في ثروتها ومواردها الطبيعية دون إخلال بأي من الالتزامات الناشئة عن التعاون الاقتصادي الدولي ، القائم على مبادئ المنفعة المشتركة ، ولا يجوز بحال من الأحوال حرمان شعب ما من وسائله المعيشية الخاصة .

ضربت إسرائيل عرض الحائط كل المواثيق والعهود الدولية في أعقاب نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ واتفاقيات الهدنة الهزيلة المبرمة بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية المجاورة ، وما جرته حرب حزيران من ويلات على الشعب الفلسطيني والشعوب العربية قاطبة حيث زادت رقعة الاحتلال الإسرائيليعلى حساب ما تبقى من الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة فضلاً عن أجزاء أخرى من الأرض السورية في الجولان والأرض اللبنانية في الجنوب اللبناني وصحراء سيناء حتى الضفة الجنوبية من قناة السويس ، كل ذلك مكن إسرائيل من فرض سيادة مطلقة على هذه الأراضي فأصبح في مقدورها الاستيلاء والمصادرة وانتهاك الحقوق وممارسة أقسى أساليب العدوان الوحشي في المناطق المحتلة وخارجها على طول الحدود العربية المشتركة معها دون تردد أو حساب لأي اعتبارات سياسية وعسكرية وإنسانية وقانونية محلياً وخارجياً .

وقبل أن ننتقل إلى توثيق الوقائع والحقائق عن صنوف الإرهاب المتعددة التي مارستها الصهيونية من خلال تنظيماتها المسلحة (الهاغانا - اتسل - لحي - شتيرن) في ظل الانتداب البريطاني (مرحلة الوطن القومي - وعد بلفور ١٩١٧ - ١٩٤٨) وحتى اللحظة التي نشهدها الآن من إرهاب الدولة ممثلاً بالجيش الإسرائيلي والمنظمات المتطرفة المسلحة من استيطانية ودينية ، لا بد أن نعرج قليلاً على نموذج آخر أكثر خطورة ألا وهو القضاء المبرم على أهم مقومات الوجود الفلسطيني على أرض وطنه (الاستيلاء على الأرض العربية التي تستخدم مصدر عيش رئيسي لا بديل عنه ، إضافة إلى استخدامها في التوسع العمراني لمواجهة الزيادة السكانية المتصاعدة في

صفوف المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل) . ففي آذار عام ١٩٤٨ شكلت منظمة الهاغانا لجنة للأملاك العربية في القرى لتعمل على الاستيلاء على أي ممتلكات عربية قد تقع في يد القوات الإسرائيلية . وفي نيسان (إبريل) من السنة ذاتها وبعيد احتلال مدينة حيفا عين "قيم يهودي على أملاك العرب في الشمال" ثم قيم آخر في مدينة يافا بعد احتلالها في (١٤) أيار عام ١٩٤٨ ، ثم أنشئت دائرة خاصة باسم "دائرة أملاك العرب" مهمتها مراقبة كل الأملاك العربية التي تقع في يد المحتلين إلى أن تم تعيين قيم عام على أموال الغائبين التي كانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد أصدرتها في حينه لضبط وتنظيم إجراءات الاستيلاء على كل الأملاك العربية الواقعة في قبضتها . وبرغم أن هذا الوضع بقي ذا طابع مؤقت إلا أن ذلك لم يمنع هذه السلطات بمختلف دوائرها ومؤسساتها (الكيرن كيمث) - الصندوق القومي لإسرائيل - ولشركات استملاك الأراضي الصهيونية وسلطة التعمير والإنشاء وشركة عميدار لإسكان المهاجرين اليهود وغيرها من الاستيلاء على أملاك اللاجئين العرب وأراضيهم وتحويلها إلى المستوطنات اليهودية والمؤسسات الداعمة حتى عام ١٩٥٠ لدى إقرار الكنيست في منتصف آذار من هذا العام ما يعرف بقانون أموال الغائبين -٥٧١٠ - ١٩٥٠[٢٤] الذي كما أسلفنا عين بموجبه قيم عام على أموال الغائبين اعتبر المالك الشرعي لكل أملاك الغائبين (اللاجئين العرب) ، هذا القانون الذي اعتبر وسيلة لنقل هذه الأموال والممتلكات إلى سلطة التعمير والإنشاء بموجب قانون أخر أقرته الكنيست في شهر آب من عام ١٩٥٠ التي كانت تقوم بدورها بتحويل ملكية الأراضي من هيئة إسرائيلية إلى أخرى وتسليمها للمستوطنات اليهودية أو الأفراد أو المؤسسات لاستغلالها ، وهكذا بلغت مساحة ما تم تحويله من ملكية الأراضي العربية الفلسطينية بموجب قوانين الاحتلال الإسرائيلي المتعاقبة حوالي ١٥.٠٢٥.٠٠٠[٢٥] إضافة إلى ٣.٥٧٠.٠٠٠[٢٦] امتلكتها الكيرن كيمث في عهد الانتداب بموجب قوانين تحايلية استغلتها المؤسسات الصهيونية بالتواطؤ مع سلطات الانتداب البريطاني بدءاً بأول مندوب سامي صهيوني بريطاني (هربرت صموئيل) كما أسلفنا وانتهاءً بعملية خروج قوات الانتداب البريطاني قبل موعدها لتسليم فلسطين لقمة سائغة لمجلس الدولة العبرية الموحد ، وهكذا غدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مسيطرة على ٩٠%[٢٧] من مساحة فلسطين الاجمالية

ليطلق عليها فيما بعد وفق المصطلح الصهيوني - الإسرائيلي"أراضي الأمة" .

أما على الصعيد الإرهابي وإن كنت لا أستطيع في هذه العجالة إدراج كل الممارسات والعمليات في داخل الوطن الفلسطيني والعالم العربي وتسجيلها ، إلا أنه يمكنني من إلقاء الضوء على بعض هذه الأشكال لا سيما وأن إسرائيل من خلال إرهاب الدولة ماضية في نقضها لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ في موادها وبنودها ٣٢ - ٣٣ - ٤٩ - ٥٣[٢٨] وهي بهذا تنتهك يومياً هذه الاتفاقيات وتضطهد الأبرياء بلا حساب ، فتمارس العقوبات الجماعية ، وتعتقل العشرات والمئات، وتقوم بإخلاء المنازل ونسفها بالديناميت أو بالقصف جواً بالطائرات ، إضافة إلى إبعاد العائلات وحرمانها من وطنها وبخاصة في المدينة المقدسة سعياً إلى تهويدها كلياً .

نموذج مختارات من الإرهاب المنظم وإرهاب الدولة من عام ١٩٢٠ حتى نهاية عام ١٩٩٧

الرقم	الجهة التنظيم /الدولة	شكل الممارسة العملية	التاريخ	الموقع	الاضرار والخسائر با
٠١	الهاغانا/بزعامة زئيف جابوتنسكي	الهجوم على المقدسات الإسلامية في القدس أثناء عيد فصح اليهود	٤- ١٩٢٠/٤/٦	الحرم القدس الشريف	صد المهاجمي ٠من عصابة الهاجانا وقتل وجرح (٢٠٠ عنصر منهم
٠٢	المستوطنون اليهود والجيش البريطاني بأمر من المندوب السامي الصهيوني هربت صموئيل	مهاجمة القرى العربية في وادي الأردن والجليل	١٧- /٤/٢٦ ١٩٢٠	وادي الاردن الشمالي والجليل مستوطنات ايبلت هشاحر دغانيا (ب) وملحاميا	تهجير العشائ والقرويين الع من غور بيس وجنوب طبر
٠٣	المندوب السامي اليهودي البريطاني هربرت صموئيل يطلق سراح جابوتنسكي بعد توليه السلطة يوم ١٩٢٠/٧/١	اطلاق سراح جابوتنسكي برغم إدانته بالسجن لمدة (١٥) عاماً بالأشغال الشاقة	١٩٢٠/٧/٧		
٠٤	مجموعة تل حي بقيادة المستوطن يوسف ثرومبلدور بدعم عسكري بريطاني فرنسي بموجب اتفاقية سان ريمو	مهاجمة قرية المطلة وعشائر الغوارنة في الغور الشمالي عند الخالصة وعلى طول الحدود بين المطلة ورأس الناقورة	٢/٢٥ - ١٩٢٠/٣/٣	المطلة والخالصة في الجليل الأعلى	مقتل المستوط يوسف ترومي مع خمسة من مجموعته
٠٥	القوات البريطانية والكتيبة العبرية يتعاونان على مهاجمة القرى العربية واعتقال العشرات من الأهلين الفلسطينيين منذ ٣/٢٨ - نهاية أيار عام ١٩٢١	مهاجمة القرى العربية وفرض العقوبات الجماعية على مواطنيها الفلسطينيين بسبب المظاهرات التي نظموها احتجاجاً على الهجرة اليهودية وإقامة المستوطنات اليهودية والاستيلاء على	من ٣/٢٨/ ١٩٢١ إلى نهاية أيار	في القدس وحيفا وملبس	مقتل عربيين فلسطينيين وا العشرات من الفلسطينيين م القدس حتى ي هذا

			الاراضي الفلسطينية وبسبب زيارة وزير المستعمرات البريطانية ونستون تشرتشل لتشجيع الاستيطان اليهودي		
٠٦	تنظيم يهودي متطرف يقوم بقتل الدكتور يعقوب إسرائيل دي هان	اغتيال الدكتور يعقوب إسرائيل دي هان لمواقفه المغايرة للفكر الصهيوني	٣٠ حزيران عام ١٩٢٤	في القدس على طريق يافا	اليهود المتدينو يضعون الدكت هان في مصا الأبار ويعتبر العمل أو حادث اغتيال سياسي يهودي من قبل العصابات الي في فلسطين

الهوامش

1- see " 1948 And After" Israel and the Palestinian Benny Morris – 1990 Page 2-3-4 .

2- Lreutentant – calonel Yitzak Rabein – Operation Dani head of operations Issued the fallouing orden : " The Inhabitants of Lyda muat be expelled quicklu leithout attenton to age " .

٣- قتل في ساحة الجامع والمدينة (٢٥٠) مواطناً فلسطينياً بعد أن شرعوا بمقاومة القـوة اليهوديـة الغازية.

٤- ص (١٠٢) من كتاب عام ١٩٨٤ وما بعد / بيني موريس عـام ١٩٩٠ كلارينـدن بـرس / اوكسفورد .

5- 1948 and After - Benny Morris - 1990 - Page 106.

6- 1948 and After - Benny Morris - 1990- oxford Page 105.

٧- المرجع نفسه ص (١٠٥) أيضاً.

8- 1948 and After Israel and The Palestinians Page (106).

9- "1948 and After - Yosef Weitx and the Transfer" Committees .

10- 1948 and after – Yosef Weitx and the Transfer " Committees – page 134-135 .

11- 1948 and after - Benny Morris "Page 218 - 225"

*صحفي في صحيفة الدستور

*باحثة غير متفرغة في مركز دراسات الشرق الأوسط

(١) الاتفاقية مؤقتة لأن البرلمانات الوطنية الخمسة عشر لم تكن قد صادقت على اتفاقيـة الشـراكة الأكثر

١. الوقـائع الفلسـطينية - الملحـق رقـم (٢) للعـدد ٥٨٤ ، ١٩٣٦/٤/١٩ ، ص٣٦١ .
٢. المصدر نفسه ، الملحق رقم (٢) للعدد ٦٧٥ ، ١٩٣٧/٣/٢٤ ، ص٣١٣ .
٣. الوقـائع الفلسـطينية - الملحـق رقـم (٢) للعـدد ٧٣٧ ، ١٩٣٧/١١/١١ ، ص١٣٨٧ .
٤. الوقـائع الفلسـطينية ، الملحـق رقـم (٢) للعـدد ٩١٤ ، ١٩٣٩/٨/٢٦ ، ص٧٧٥ .
٥. الجريدة الرسمية (بالعبرية) ، رقم (١) ، ١٩٤٨/٥/١٤ ، ويجدر ذكره أن قوانين الطوارئ هذه تمتد على عشرات الصفحات وتضم (١٤) فصلاً فيها (١٥٠) مادة معظمها طويل ومعقد ويحتوي على بنود مختلفة .
٦. "الوقائع الإسرائيلية" كتاب القوانين ١٧ ، ١٩٤٩/٨/٢ ، ص١٨٤ .
٧. يوسف فاينتس ، (يوماني فئفورتي لبانيم) يومياتي ورسائلي إلى الأولاد / تل أبيب ، مساده ، عام ١٩٦٥ ، المجلد الثاني ، ص١٨١ .
٨. صبري جريس - العرب في إسرائيل - الطبعة الثانية - مؤسسة الدراسات الفلسطينية / بيروت .
٩. أبو (المحامي حنا نقاوة) - الاتحاد - حيفا ١٩٦٦/٧/١٥ .
١ الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة (١) - بند(١) +(٢) الأمم المتحدة - إدارة شؤون الإعلام عام ١٩٨٤ .
٢ صبري جريس / العرب في إسرائيل / الطبعة الثالثة / بيروت عام ١٩٧٣ / مؤسسة الدراسات الفلسطينية ص١٣٥ - ص١٣٩ .
٣ يوسف فايتس ، (يومياتي) ... المصدر السابق ، المجلد الثالث ، ص٣٤٣ - ص٣٤٥

4 - Don peretz , Israel and the palestine Arabs , p.p. 168 - 187 / Roney E. Gatobay , A political Study of the Arab - Jewish eonflict : (Geneve , Librairie E. Droz , paris 1959 .

٥ الوقائع الإسرائيلية كتاب القوانين رقم ٣٧ ، ١٩٥٠/٣/٢٠ ، ص٩٨ .
٦ . Israel Government Year book 5715 (1954) , p. 113
٧ اهرون ليسكوفسكي (لابيش) ، الغائبون الحاضرون في إسرائيل (همزراح هحداش) عام ١٩٦٠
عنصرية إسرائيل - د. إسرائيل شاحاك - دمشق ، دار طلاس للدراسات

والترجمة ـ الطبعة الأولى عام ١٩٨٨ ، ص٣٢٨ .

*

الترجمات والتقارير

١. تقرير "التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط"
٢. ترجمة : "كيف لأوروبا أن تضغط على إسرائيل"

(١)
ندوة التوجهات الغربية تجاه الإسلام السياسي

محمد الجيوسي*

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان ندوة في الجامعة الأردنية بعنوان " التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط " بالتعاون مع كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجامعة الأردنية ، وذلك في ١٩٩٨/١١/٢٣، وقد امتدت الندوة على مدى خمس جلسات تناول الباحثون خلالها أربعة محاور رئيسة، وشارك في هذه المحاور إثنا عشر باحثاً من ثمانية دول عربية وأجنبية هي : الأردن ، مصر ، العراق ، السودان ، أمريكا ، بريطانيا ، فرنسا .

وقد عقدت الندوة بحضور لفيف من الأكاديميين والسياسيين والخبراء العرب، وشارك في مناقشتها وحضور الجلسات عدد من الرموز العلمية والسياسية وبلغ مجموع الحضور مائة وعشرين شخصاً .

تضمن **حفل افتتاح** الندوة ثلاث كلمات **للأستاذ الدكتور حسن عبد القادر صالح عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية** .. أكد فيها على أن الندوة تهدف إلى دراسة التحولات في نظرة الغرب نحو ظاهرة الإسلام السياسي في الشرق الأوسط ، واستشراف مستقبل العلاقة بين الغرب والمجتمعات الإسلامية في ظل تنامي الإسلام السياسي ، وأعرب عن أمله في أن تتوصل الندوة إلى ملامح رؤية سليمة لما ينبغي للغرب التعامل من خلاله مع الإسلام السياسي في إطار من التعاون والإيجابية المتبادلة .

وكانت الكلمة الثانية **للأستاذ جواد الحمد، نائب رئيس الندوة ، والناطق باسمها ، ومدير مركز دراسات الشرق الأوسط** .. حيث أشار فيها إلى التداخل الحضاري بين الأمة العربية الإسلامية من جهة والغرب من جهة أخرى في جوانبه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية على مر العصور .. وذلك بالرغم مما اعترى التاريخ المشترك من حروب وقتال واستعمار، كما هو حال التاريخ الحديث .

---

*صحفي في صحيفة الدستور

ولفت الانتباه إلى أن الأمة تمتلك العديد من المقومات التي تؤثر على مدى نجاح الحضارة الغربية الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في طبيعة العلاقات القائمة لمصلحة علاقات أكثر ديمومة .. وأكثر عمقاً وعدلاً وإنصافاً .

وأوضح السيد الحمد حرص اللجنة التحضيرية للندوة على مراعاة التنوع والتكامل في البحث.. ، ووضع كل الرؤى أمام صنّاع القرار والباحثين .. وأعرب عن أمله في أن تحظى هذه الأفكار بالمناقشة والنقد الذي يزيدها عمقاً وموضوعية .

أما الكلمة الثالثة فكانت **للأستاذ الدكتور وليد المعاني رئيس الجامعة الأردنية وراعي الندوة،** أظهر فيها الحاجة إلى مثل هذه الندوات لقراءة التجارب والتطورات في المجتمعات الإسلامية ، ودراسة توجهات الإسلام السياسي في الشرق الأوسط تجاه الغرب، والتحولات في النظرة الغربية نحو هذه الظاهرة ، وفقاً للمعطيات الواقعية .

وأبرز في كلمته أهمية الجامعات ومراكز الدراسات والمتخصصين والباحثين في تعزيز الفهم الإسلامي السليم وتوسيع دائرته .

وفي **الجلسة الأولى** التي ترأسها **الأستاذ محمود الشريف رئيس التحرير المسؤول لصحيفة الدستور ووزير الإعلام الأسبق** ، قدم كل من الأستاذ الدكتور جراهام فولر الباحث المشارك في مؤسسة راند (RAND) الأمريكية، والدكتور إبراهيم أبو عرقوب أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية ورقة تتناولت " التحولات في علاقة الغرب بالإسلام والمسلمين خلال القرن العشرين" .

وقال **الدكتور جراهام فولر** إن القرن العشرين جاء بتغيرات سلبية وإيجابية في العلاقات بين المسلمين والغرب بسبب العلاقات السابقة واللاحقة لفترة الاستعمار ، وأبرزها :

- الاستعمار ، حيث لعب الإسلام دوراً ضد الهيمنة الغربية .
- إقامة إسرائيل ، وهو العامل الرئيسي للصراع والمؤثر البالغ التأثير على العلاقات الإسلامية الغربية .
- استمرار السيطرة الغربية السياسية والثقافية واعتبار الإسلاميين أنَّ حكوماتهم في أيدي الغرب ، وبخاصة في منطقة الخليج .
- إعجاب المثقفين العرب الذين درسوا في الغرب بالحضارة

الغربية .

- إعجاب الغرب أثناء فترة الحرب الباردة بالقوى الأخلاقية الإسلامية سلاحاً ضد الشيوعية .
- قبول الإسلاميين نعيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وظهور اتجاه للإطاحة بالحكم الفاسد الظالم .
- قبول الغرب سيادة الدول الإسلامية وتكاملها مع النظام العالمي مما يؤدي لمزيد من التعاون وتحسن العلاقات .
- تقبل المهاجرين المسلمين في الغرب لكثير من مظاهر الحياة الغربية وأفكارها ، مما يؤثر ببطء على مجتمعاتهم الأصلية وعليهم .
- زيادة عدد الغربيين والإسلاميين الذين يرون أهمية التقارب الرسمي بين الإسلام والمسيحية، وظهور فكرة " التقاليد الإبراهيمية المشتركة " للجمع بين الإسلام والمسيحية واليهودية .

وأوضح إنَّ زيادة حدة التوتر في العلاقات الإسلامية الغربية يتطلب من الغرب التفكير العميق في الأفكار والاتجاهات الإسلامية .

كما أكد أن المواجهة بين العالم الإسلامي والغربي سوف تتغير عند تلبية شرطين : الأول تحقيق تحرر سياسي وديمقراطي في العالم الإسلامي يعطي صوتاً للشعوب للمشاركة في القرارات السياسية، والثاني أن يضع مهندسو النظام العالمي الجديد في اعتبارهم اهتمامات البلدان الأخرى في إدارة المشكلات العالمية ، مما سيساعد على التصرف البناء لشعوب الشرق الأوسط ، وأوضح أن على العالم غير الغربي الاعتراف بأن الغرب لم يخترع " المعاصرة " لأن مشكلات المعاصرة والحداثة تواجه الجميع.

أما **الدكتور إبراهيم أبو عرقوب** فقد قال أن الدراسات الغربية " الأمريكية " للإسلام السياسي بدأت في أعقاب قيام الثورة الإيرانية الإسلامية عام ١٩٧٩ .. وأزمة الرهائن في السفارة الأمريكية .. ولم يكن الإسلام قبل هذا التاريخ محل اهتمام (الغرب الأمريكي) كقوة سياسية ودينية واجتماعية وديمغرافية قادرة على التغيير والتحدي والوقوف في وجه الظلم .

وأوضح أن الغرب ومنذ أوائل الثمانينات قام بتأسيس مراكز الدراسات والمجموعات البحثية، وعقد المؤتمرات، وألف الكثير من الكتب والبحوث عن الصحوة الإسلامية وخصائصها وأهدافها العديدة ، وأنه قد

انطلق في دراساته هذه من خلفية وفكرية استشراقية أوروبية للسيطرة على الشرق العربي والإسلامي، "وإعادة تشكيل العقل المسلم"، وقد بلغت هذه الدراسات " ذروتها " في التسعينات، وتميزت في هذا العقد بالهجوم المباشر على الإسلام عقيدة وشريعة ونظام حياة تحت غطاء علمي وأكاديمي وموضوعي من أجل رسم صورة قاتمة ومشوهة وبغيضة للإسلام والمسلمين في العالم . وأضاف أن الوعي الغربي للصحوة الإسلامية العالمية هو وعي مزيف وسلبي. واستعرض الدكتور أبو عرقوب في ورقته مفهوم "الأصولية" من حيث تاريخها .. مشيراً إلى جذر مفردة "الأصولية" التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٠٩.. وأطلقت على الحركة البروتستانتية في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية .. وامتدادا لها فقد أنشئت الجمعية المسيحية الأصولية العالمية .. وهي بذلك تعني التمسك بأصول الدين المسيحي .. وتؤمن بالعصمة الحرفية للكتاب المقدس "الإنجيل " ويدعي أفرادها التلقي المباشر من الله ويعادون التفكير والعقل العلمي .

ولذلك فإن "الأصولية الإسلامية" لدى الغرب تعني العودة للماضي، والانغلاق الفكري، وعدم التسامح ، والتخلف ، والتعصب ، ومعاداة العقل والعلم والعصرنة والتطور والتقدم ، والعنف، والتطرف ، وإهانة المرأة وطمس شخصيتها في المجتمع ..! بينما الأصولية في الإسلام تعني التمسك بأصول الدين، والأصوليون هم العلماء المختصون بعلم أصول الفقه أو أصول الدين .. فـ"الأصولية " في الإسلام مصطلح محبب وإيجابي .. ولكن الغربيين استخدموه في غير معناه .. وفي إطار تعميم خاطئ وسلبي ومشين أطلقه الغرب على الصحوة الإسلامية حيث قالوا .. أنها النسخة الكربونية للحركة الأصولية الغربية المعادية للعقل والعلم والتقدم، والتي تتسم بالعزلة والانغلاق والتحجر العقلي والعنف والتطرف في تحقيق أهدافها .

واستعرض الباحث في ورقته العديد من المفاهيم الخاطئة لدى الغرب عن الإسلام ودوره في الحكم، مشيراً إلى أن بعض ذلك عن جهل وبعضه عن تقصير ونية سيئة مبيتة، ومن أبرز ما ذكر ، مفهوم "الأصولية" ، و "الصحوة الإسلامية".

وقد فند الدكتور أبو عرقوب العديد من الاتهامات الموجهة إلى الإسلام والمسلمين "في العصرنة والديمقراطية الخ .."

وأوضح الدكتور أن كثيراً من الأحداث المنسوبة إلى الإسلام

والمسلمين لا صلة لهم بها، فهي غالباً ما تكون مدفوعة بدوافع علمانية واقتصادية واجتماعية واستعمارية وصهيونية، لافتاً الانتباه إلى افتقار الخبراء والعلماء المختصين في الدراسات الشرق الأوسطية والإسلام إلى المعرفة المتعمقة بحاضر العالم الإسلامي . ودعا في ختام ورقته إلى فريد بحث وعمق فهم من قبل الغربيين للصحوة الإسلامية وظاهرة الإسلامي السياسي .

وفي الجلسة الثانية التي ترأسها الأستاذ الدكتور سليمان عربيات رئيس جامعة العلوم التطبيقية قدم كل من الأستاذ الدكتور سعد ناجي جواد أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد ، والدكتور فرانسوا برجيه مدير المركز الفرنسي للدراسات اليمنية في صنعاء ، والدكتور فيصل الرفوع رئيس قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية ،أولاها تحت عنوان **"دور الصراع العربي الصهيوني في تشكيل العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي".**

وقد أشار **الدكتور فرانسوا بورجيت** مسألة الرؤية الفرنسية للحركة الإسلامية في ضوء ما يجري في الجزائر وما يجري داخل فرنسا ، وفي ضوء مسألة (الأصولية) العالمية ، ويعتقد بأن للحركة الإسلامية دوراً سياسياً في تعامل الغرب مع الصراع العربي – الإسرائيلي ، كما تتأثر النظرة الغربية أيضاً بمسألة الأصولية بشكل عام سواء أمسيحية كانت أم إسلامية أم يهودية ، وأشار إلى أن هذه النظرة تحمل شيئاً من عدم الدقة نظراً إلى أن الأصولية الإسلامية في الجنوب تخفي خلفها الوضعية السياسية لادعاءات المسلمين والمسيحيين واليهود ، فهي تخفي البعد العلماني كلياً لعملية التحول الإسلامي من خلال هيمنة البعد الديني ، بينما هي في الحقيقة تحمل معنى ثقافياً أوسع بل وسياسياً، سواء على صعيد الادعاءات الوطنية أو الديمقراطية ، وإنما يزعم بشأن التنافس بين الأصوليتين اليهودية والإسلامية إنما هو مجرد تفسير للفشل في الاحتجاج على عملية السلام ، ويأتي هذا على حساب العامل السياسي الأساسي الذي يتمثل باستمرار الاحتلال العسكري من أحدهما للآخر .

وتناولت الورقة ما حصل في شرم الشيخ وردة الفعل العاطفية تجاه "الإسلام السياسي" التي مثلت نوعاً من التعاون بين رجال الدولة في الشمال والجنوب ، وبينت أن هذه الاسقاطات الأوتوماتيكية تُسعّر بمخاوف متزايدة منبعثة من تاريخ صراع طويل، وحتى بعض الأنظمة العربية تستخدم هذه المسألة عندما تخدم مصلحتها . كما أشارت إلى أن ثمة صعوبة في تفهم دور الحركات الإسلامية العقلاني بسبب الدور الإعلامي والسياسي للمعركة

المشتركة بين زعامات الشمال والجنوب ضد الأجيال الجديدة المحتجة على نهج هذه القيادات . وأشارت الورقة أيضاً إلى أن ما جرى في شرم الشيخ من شعار محاربة الإرهاب كان موجهاً للأجيال الإسلامية الحديثة المناهضة للواقع القائم . وحاول أن يضع اللوم لهذا التوتر السياسي في المنطقة على التوجهات الإسلامية لدى هذه الأجيال المناهضة لكلا القيادتين العربية والأمريكية والإسرائيلية على صعيد النظام الدولي ، ودعا إلى استبعاد أخذ مطالب هذه الأجيال في الاعتبار.

وقال **الأستاذ الدكتور سعد ناجي جواد** أن الغرب بصورة عامة، والدول الاستعمارية فيه بصورة خاصة، قد وجدت في الإسلام والقرآن الكريم الخطر الأكبر والمحبط لمخططاته الرامية إلى استعباد العرب والمسلمين بسبب نجاحه في إثارة الشعوب المسلمة وطرد الاستعمار، "بل إن الأمر امتد إلى حقيقة أن ينجح الإسلام في اقتحام المجتمعات الأوروبية نفسها، وأن يثبت له مكانة متقدمة فيها ومؤيدين متزايدين له "، واستطرد قائلاً : إن كان ثمة التقاء بين المصالح البريطانية والصهيونية في الاستيلاء على فلسطين فقد كان ضرورة استراتيجية بالنسبة لبريطانيا لإدامة النفوذ في الربط بين أهدافها الاستراتيجية ومبدأ تقرير المصير بالنسبة للصهاينة اليهود في فلسطين وفتح باب الهجرة لهم وتمكينهم من السيطرة على هذه البقعة.

وتحدث الدكتور جواد عمّا حققته بريطانيا بخاصة (والغرب بعامة) من هدف وجودها في المنطقة وهو تحطيم أية محاولة لإنشاء دولة عربية في قلب الحضارة الشرقية الإسلامية، بل وتفتيت الأمة العربية واقتطاع أجزاء منها لصالح دول الجوار لمنع الوحدة أو التقارب ، ولم يكن الدور الأمريكي بأقل سوءاً، في التأثير على مسار القضية الفلسطينية لثقل الولايات المتحدة في النظام الدولي من ناحية، ولطبيعة الوجود الإسرائيلي وتأثيره على السياسة الأمريكية من ناحية أخرى ، وممارسة الضغط الصهيوني – اليهودي عبر قوى الضغط في الولايات المتحدة المستند بالأساس لدعاوى دينية وأبعاد مصلحية .

وأبرزت الورقة أن التيار الإسلامي كان التيار الأول الذي هب لمقاومة الصهاينة المحتلين وفضح علاقاتهم وتواطؤهم مع بريطانيا منذ عشرينات هذا القرن ، إلا أن هذه المقاومة فشلت في ذلك الوقت بسبب ضعف الحركات الإسلامية وعدم تنظيمها وقلة مواردها وضعف تسليحها ، وبسبب

فشل الجيوش العربية وكذلك التيار القومي الذي أخذ نصيبه في التشويه – في استعادة فلسطين أو تحريرها أو منع نكبة التقسيم ، وبعد تعرض الأمة العربية لهزات عنيفة بزغ التيار الإسلامي من جديد وبخاصة في فلسطين.

وناقش الدكتور جواد فترة نهاية السبعينات فصاعداً وتميزها بسمتين أساسيتين ، أولاهما بروز حركات الإسلام السياسي عاملاً مؤثراً في النشاط السياسي في الشرق الأوسط ، وثانيتهما التشديد على خطورة هذه الحركات من جانب الغرب ونعتها بالإرهاب والتطرف. وذلك برغم تعددها وتباين مواقعها وسياساتها.

من ناحية أخرى نجحت الدعاية الصهيونية ومن يدعمها في الغرب ليس في ترسيخ النظرة المشوهة للإسلام فقط بل وفي تخويف المجتمعات الغربية وترهيبها من كل ما هو مسلم ، حتى ظهر في الغرب مصطلح (Islamphobia) أو الخوف من الإسلام.

وخلص الدكتور جواد إلى أن الخطاب الصهيوني السياسي والإعلامي وحتى الأكاديمي يركز على مضمون جديد ملخصه :" إسرائيل تضطلع الآن وفي المستقبل بواجب دول الغرب بل العالم بأسره في محاربة "الأصولية الإسلامية في الشرق الأوسط"، والغرب مدعو للتكاتف معها ودعمها وتأييدها لتحقيق الهدف المشترك، ولتحقيق الرغبة الصهيونية والمصالح الغربية كانت الحكومات والإدارات الغربية تتجه نحو المواجهة واستعمال كل السبل والوسائل من أجل تحطيم الحركات الإسلامية، وغالباً ما تكون هذه السياسة عن طريق مواجهة طرف ثالث هو الكيان الصهيوني ، وكل ذلك يتم تحت ذريعة احتواء التطرف والراديكالية أولاً ، والخوف من التفاعل بين الإسلام والديمقراطية ثانياً .

وقال **الدكتور فيصل الرفوع** أن العلاقات العربية بالغرب ، مرت بأربع مراحل، كان أولها قبل تحرر العرب على يد الإسلام من التبعية الرومانية .. وكان ثانيها بعد مجيء الإسلام كحضارة وسلوك عقيدي ودين عالمي .. وقد تميزت هذه الفترة بالتفاعل الحضاري على المستوى الإنساني في جانب والصراع السياسي والعقيدي على المستوى الرسمي في جانب آخر .. ولكن تضارب المصالح غالباً جعل الصراع هو السمة البارزة لهذه المرحلة .

وقد تحدد مستقبل المنطقة في ضوء استراتيجية واضحة المعالم تتمثل

في إنشاء الدولة الصهيونية في المنطقة ودعم وجودها وأمنها .. وفي إحباط أي لقاء وحدوي بين أقطار الأمة العربية .. وفي استمرار تدفق النفط ومصادر الطاقة الأخرى العربية إلى الغرب .. وفي وضع حد للصحوة الإسلامية أو الإسلام السياسي ، واحتواء هذه الاتجاهات بشتى الوسائل .

ونتيجة جملة من التطورات والأحداث الإقليمية والدولية منذ الاحتلال السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٨ وتداعياته .. ومن ثم قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وانحلال الاتحاد السوفيتي، وتفكك المنظومة الشيوعية، وانتهاء الحرب الباردة .. فقد جرى توجه غربي أوروبي وأمريكي بجعل المسلمين بشكل عام والحركات الإسلامية بخاصة عدواً قائماً ومحتملاً لها .. مما جعل العلاقات العربية الغربية تأخذ منحىً يتسم بعدم الثقة والحذر في الجانب الشعبي، وبعلاقات سياسية و اقتصادية غير متوازنة وينقصها الاستقرار في الجانب الرسمي . وقد بدا ذلك أكثر وضوحاً في الموقف الأمريكي منه في الموقف الأوروبي الذي بدا متوازناً إلى حد ما بالنسبة لسياسة الدعم للكيان الصهيوني .

ويعيد الدكتور الرفوع أسباب الاهتمام "الدولي" بظاهرة الإسلام السياسي والصحوة الإسلامية إلى ثلاثة معطيات هي : الأهمية الجيوستراتيجية للعالم الإسلامي بعامة والوطن العربي بخاصة، والنتائج العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي ترتبت على تصدر الثورة الإسلامية الإيرانية للحكم .. وربط الغرب الصحوة الإسلامية بالعنف .. وأشار الباحث إلى أن الصحوة الإسلامية بمفهومها العقيدي غير السياسي والإسلام السياسي بمفهومه الثوري السياسي؛ وارتبط مفهوم الصحوة الإسلامية عند العرب بخاصة بحركة التحرر من الاستعمار ومقاومة القوى الاستعمارية وبخاصة في المغرب العربي .

وأشار الباحث إلى أن الإسلام السياسي ينظر إلى الإسلام على أنه دين ودولة ، وهو الطريق للوصول إلى أهداف الأمة المنشودة وإقامة مجتمع إسلامي قادر على التأثير في العلاقات الدولية .

وقد لاحظ الباحث عملية تدرجية في تطور مؤشرات الصحوة الإسلامية " باتجاه الإسلام السياسي ؛ من كونها مجرد صحوة " .. إلى ظاهرة "الإسلام العملي " فظاهرة " الإسلام المؤسسي" فمرحلة "الإسلام الحركي التعبوي " .. في إطار تطورات الإسلام السياسي .

وأوضح الباحث أن الإسلام السياسي توجه نحو المواجهة بالطرق المختلفة سلمية وغير سلمية.. في الصراع العربي-الصهيوني .. ونظراً للدور الغربي عموماً والأمريكي بخاصة في دعم الكيان الإسرائيلي فقد جعل ذلك العلاقات الغربية عموماً بالإسلام السياسي تتسم بالمواجهة غالباً .. ويرى الباحث أن اتفاقات السلام بين الجانبين العربي والإسرائيلي الأخيرة إنما جاءت محاولة لاحتواء هذه العلاقات الصدامية .

كما أكد الباحث أن العلاقة بين الإسلام السياسي والغرب تنقصها الثقة ويشوبها الحذر .. فالإسلام من وجهة نظر الغرب " حالة ترفض التجديد والتغيير والتطور، وغير قابلة للتعددية والاختلاف الثقافي والفكري، وقامعة للرأي والرأي الآخر، "كذلك يدعي الغرب بوجود اختلاف منهجي بين الثقافة الإسلامية والثقافات الأخرى .. وبأن الأخطار القائمة سببها الإسلام السياسي بما يوظفه من تعاليم سماوية لغايات مناهضة الغرب .. ويعيد الغرب أسباب المشكلات الاقتصادية والثقافية والقيمية إلى المسلمين والملونين .. والرفض الغربي لـ "وجهة نظر" الإسلام في الثقافة والحضارة الغربية مناقض لادعائه المبني على حرية الرأي والرأي الآخر والتعددية واحترام حقوق الإنسان الخ ..

كما أكد أن الموقف الغربي قد تحدد بالدعم المطلق لإسرائيل في الفترة من ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧.. والتأكيد على حقها المطلق في الوجود ، وقد تغيرت بنتيجة هذه السياسات ؛ الكثير من الأنظمة العربية خلال هذه الفترة .. وتقلصت مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية ومصالحهم في المنطقة العربية ..

وأورد الباحث نتائج إحصائية للرأي العام الأمريكي تجاه العرب والمسلمين تشير إلى قناعة ٤٤% من أفراد العينة بأن جميع المسلمين أو معظمهم برابرة ..! فيما وصفهم ٤٩ % بالغادرين والماكرين ووصفهم ٥٠% من العينة ذاتها بالمولعين بالحرب والسفاحين .. وتعكس الدراسة مدى تأثير الدعاية اليهودية والغربية المعادية، في تشويه صورة الإسلام والمسلمين ..

وفي الجلسة الثالثة التي ترأسها الأستاذ الدكتور إسحاق الفرحان رئيس جامعة الزرقاء الأهلية، ووزير التربية الأسبق ، قدم كل من الدكتور مايكل ويليس المحاضر في جامعة الأخوين في المغرب ، والدكتور إياد البرغوثي أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح والدكتور عبد الفتاح

الرشدان أستاذ العلوم السياسية في جامعة آل البيت ورقة تناولت **" تجربة الإسلام السياسية كحركات وحكومات في التعامل مع الغرب ودورها في بلورة توجهاته السابقة والمستقبلية "**

وقال **الدكتور مايكل ويليس** إن الغرب لعب دوراً بارزاً في نمو إيديولوجيات الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط بسبب الغزو الثقافي والمادي والعداء للمشروع الإسلامي ، وبلغ العداء الذروة في السبعينات والثمانينات بسبب الدعم الأمريكي لإسرائيل ونظام الشاه واتهام الغرب بالغزو الثقافي ، وظهر عداء متبادل بين الدول الغربية والعالم الإسلامي .

وأوضح الدكتور ويليس أن التسعينات شهدت بعض التغير حيث خف العداء الإيراني لأمريكا، وظهر اتجاه لتحسين العلاقات ، وظهر تحول في عداء الحركات الإسلامية ضد الغرب إلى عداء ضد حكومات بلدانها وبخاصة من تونس والجزائر ومصر ، ولم يعد الغرب عدواً نشطاً بل قوة محايدة وربما حليفا استراتيجياً، وساعد على ذلك الاهتمام الغربي بحقوق الإنسان والديمقراطية واضطرار قادة الحركات الإسلامية للجوء إلى الغرب . وأدى تسامح الغرب نحو الإسلاميين في المنفى إلى ظهور اتجاه إيجابي، مما أوجد مجموعة "ثلاثية " من العلاقات بين الغرب والحكومات الشرق أوسطية والحركات الإسلامية في الغرب، وظهور اتجاه عند الحركات الإسلامية لوقف النظر للغرب ككتلة واحدة بل مجموعة دول تختلف نظراتها للحركات ، كحياد أمريكا نحو الحركات في إفريقيا وعداوة فرنسا لها .

وأورد الدكتور ويليس ردود الفعل الشعبية والإعلامية حيث ظهر على المستوى الشعبي عداء ضد الإسلام والمسلمين بشكل عام (في الغرب) وغذى ذلك وسائل الإعلام بما تنشره من قصص عن القيود على المرأة والعقوبات في بلدان كالسعودية وإيران وأفغانستان .

ويبين الباحث أن صانعي السياسة في الغرب يخضعون لضغوط مختلفة ، بعضهم يتأثر بالقطاع الأكاديمي واسع النظرة ، والبعض بدعوى " صدام الحضارات " بين الغرب والعالم الإسلامي . ويتأثر الدبلوماسيون المستشرقون في وزارات الخارجية بالقومية العربية وينظرون للإسلامية كنزعة ضالة. ويتأثر أطقم السفارات باتجاهات الحكومات المضيفة نحو الحركات الإسلامية ، بخلاف المسؤولين في الوزارات . كما يهتم كبار المسئولين في الغرب بالاستقرار الإقليمي والعلاقات الدفاعية والتجارية،

ويظهرون اهتماما بحقوق الإنسان والديمقراطية .

وقال إن هناك اتجاهات مختلفة بين الدول الغربية نحو الإسلام السياسي فظهرت أشد الخلافات بين بريطانيا وفرنسا حيال شمال إفريقيا .. إذ تبدي بريطانيا تسامحاً ، وتتهمها فرنسا بإيواء الإرهابيين، وتلعب الولايات المتحدة دوراً غامضاً ومحايداً في الغالب . كما تشعر الحكومات الغربية بالفوائد السياسية من الإبقاء على علاقات جيدة مع الحركات الإسلامية، مما يسمح بمراقبتها والإفادة منها مستقبلاً إذا تولت الحكم في بلدانها. ويرى البعض في وجودها في الغرب عاملاً ملطفاً على توجهاتها واستخدامها للحوار العلني والديمقراطية .

وحذر **الدكتور إياد البرغوثي** من التعامل مع الغرب ككتلة واحدة ذلك أن لمراكز القوى فيه مصالح متناقضة لا تلتقي دائماً ، كما أن وضع الأنظمة والشعوب في سلة واحدة هو تصور خاطيء . ونفى أن يعني ذلك عدم إمكانية الخروج ببعض التعميمات في العلاقة بين الجانبين ، ليس فقط لأن ما جرى بينهما هو مسألة موضوعية، بل أيضاً للنمطية السائدة في رؤية كل طرف للآخر.

ويرى د . البرغوثي أن العوامل الإستراتيجية هي الأساس في تقرير الموقف من الدول والحكومات الإسلامية والحركات الإسلامية .. بينما العوامل الثقافية والإيديولوجية تقرر الموقف حيال الإسلام نفسه . . مع مراعاة بعض التداخلات .. وقد تكون الأيديولوجيا هي الأرضية التي تبنى عليها المواقف تجاه الحكومات .

ولفت الانتباه إلى نماذج من هذه المصالح بالنسبة للموقف الأمريكي .. حيث تلعب المصالح دورها في تقرير المواقف الإيجابية من بعض الدول الخليجية النفطية .. فيما هي غير ذلك بالنسبة إلى دول أخرى نفطية كإيران والسودان وليبيا .. وكما نرى في دعم الجماعات الإسلامية المقاتلة ضد الشيوعية السوفيتية .. فيما تصبح هذه الجماعات، من منظور أمريكي، أشد الأعداء للولايات المتحدة، ومثال (بن لادن) شاهد على ذلك. كما تتغاضى أمريكا عن قضايا حقوق الإنسان في البلدان الموالية لها.. وبالرغم من أن الرئيس الإيراني خاتمي هو أكثر رئيس مسلم منتخب بطريقة ديمقراطية .. فإن الولايات المتحدة تناصبه العداء . وتلعب إسرائيل دوراً كبيراً في التحريض على ما يسمى " الخطر الإسلامي".. وكذلك الجاليات اليهودية في الغرب.

ولاحظ الباحث أن عملية التطور التاريخي المختلفة لدى كل من الجانبين ، شكلت أوضاعاً اجتماعية اقتصادية مختلفة .. بما ترتب عليها من مواقف أيديولوجية وقيمية متباينة "اجتماعية اقتصادية" حيث يرى مجتمعاً رأسمالياً متطوراً في الغرب.. فيما يرى أنها مختلطة في العالم الإسلامي بين مزيج من نهايات الإقطاع وبدايات الرأسمالية .

وتوصل الباحث إلى خلاصة مفادها أن بعض الحركات الإسلامية لا تقل ديمقراطية عن كثير من الحركات العلمانية .. وأن الأحزاب السياسية التي تصف نفسها بالديمقراطية في المنطقة لا تختلف في آليات اتخاذ قرارها عن أكثر الحركات الإسلامية مركزية.

وأورد الباحث نماذج من تعدد المقاييس والمكاييل حتى في التعامل مع مسلمين ومسلمين آخرين، وفي التعامل بين دولة إسلامية و دولة إسلامية أخرى .. طبقاً للمصالح .. لكنه سجل أيضاً تلك النظرة الشاملة في العداء للإسلام .. فالدول المسجلة على قائمة الإرهاب هي بمجموعها دول إسلامية (عدا كوبا) ، وتركيا بالرغم من الخدمات العظيمة التي قدمتها للغرب وبالرغم من تشددها في تطبيق العلمانية فإنها لم تقبل في نادي الدول الأوروبية .

ووجد أن كلاً من المسلمين والغرب كان " ضحية " التعميم .. لكن الغرب بحكم قوته يستطيع ترجمة وجهة نظره .. بينما لا يستطيع المسلمون ترجمة وجهة نظرهم إلا على شكل فردي غير مؤثر .

وتوصل الباحث إلى قناعة مفادها أن الفهم الإبداعي المتطور لحقيقة الفكر الإسلامي والوعاء الاجتماعي المحيط مسألة ضرورية لإيجاد لغة حوار أكثر اقترابا ليس فقط مع الغرب وإنما أيضاً أكثر اقترابا إلى الذات .

وختم الدكتور إياد ورقته بالتأكيد على أنه لم يكن موقف الغرب من الإسلام في يوم من الأيام ثابتاً .. وأنه حارب لفترات طويلة الإسلام المقاوم القومي والوطني، وانحاز إلى الإسلام المفرغ من محتواه . . وأشار إلى أن الإسلام هو العدو الذي يحظى بالأولوية في السياسة الغربية تجاه المنطقة العربية .. وأن الغرب كان عدواً للمشروع النهضوي العربي أياً كانت القوى الاجتماعية والأيديولوجية الحاملة لهذا المشروع . وأنه غير معني بتفاصيل الفقه الإسلامي، وتهمه الاتجاهات السياسية الجذرية المقاومة في الإسلام .. وأن الأهم هو الحامل الاجتماعي للأفكار المقاومة ، والطريقة التي يفهم بها

هذا الحامل الاجتماعي هذه الأفكار والأهداف .

وقال **الدكتور عبد الفتاح الرشدان** إنه قد توصل في بحثه إلى أن معظم الآراء القادمة من الغرب تضع الحضارة الإسلامية على خط المواجهة مع الحضارات الأخرى ، التي عليها (من وجهة نظره) أن تقف معاً لمواجهة الخطر القادم من الشرق .. في اتجاه الغرب والشمال . مشيراً إلى أن هذا الموقف ليس جديداً .. وتعود جذوره إلى الماضي السحيق .. وإلى أن كثيراً من الأدبيات المغلوطة عن الإسلام تعود إلى أدبيات الحروب الصليبية وما تلاها من أدبيات في عصر النهضة .

وأشار الباحث إلى أنه في ضوء سيطرة الغرب على النظام الدولي الجديد وسلوكه القائم على ازدواجية المعايير والتصرفات الانتقائية .. فقد تكونت لدى الحركة الإسلامية رؤية عدائية تجاه النظام الدولي المعاصر بمختلف قواه وعناصره .. حيث ترى جماعة " الإخوان المسلمون " أنه عندما يحارب الغرب الحقوق الطبيعية للمسلمين فإن الجهاد يصبح فريضة دينية . أما الحركة الإسلامية في السودان .. فترى في الغرب (دولاً إمبريالية تهدف إلى تدمير السودان وبخاصة الوجود الثقافي والهوية الإسلامية .. وأنه يفتقر إلى منظومة أخلاقية.. فيما هو يسعى إلى جر الدول الفقيرة إلى تبني الثقافة المسيحية الأوروبية) . ومع ذلك يرى الترابي ضرورة الحوار مع الغرب .. (وبأنه تبعاً لذلك لا بد من تهيئة المسلمين لمثل هذا الحوار وإعداد أجهزته ليؤتي الثمار المرجوة) .

ويبين الباحث أن الحركة الإسلامية في الأردن ترى أن النظام الدولي الجديد هو استمرار للنظام الاستعماري ولكن بقيادة جديدة .. وهذا يعني سيطرة المسيحية واليهودية على العالم . ويرى " الإخوان المسلمون " في الأردن أن العالم بحاجة إلى نظام جديد لا تسيطر عليه دولة واحدة تحاول استثناء الإسلام.

وينظر الغرب إلى الإسلام على أنه العدو المرشح للتصادم مع الغرب .. وأن عوامل جغرافية وتاريخية تساهم في تعزيز النظرة إلى الإسلام على أنه العدو المرتقب للغرب .. وقد أورد الباحث (٤) عوامل تسهم في هذا الاتجاه .. منها الأثر" المقلق " لوجود جاليات إسلامية كبيرة داخل أوروبا . مشيراً إلى دور حملة التشويه الإسرائيلية للإسلام وزرع المخاوف في نفوس الغربيين .. بهدف ضمان استمرار تدفق المعونات والدعم الاقتصادي لإسرائيل .

كما بين أن الإعلام الغربي يتعامل مع المسلمين والعرب باعتبارهم موردي نفط وإرهابيين محتملين .. بطريقة من شأنها أن تقنع العالم بأنه بات معرضاً للعدوان العسكري . . وتتحدث وسائل الإعلام الأمريكي عن بروز أعداء عالميين جدد وعن أن المسلمين هم دعاة عنف .. مما يؤثر في معادلة السياسة الخارجية الأمريكية .

وأورد د. الرشدان خمسة مبادئ توجيهية للغرب في التعامل مع الإسلاميين " كما وردت على لسان أحد المفكرين تتمثل في: تجنب وضع الإسلاميين جميعاً في سلة واحدة .. وتشجيع الأنظمة الحاكمة على ضم الإسلاميين المعتدلين إليها .. والكيل بمكيال واحد عند انتهاك حقوق الإنسان أو العملية الانتخابية دون تفريق أو تمييز .. وحماية الأقليات وأشار إلى أن الإسلام وفر أشكالاً من التشريع للإبقاء على مجموعات من التشريع داخل نظام الحكم الواحد .. وبأن العودة إلى تلك الأشكال الفريدة من التعدد القانوني والاجتماعي أيسر من إنشاء تعددية غربية .. وأخيراً توقف الغرب عن التدخل العسكري عندما يكون القاتل والمقتول من المسلمين .. بينما لا يكون الأمر على هذا النحو عندما يكون القاتل قوة غير مسلمة .

وفي الجلسة الرابعة التي ترأسها الأستاذ الدكتور عبد اللطيف عربيات أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي ورئيس مجلس النواب الأسبق، قدم كل من الأستاذ الدكتور محمد عثمان شبير أستاذ الشريعة الإسلامية في الجامعة الأردنية ، والدكتور فتحي ملكاوي المدير التنفيذي للمعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن ورقتين بعنوان **" مستقبل علاقات الغرب بالإسلام السياسي في الشرق الأوسط في مضمار التنافس والاختراق الاجتماعي "**

فقال الدكتور فتحي ملكاوي أن السياسة الخارجية الأمريكية تتميز تجاه هذا الموضوع بالأهمية العملية من حيث أثرها ، وبالتعقيد من حيث طبيعتها والعناصر التي تدخل في صياغتها ، ووجهات النظر التي تلزم لفهمها.

وقال الباحث إن السياسة الخارجية الأمريكية تشكلها ثلاث قوى ذات أهمية كبرى هي : المصالح و الأفكار والتوجهات الإيديولوجية .. ويرى أن توافقاً مناسباً بين القوى الثلاث هذه تجاه الإسلام السياسي يبدو أمراً مرغوباً فيه على مستوى المفاهيم .. ومع ذلك ففي لحظات الأزمات، كما حصل عندما فجرت سفارتا الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا ، فإن عملية التداول تحولت

لصالح التوجهات الإيديولوجية و همشت آراء الأكاديميين .

ويرى الباحث أنه يمكن تصنيف الأكاديميين " موضوع هذه الورقة إلى (٤) فئات من المتخصصين بدراسة الأديان أو تاريخ الأديان أو الأديان المقارنة .. ومن المتخصصين في دراسة المناطق والأقاليم في العالم المهتمين بمناطق مثل آسيا الوسطى والشرق الوسط ، وإيران ، وتركيا ، وجنوب شرق آسيا ، وشمال إفريقيا . . ومن المتخصصين بالدراسات السياسية والاقتصاد السياسي والعلاقات المعاصرة .. ومن الأكاديميين المسلمين في الجامعات الأمريكية " الذين يتزايد عددهم " .

وعن السياسات الرسمية للولايات المتحدة ، يرى الباحث أن سياسة خارجية ومعلنة قد تطورت في عهداً الرئيسين الأمريكيين بوش وكلينتون ، معتمدة الكثير مما قدمه الأكاديميون المتخصصون في شؤون الإسلام في الجامعات الأمريكية .. من أن أمريكا تحترم الإسلام وتعتبره واحداً من أعظم الأديان .. وأنها تعارض أولئك النفر الذين يلجأون إلى العنف ويرفضون التعددية السياسية ويرفضون الأعراف المقبولة حول حقوق الإنسان . أما الأكاديميون فيعبرون عن صعوبة فهم الإسلام السياسي لتفاوت الممارسات والمواقف بين حكومات دول عديدة تصنف بالأصولية الإسلامية .. كما هو الفارق بين ألوان الخطاب السياسي الخارجي بين جماعات الإسلام السياسي في " الشرق الأوسط " ونظرائهم في جنوب شرق آسيا .. كما ذكر كارابيل الباحث في كلية كنيدي للحكم بجامعة هارفارد، أن الأصولية الإسلامية لا تعني سلوكاً معيناً ،وأن لدى قيادات دولها مهارة في تبرير أي سلوك، وأن العلاقة بين الفكر الأصولي والسياسة الفعلية هي علاقة غامضة ويمكن لهما أن يتعايشا ويغلب الظن على أن السياسة الخارجية هي سياسة متلونة وواقعية وتشبه إلى حد كبير السياسات العملية لأغلب الدول .

ويشير إلى أنه مع ذلك يمكن تمييز عدد من المواصفات الخاصة بهذه السياسة، ومنها اعتناق فكرة الأمة، وعدم احترام سيادة الدول العلمانية ضمن إطار هذه الأمة، ورفض الهيمنة الغربية على العالم الإسلامي وبخاصة هيمنة الولايات المتحدة ودعمها للصهيونية وإسرائيل . ويرفض كارابيل توجهات صانعي السياسة الخارجية الأمريكية نحو الإسلام السياسي وقلقهم من خطورته في تهديد مصالح الولايات المتحدة أو تهديدها في عقر دارها .. ويستنكر سياستها تجاه الإسلام السياسي .. ويوصي في النهاية بأن تطبع

الولايات المتحدة علاقاتها مع الأصولية الإسلامية وتتكيف معها .. ويتنبأ بأن يصيب الفشل جميع محاولات تحجيم الأصولية.. ولن تعمل هذه المحاولات إلا على إبقاء حالة التوتر بين الإسلام السياسي والغرب .

وأشار **الأستاذ الدكتور محمد عثمان شبير** إلى العلاقة بين الإسلام والغرب، وتحول الدعاوى التي صاحبتها من توتر وصراع وتنافس وحوار وتعاون وتعايش .

وقال إن أساس العلاقات في الإسلام هو الدعوة إلى الله وتوحد الإنسانية والشعوب، واحترام المسلمين للعهود والمواثيق والتسامح مع الأفراد ومعاملة المسيء بالإحسان.

وأرجع الأستاذ شبير تاريخ العلاقة بين الغرب والإسلام إلى اقتراب ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي، وأشار إلى البداية الفعلية للعلاقة منذ هجرة المسلمين للحبشة ، وعقد معاهدة سلمية بين النبي صلى الله عليه وسلم واليهود في المدينة، وإرسال الكتب إلى زعماء النصارى يدعوهم للإسلام، ونبذ عهد اليهود عند خيانتهم، وأول احتكاك عسكري مع نصارى الغرب في معركة مؤتة ثم في تبوك. ثم انتقل إلى الفتوحات الإسلامية بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، والذي شمل بلاد العالم أجمع .

وناقش الأستاذ شبير ردود الفعل إزاء الهجمة الشرسة على الإسلام والمسلمين، والمتمثلة بمناهضة الاستعمار الغربي دفاعاً عن عقيدة الأمة، وحفاظاً على ثرواتها وهويتها، ولخص أهم مواقف الحركات الإسلامية من الغرب الاستعماري بالتالي:

١ ٠ مقاومة الاستعمار الغربي والاشتراك في معارك التحرير والاستقلال، ودور الحركات الإسلامية فيها .

٢ ٠ إعلان الكفاح المسلح ضد اليهود الغاصبين لفلسطين على مستوى العالم العربي والإسلامي .

٣ ٠ كشف مثالب الحضارة الغربية .

٤ ٠ اعتبار الشيوعية من أخطر الاتجاهات التي تهدد عقيدة الأمة الإسلامية .

٥ ٠ رفض الهيمنة الغربية سواء أكانت بريطانية أم أمريكية .

واستعرض موقف الغرب إزاء هذه المواقف واتصافها بالعداء السافر، واعتبارها خطراً على مصالحه في الشرق الأوسط، ومن أبرز هذه المصالح ذلك النفط وحرية الملاحة في البحار وأمن إسرائيل .

وقد أبرز الدكتور شبير تصوره للقرن الحادي والعشرين على أنه قرن الإسلام، وعرض ما يؤيد ذلك من الآيات القرآنية الكريمة، بالإضافة إلى قوة منهج الإسلام، ورصيده الضخم من الجماهير، والثروات، والموقع الاستراتيجي، ووصول بعض الحركات الإسلامية إلى الحكم، وامتلاك بعض الدول الإسلامية للقنبلة الذرية، وفي المقابل استعرض وضع الغرب بما يشوبه من انهيار، وأزمات، وانحلال، وجريمة، وإرهاب محلي، وتنافر للطبقات، وعجزه عن حل مثل تلك المصاعب. ونوه إلى أنه لا يجب النظر إلى الغرب كمؤسسة واحدة بل مؤسسات متعددة وقطاعات مختلفة يسهل التفاعل معها والاتصال بها ، ويجب أن يكون الحوار مع الغرب شاملاً شمول الإسلام ومتنوعاً تنوع الغرب.

وفي الجلسة الختامية التي ترأسها الأستاذ الدكتور حسن عبد القادر صالح عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجامعة الأردنية" قدم **الدكتور محمد عويضة ، أستاذ الشريعة الإسلامية، عميد شؤون الطلبة في جامعة الزرقاء** .. ورقة بعنوان " الإسلام والغرب " .. كمحصلة لموضوع الندوة . أكد فيها على أن الدين الإسلامي يحرم مبادءة الناس بالعداء وأن غايته هي تعايش الأمم والحرص على العلاقات المتبادلة على أساس من السلام والصداقة . . ويأخذ مفهوم الجهاد سياقه من هذا المفهوم الإنساني العام ، وأن جزءاً من هذا السياق الإنساني هو السعي لتحرير الإنسان، مسلماً كان أم غير مسلم ، من العبودية لضلالات المادة .

كيف يمكن لأوروبا أن تضغط على إسرائيل

بقلم : إيزابيل أفران
ترجمة: أسماء بن قادة*

رغم الإدانات الكثيرة، صدقت الحكومة الإسرائيلية في ٢١ يونيو الماضي على مخطط لتوسيع القدس إلى نواحي يهودية غربا، وببناء المستوطنات شرقاً في الأراضي المحتلة. إن هذا القرار يمثل مرحلة جديدة من سياسة الاستيلاء على المدينة المقدسة بالخرق الكامل لاتفاقيات أوسلو نصاً وروحاً، وأن تعنت بنيامين نتنياهو يستند إلى عجز الولايات المتحدة عن الضغط على حليفتها، ألم يحن الوقت بعد لكي تسعى أوروبا لإنقاذ سلام على حافة الإنهيار؟

ألم تجد الوحدة الأوروبية وسيلة لإرغام نتنياهو على الاستماع؟ تساؤل أثارته أسبوعية نيوزويك في ١٥ يونيو الماضي.

فعلا، فقبل ذلك ببضعة أسابيع، وفي الوقت نفسه الذي كان فيه الوسطاء الأمريكيون متورطين في رحلات مكوكبة تدعو إلى الشفقة، قررت مجموعة الخمسة عشر إجبار إسرائيل على احترام القواعد في علاقاتها الاقتصادية مع الوحدة الأوروبية، وهي التي أدانت دائماً إنشاء المستوطنات في غزة والضفة الغربية، ولا سيما في القدس الشرقية، ولم يقف ذلك عند مستوى النصوص ولكن تجاوزته إلى الفعل، حيث قررت استثناء المنتوجات القادمة من المستوطنات من الفوائد التعريفية الممنوحة لإسرائيل.

في ١٣ مايو ١٩٩٨ وجهت اللجنة بلاغاً رسمياً إلى مجلس الوزراء والبرلمان كما يوضح ذلك مضمون التقرير: "عائقان أساسيان ما زالا يعارضان تنفيذ الاتفاق المؤقت (١) الوحدة الأوروبية - إسرائيل اللذان يتعلقان

---

*باحثة غير متفرغة في مركز دراسات الشرق الأوسط

(١) الاتفاقية مؤقتة لأن البرلمانات الوطنية الخمسة عشر لم تكن قد صادقت على اتفاقية الشراكة

بالصادرات إلى الوحدة، والمنسوبة كلها إلى إسرائيل وهي مواد مصنعة في : ١- المستوطنات الإسرائيلية والقدس الشرقية، ومرتفعات الجولان، ٢- في الضفة الغربية أو في قطاع غزة (...) الوحدة الأوروبية اتخذت الإجراءات الضرورية للتحقق من دقة المعلومات التي ستضع المجموعة بموجبها، وبعد التأكد منها، حداً نهائياً لهذا الاختراق للقواعد.

وباجتماعهم في بالرم (PALERME) في الثالث والرابع من يونيو لبحث الشراكة الأوروبية - متوسطية أكد وزراء الخارجية في المجموعة الأوروبية على التوجه السابق مما أثار الحكومة الإسرائيلية التي ذهب بعض أعضائها إلى حد مقارنة موقف اللجنة بمقاطعة المنتوجات اليهودية على عهد السنوات السوداء للنازية. صحيح أن مثل هذا القرار إضافة إلى آثاره الاقتصادية يمثل تمويهاً سياسياً من خلاله تريد أوروبا أن تذكر بلا شرعية المستوطنات، وبالاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة، وتؤكد على الحقوق الوطنية للفلسطينيين.

وفي مواجهة إجماع الخمسة عشر، وأمام قوة الحجة التي لا تقبل الجدل (ببساطة: احترام القواعد) قررت حكومة إسرائيل التأجيل كما فعلت قبل ذلك في أزمة تصدير عصير البرتقال البرازيلي تحت العلامة التجارية الإسرائيلية (٢).

وفيما وراء هذه الأزمة الصغيرة تبقى مسألة تدخل فعال لمجموعة الخمسة قائمة مثلما بين ذلك تقرير اللجنة الذي نشر في فبراير تحت عنوان " دور الوحدة الأوروبية في عملية السلام وتقديم المساعدات في المستقبل في الشرق الأوسط" و " التوقف المتتد" لمفاوضات السلام الذي ولد جوا من عدم الاستقرار الإقليمي ومشاعر التذمر والقلق في المجتمع الدولي.

إن التزام أوروبا تجاه الشرق الأوسط قديم، ففي عام ١٩٧٣، وبمناسبة قمة كوبنهاغن صدقت على قرار حول ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، وعلى احترام سيادة الدول ذات الحدود المؤكدة

الأكثر اكتمالاً والموافق عليها في ١٩٩٥ في برشلونة. لم تصادق فرنسا وبلجيكا بعد على الاتفاقية نفسها.

(٢) في نهاية ١٩٩٧ احتجت الشركة على تصدير عصير البرتقال "الإسرائيلي" نحو أوروبا الذي كان مصدره في الحقيقة من البرازيل وعلى إثر ذلك وضع الطرف الإسرائيلي حداً لهذه الممارسات.

والمعترف بها، وكذلك على "الحقوق الشرعية للفلسطينيين".

بينما أضاف بيان مبدأين جديدين: يتعلق الأول بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، ويختص الثاني بضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، ويبقى مبدأ الأرض مقابل السلام هو مفتاح الحل بالنسبة لأوروبا التي رافعت منذ ذلك الحين لصالح عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة.

المقدم الرئيسي للأموال:

لكن المفاوضات التي جرت في مدريد يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ تحددت في إطار آخر تماماً، إذ لم تكن تحت رعاية الأمم المتحدة، بل تفرعت إلى محادثات ثنائية، وعلى الرغم من ذلك اطمأنت أوروبا إلى التفاوض الذي تم وفق بادرة الحل على أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ وفق مبدأ السلام مقابل الأرض، ومن ثم ساندت، وبدون احتياط، إعلان المبادئ الذي تم التفاوض حوله في أوسلو، والتوقيع عليه في واشنطن عام ١٩٩٣ من طرق الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكما أيدت أيضاً كل الاتفاقيات المؤقتة. التي تلت هذا الإعلان.

إن المفاوضات التي جرت في مدريد تثبت تقسيم الأدوار، حيث أصبحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في ذلك الوقت الراعيين للسلام، والقائمان على ضمان تطبيق الاتفاقيات، وانحسر دور أوروبا في إطار تكميلي مساند، ولا سيما في المجالين الاقتصادي والمالي بمشاركتها في المفاوضات المتعددة، حيث تترأس لجان التنمية الاقتصادية والمجلية واللاجئين، كما تترأس بالمشاركة لجان المياه والمحيط.

إن هذا الدور المحدود يرضي إسرائيل التي تريد أن تجمع بين رغبتها في رص بضائعها نحو المجموعة الأوروبية. وعلى غرار نموذج الجمعية الأوروبية للتبادل الحر (AELE) والمطالبة بتحديد الدور السياسي لأوروبا المتهمة في نظرها بإقامة علاقات جيدة جداً مع الدول العربية ومع منظمة التحرير الفلسطينية. بينما يخضع الأمر بالنسبة لمجموعة الخمسة عشر إلى تحليل أساسي آخر يكمن في أن أمن المنطقة لا يمكن أن يقوم على غير التعاون المحلي والتنمية الاقتصادية، وبهذه الروح تقدم أوروبا مشروع

المنطقة الحرة للتبادل العربي الإسرائيلي وفق النموذج الأوروبي في إطار الشراكة الأور- متوسطية.

وكان مؤتمر برشلونة الأور - متوسطي لعام ١٩٩٥ مناسبة للشروع في تنفيذ مشروع السبعينيات: حول الاتفاقيات الاقتصادية لهذه المرحلة، تتبعها مجموعة من الاتفاقيات الأكثر اكتمالاً، والخاصة بالشراكة بين الوحدة الأوروبية والدول الثالث متوسطية ومن بينها: " إسرائيل، ومصر، والأردن، وسوريا، ولبنان" التي تربطها بوضوح بشروط السلام المتفاوض عليها وبالتكامل الإقليمي.

لقد تم التوقيع على الشراكة الأور - متوسطية المؤقتة المتعلقة بالمبادلات والتعاون بين المجموعة الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية لحساب السلطة الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة في ٧ فبراير ١٩٩٧، ويدخل موضع التنفيذ في يوليو ١٩٩٧، ويشمل المبادلات التجارية في المجالات الصناعية والزراعية وحواراً سياسياً منتظماً قائماً على مبدأ تقرير المصير للشعب الفلسطيني مع كل ما يستلزمه ذلك".

إن هذا الجانب السياسي، وبأخذ الوضع القانوني الغامض للسلطة الفلسطينية بعين الاعتبار لا يمكن أن يتخذ أكثر من شكل بيان ملحق، ولذلك لا يمكن اعتباره من طبيعة الاتفاقيات نفسها التي تربط الوحدة الأوروبية بالدول الثالث متوسطية، وبالذات إسرائيل التي تستفيد من إمكانية المشاركة في التعاون العلمي الأوروبي.

وبالمقابل تحدد بعض بنود الاتفاق بأن العلاقات بين الأطراف تنتظم وتترتب على أساس احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تعكس السياسات الداخلية والدولية كما تمثل عنصراً أساسياً في الاتفاق.

وفي الوقت ذاته تنوي بروكسل تشجيع التقدم نحو السلام بمنح الأولوية لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، وظروف التنمية الاقتصادية وبناء مؤسسات ديموقراطية تسيرها سلطة وطنية مسؤولة أمام موكليها.

إن تحسين ظروف حياة الفلسطينيين يمثل أحسن ضمان للأمن الإسرائيلي على المدى الطويل، ولذلك كانت أوروبا الممول الرئيس لعملية السلام. إن مؤتمر واشنطن الذي عقد في أكتوبر من عام ١٩٩٣ كان قد وعد بمساعدة دولية لفلسطين تقدر بـ ٢ر٨ مليار دولار حيث تتحمل أوروبا منها

٣٨% فيما بين ١٩٩٤ ـ ١٩٩٨ وفعلاً منحت السلطة الفلسطينية ٨ر٢ مليار دولار تحملت أوروبا ٥٤%، بينما تحملت الولايات المتحدة ١٠% فقط (٣).

وإذا كانت التعبئة الاقتصادية الدولية قد وصلت إلى أقصاها عام ١٩٩٦، فإنها السنة التي تعطلت فيها المفاوضات عدة مرات، مما أدى إلى تراكم الصعوبات، إن سياسة الرفض التي تتخذها حكومة بنيامين استلزمت توقف عملية السلام في المنعطف.

إن الوحدة الأوروبية (ومجلسها) قلقة، وتدين كل هذه المعوقات التي تضعها إسرائيل بما في استمرار وتعزيز الاحتلال وفرض الحصار على الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يؤدي إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني، وتلوث جو الثقة، وتعطيل الاتفاقيات الاقتصادية الإسرائيلية ـ الفلسطينية ومنع فتح الممر بين غزة والضفة، والوقوف دون إنشاء الميناء والمطار في غزة من طلاق إسرائيل.

كل هذه الصعوبات تضع الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار التبعية، وتجعلها حبيسة للأسواق الإسرائيلية، وتتحول هذه الأراضي إلى هاوية بدون قاع: حيث أصبحت المساعدة الاقتصادية تفيد قبل كل شيء في دفع رواتب الموظفين وفي تغطية العجز في الميزانية. الذي لا تستطيع السلطة تحقيقه بسبب تعطل النشاط الاقتصادي.

إن هذه المعطيات أزعجت أوروبا، التي كان رد فعلها يبدو من خلال التصريحات الحازمة، لكن بدون آثار فعلية، إلى أن عينت في أكتوبر ١٩٩٦ السيد: ميجال أنجل موراتينوس نوي: المبعوث الخاص للشرق الأوسط، والمكلف بالمساعدة في التقريب بين الأطراف، والحيلولة دون خرق المعاهدات الموقعة. وأثناء القمة الأوروبية في امستردام في يونيو ١٩٩٧ ساندت المجموعة " حق الفلسطينيين في تقرير المصير، بدون استثناء احتمال إمكانية تأسيس الدولة".

وأخيراً أخضعت الطرفين في ربيع ١٩٩٧ إلى "قانون حسن سلوك" الذي بموجبه يلتزم الجانب الفلسطيني ببذل كل الجهود من أجل ضمان الأمن لإسرائيل. كما أن على الطرف الإسرائيلي احترام الوضع القائم ديموغرافيا

---

(٣) بدل ٢٢% المتوقعة انتقلت حصة اليابان من ٩% إلى ٨% وحصة العربية السعودية من ٤% إلى ٥% وبقيت حصة البنك الدولي ٧% ونزلت حصص الدول الأخرى من ٢٠% إلى ١٥%.

وجغرافيا، وكذلك مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية.

كل هذه المحاولات لم تر النور بسبب أن الولايات المتحدة هي وحدها الكفيلة بحل المشاكل السياسية، وعلى أوروبا أن ترضى بدورها التكميلي.

إن محادثات اللجنة حول تجديد المنح الخاصة بالطرف الفلسطيني في بداية هذه السنة كانت مناسبة للمعاينة والمساءلة. حيث أن السياسية لإسرائيلية تحول المساعدة الموجهة للتنمية في الأراضي الفلسطينية المتمتعة بالحكم الذاتي إلى مجرد أنبوبة أكسجين للفلسطينيين، وهي ستسمح بذلك لإسرائيل بالاستمرار في سياسة الاحتلال والاستعمار بخنق الأراضي المحتلة بدون أن تتحمل آثار الضربات الاقتصادية ونتائجها الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق يطرح السؤال التالي: هل يجب الاستمرار في تقديم المساعدات الأوروبية بدون شروط؟ ووضع للمساعدات، ألا يعود بالضرر على الفلسطينيين بالدرجة الأولى؟

في بروكسل بدأت بالمحادثات حول سياسة مجموعة الخمسة عشر. بعد إدراكها للطريق المسدود الذي وصلت إليه الأمور، ومن ثم كان تقرير اللجنة في نهاية يناير: " أن اللجنة الأوروبية تعتبر أنه لا يمكن أن يحدث أي تقدم حقيقي ذي مصداقية بدون الاحترام الكامل لكل ما التزمت به الأطراف بحرية" وأكد التقرير على أن : " الأزمة التي تمر بها عملية السلام امتدت إلى النشاطات التي حددت في برشلونة ضمن الشراكة، وما رافقها من اتفاقيات أور - متوسطية" كما تعرض التقرير إلى ضرورة إعادة النظر في الحوار مع إسرائيل فيما يخص رفع المعوقات عن النشاط الاقتصادي الفلسطيني في مبادلاته وفي تجارته الحرة. وأخيرا يشير التقرير إلى " دور الولايات المتحدة " إن هذه المقترحات التي قدمتها اللجنة لا تعيد النظر بأي حال في دور الولايات المتحدة التي ما تزال تلعب جورها المعهود (...) وإن الوحدة الأوروبية قامت بدور بناء. وهذا الدور يمكن تحسينه إذا اعترفت الأطراف المعنية والولايات المتحدة بأن الوحدة، سواء أعلى المستوى الوزاري أم على مستوى المبعوث الخاص أن تشارك إلى جانب الولايات المتحدة بكل الوسائل لمساندة المفاوضات الثنائية بين الأطراف".

إن أوروبا تملك بالفعل وسائل فعالة للضغط ترمي إلى الالتزامات الموقعة، كما يمكن لها أن تطور سياسة مستقلة، وهذا لا يعني أنها ستكون معارضة لسياسة الولايات المتحدة رغم الشلل الذي أصابها لعدة أشهر) وآليات هذه السياسة تكون اقتصادية على أساس أن أوروبا تمثل الشريك التجاري

الأول لأسرائيل إلى جانب الولايات المتحدة.

وإن فعالية الخطوات السابقة تدل على الطريق الذي ينبغي اتباعها، حيث أنه في عام ١٩٨٦ منحت الوحدة أفضلية لمنتوجات الأراضي المحتلة بعد ضغوطات كبيرة من طرق البرلمان الأوروبي على الحكومة الإسرائيلية من أجل الموافقة على هذا القرار. وأثناء الانتفاضة تم تعليق التعاون العلمي والجامعي مع إسرائيل، مما أدى إلى إعادة فتح الجامعات الفلسطينية التي كانت قد أغلقت لعدة أشهر من طرق الجيش الإسرائيلي.

وهذه المرة أيضا تستطيع أوروبا أن تستعمل دورها الاقتصادي بأن تجمد بطريقة مشروطة الاتفاقية الاقتصادية " المؤقتة" السارية المفعول مع إسرائيل ما دامت هذه الدولة لا تحترم التزاماتها السياسية والاقتصادية وحقوق الإنسان، كما بين ذلك التقرير. ذلك إضافة إلى إيقاف كل أشكال الاحتلال وفتح الممر بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ورفع الحصار عنهما. وبناء الميناء وفتح المطار، وإيقاف التعذيب وإطلاق سراح المساجين السياسيين. الأمر الذي سيسمح لإسرائيل بالاستفادة من منافع الاتفاق.

إن هذا لا يعني طبعاً حصاراً مثل ذلك المفروض على العراق، ولا إغلاقاً كالذي تفرضه إسرائيل على الشعب الفلسطيني. ولكنها ترمي إلى التضييق على الحكومة الإسرائيلية لدفعها إلى خيارات قاسية حتى تدرك بأن هناك ثمناً تدفعه بإتباعها لسياسة القوة وعرقلة اتفاقيات السلام.

عن مجلة:

العالم الدبلوماسي - يوليو ١٩٩٨ - صفحة (٥)